جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

الأمن الطاقوي ومستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية

مذكرة مكملة للحصول على درجة الماستر في العلوم السياسية
تخصص : دراسات إستراتيجية وأمنية

إعداد الطالب:
قرانة عبد الفتاح

إشراف الأستاذ:
أ.د بوستي توفيق

أعضاء لجنة المناقشة

الإسم واللقب	الدرجة العلمية	مؤسسة الإنتماء	الصفة
اليامين بن سعدون	أستاذ محاضر أ	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	رئيسا
توفيق بوستي	أستاذ تعليم عالي	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	مشرفا ومقررا
علي شطيبي	أستاذ مساعد	جامعة 8 ماي 1945 قالمة	عضوا ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 - 2024

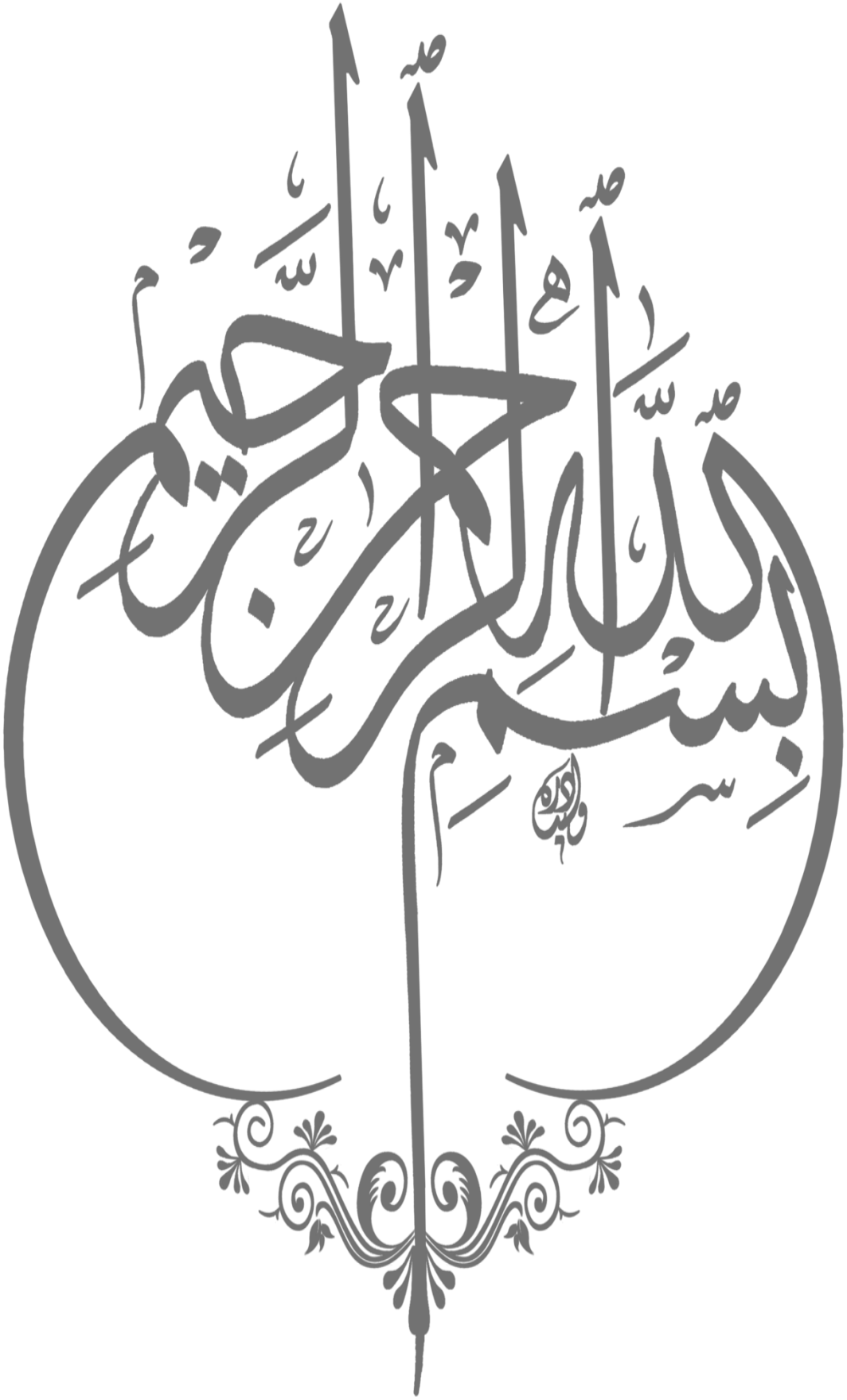
بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهم المولى عزوجل:

" وَٱخۡفِضۡ لَهُمَا جَنَاحَ ٱلذُّلِّ مِنَ ٱلرَّحۡمَةِ وَقُل رَّبِّ ٱرۡحَمۡهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا "

(سورة الإسراء، الأية :24)

إلى والداي الكريمين أطال الله في عمرهما وأمدهما بالصحة والعافية

إلى من قال عنها صلى الله عيه وسلم:

"لِيَتَّخِذْ أحدُكم قلبًا شاكرًا، ولسانًا ذاكِرًا، وزوجةً صالحة تُعِينُهُ علَى أمرِ الآخرَةِ"

(صحيح ابن ماجة، رقم :1517)

إلى زوجتي العزيزة التي كانت السند في كل المشوار

إلى مهجتي قلبي ولداي العزيزين إسلام وأمير

إلى من أشد بهم عضدي إخوتي حياة، وردة، ناجي وأمين وعائلاتهم الصغيرة

إلى أهلي وأقاربي أعمام و أخوال وأنساب

إلى أصدقائي وأحبتي وكل من يفرحهم نجاحي

إلى روح صديقي فاروق صمودي رحمه الله وطيب ثراه

إلى أرواح شهداء غزة

شكر وتقدير

أحمد الله سبحانه وتعالى أولا وآخرا أن وفقني لإكمال هذا العمل

كما اتقدم بأسمى عبارات التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف

البروفيسور " بوستي توفيق "

على قبوله الإشراف على هذه المذكرة ثم على نصائحه القيمة ودعمه المتواصل.

كما أتوجه في هذا المقام بالشكر الخاص لأساتذتي أعضاء لجنة المناقشة

الدكتور "اليامين بن سعدون" والدكتور "علي شطيبي"

على تشريفي بمناقشة هذا العمل وعلى ملاحظاتهم القيمة

الشكر موصول لكل أساتذة قسم العلوم السياسية بجامعة 8 ماي 1945 بقالمة

الذين رافقونا طيلة مشوارنا الجامعي ولم نجد منهم إلا كل الدعم والمساندة

وفي الختام أشكر كل من ساعدني في إنجاز هذا العمل.

الملخص:

تعالج هذه الدراسة موضوع الأمن الطاقوي ومستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية، من خلال تحليل مفهوم الأمن الطاقوي، هذا المفهوم الذي لا يزال الغموض يكتنفه بالنظر إلى حداثته في حقل العلاقات الدولية ،لارتباطه بتوسيع مفهوم الأمن وكذا لاختلاف زوايا النظر إليه بين الدول المصدرة والمستوردة للطاقة، كما تتناول الدراسة التعريف بالتجربة التكاملية الأوروبية التي تعتبر من أنجح التجارب التكاملية في العالم.

حيث يتضمن الموضوع تشريحا للأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الفقر الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي والتبعية لمصادر الطاقة الخارجية، بالإضافة إلى مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل أزمات الطاقة، بالتركيز على تأثيرات الحرب الروسية الأوكرانية ، باعتبارها اختبار راهن حقيقي لمدى قدرة التجربة التكاملية على الصمود.

الكلمات المفتاحية :الأمن الطاقوي، التجربة التكاملية الأوروبية، روسيا، الحرب الروسية الأوكرانية.

Abstract:

This study deals with the issue of energy security and the future of the European integration experience in light of the Russian-Ukrainian war, through the analysis of the concept of energy security, this concept, which is still shrouded in ambiguity given its modernity in the field of international relations for its association with the expansion of the concept of security as well as the different angles of view between exporting and importing countries of energy, as the study deals with the definition of the European integration experience, which is considered one of the most successful integration experiences in the world.

The topic includes an anatomy of European energy security in light of the energy poverty of the European Union countries and dependence on external energy sources, in addition to the future of the European integration experience in light of the energy crises by focusing on the effects of the Russian-Ukrainian war as a real current test of the resilience of the integration experience.

Key words: energy security, the European integration experience, Russia, Russian-Ukrainian war.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الطاقوي

المطلب الثالث: معايير الأمن الطاقوي

المطلب الرابع: محددات الأمن الطاقوي

المبحث الثاني: ماهية التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الأول: نشأة وتطور التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الثاني: تعريف التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التجربة التكاملية الأوروبية

المطلب الرابع: البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية الأوروبية

المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الطاقوي

المطلب الأول: الأمن الطاقوي ضمن المنظور الواقعي

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي ضمن المنظور الليبرالي

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي ضمن المنظور البنائي

المطلب الرابع: الأمن الطاقوي ضمن المنظور النقدي

الفصل الثاني: واقع الأمن الطاقوي في الاتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الطاقة في الاتحاد الأوروبي

المطلب الأول: الإمكانات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي

المطلب الثاني: مصادر الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي

المطلب الثالث: التبعية الطاقوية عند دول الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي

المطلب الأول: بناء وعقد حوارات مع الدول المنتجة

المطلب الثاني :تنويع مصادر التموين بالطاقة

المطلب الثالث :التوجه إلى منطقة قزوين

المطلب الرابع: التوجه نحو إستعمال الطاقات المتجددة

المبحث الثالث: تحديات الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي

المطلب الأول: نقص الإنتاج المحلي للطاقة وعدم موثوقية موردي الطاقة
المطلب الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة ومشاكل البنية التحتية للطاقة
المطلب الثالث: تحديات الحرب الروسية الأوكرانية
الفصل الثالث: الحرب الروسية الأوكرانية ومستقبل التجربة التكاملية الأوروبية
المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي
المطلب الأول: تذبذب الإمداد الطاقوي الروسي
المطلب الثاني: الإرتفاع القياسي لأسعار الطاقة
المطلب الثالث: صعوبة تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة
المطلب الرابع: إنشقاق في الرأي السياسي الأوروبي
المبحث الثاني: إستجابة الإتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية
المطلب الأول :خطة تقليل الإعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الإنتقال الأخضر
المطلب الثاني: السعي لإيجاد بدائل لموارد الطاقة الروسية
المطلب الثالث: إتخاذ إجراءات عقابية ضد المنتجات الطاقوية الروسية
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتجربة التكاملية الأوروبية
المطلب الأول: السيناريو الخطي: إستمرار الوضع القائم
المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: تطور التجربة
المطلب الثالث: السيناريو الراديكالي: تفكك التجربة
الخاتمة
قائمة المصادر والمراجع
فهرس المحتويات

مقدمة:

مع نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحولات عميقة على الساحة الدولية ، بظهور أنواع جديدة من التهديدات الأمنية، أصبح موضوع الأمن في صلب النقاشات الأكاديمية ولدى صناع القرار، بإعتباره حجر الزاوية في إستقرار أي وحدة دولية، حيث إنتقل من مفهومه الصلب الضيق المرتبط أساسا بالبعد العسكري إلى مفهوم موسع مرن يشمل أبعادا جديدة ،على غرار البعد السياسي، المجتمعي، الثقافي، البيئي والإقتصادي.

ومن هذا المنطلق أضحى أمن الطاقة أحد القضايا الإستراتجية التي تولي لها الوحدات الدولية أهمية كبيرة، شأنها شأن العديد من المحددات والمرتكزات المهمة التي تشكل مضمون الأمن، حيث تحتل الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات على الساحة الدولية، فقد قسمت النسق الدولي إلى دول مستوردة لم تصل بعد إلى تحقيق إكتفاء ذاتي في مجال الطاقة يسمح لها بالتخلص من التبعية الخارجية طاقويا، وأخرى مصدرة تمتلك مصادر كبيرة من الطاقة ،وتعتمد إقتصادياتها بشكل كبير على مداخيل المواد الطاقوية.

ومن أهم ضحايا هذا النظام الذي أفرزته الطاقة تبرز الدول الأوروبية والتي تكتلت تحت غطاء تجربة تكاملية تعتبر من أبرز التجارب التكاملية في العالم وأكثرها إكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية، حيث تكونت النواة الأولى لهذه التجربة بخلفية إقتصادية مع تأسيس الجماعة الأوروبية للفحم والصلب والذي كان في ذلك الوقت المصدر الأساسي للطاقة، لتتطور التجربة فيما بعد لتصل إلى ما يعرف حاليا بالإتحاد الأوروبي الذي يضم 27 دولة مع إحتمالات لتوسيعه في المستقبل وطموحات للوصول إلى مرحلة الإندماج.

وتعاني دول الإتحاد الأوروبي من هشاشة طاقوية نتيجة إفتقارها وضعف إحتياطاتها من مصادر الطاقة المختلفة خاصة البترول والغاز ، في مقابل التصاعد المستمر في الطلب على هذه الموارد ، خاصة في ظل الحركية الإقتصادية التي ما فتئت تشهدها منذ الثورة الصناعية، وهو ما يجعلها رهينة لسوق الطاقة العالمي وأسيرة لتوجهات الدول المصدرة لهذه المصادر، خاصة روسيا التي توظف ورقة الطاقة لخدمة مصالحها داخل الإتحاد، وهو ما يهدد أمنه الطاقوي.

وقد كان لجائحة كورونا التي ظهرت أواخر العام 2019 تأثيرات كبيرة على الإتحاد الأوروبي كغيره من باقي دول العالم ، حيث سبب انتشار فيروس كوفيد-19 خسائر إقتصادية هائلة، ولم يكد يتعافى منها حتى جاءت العملية العسكرية التي باشرتها روسيا في الرابع والعشرين من شهر فيفري

2022 ضد أوكرانيا لتعيد الأمور إلى نقطة الصفر، حيث كان لها تداعيات سلبية على سوق الطاقة العالمي، الذي شهد ندرة في مصادر الطاقة وإرتفاعا كبيرا في أسعارها، وهو ما ساهم في تفاقم المعضلة الأمنية الطاقوية التي يعيشها الإتحاد الأوروبي، ما وضعه أمام خيارات صعبة في مواجهة هذه الأزمة، خاصة وأن سياسة العقوبات التي طبقت ضد روسيا من طرف الغرب منذ إنطلاق الحرب لم تثمر النتائج المأمولة ولم تنجح في إيقاف الحرب، بل بالعكس زادت من حدة التوتر خاصة مع التحدي الروسي لهذه العقوبات، والرد عليها بإجراءات تصعيدية يبدو أن الإتحاد الأوروبي من أكبر المتضررين منها.

وقد أعادت الحرب الروسية الأوكرانية وما لها من تأثيرات على الأمن الطاقوي الأوروبي إلى الواجهة النقاش حول مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية، وهو النقاش الذي قد أثير عند خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي، وكذا عند إنتشار جائحة كورونا وطريقة تعامل دول الإتحاد معها، ليعاد طرح التساؤل حول قدرة هذه التجربة على الصمود أمام هذا التحدي الكبير.

أهمية الدراسة :

تنبع أهمية الدراسة في كونها تعالج أهم القضايا في العلاقات الدولية، والتي تثير الكثير من النقاش وسط الباحثين والمحللين، ويمكن تبيان أهمية الموضوع من خلال:

❖ **الأهمية العلمية:**

تكمن الأهمية العلمية لهذا الموضوع في تناوله موضوع الأمن الطاقوي والذي يعتر موضوعا حديثا لا يزال يحظى بالكثير من الإهتمام لدى الباحثين والأكاديميين، بالإضافة لموضوع التجربة التكاملية الأوروبية والتي تعتبر نموذجا يحتذي به في التكامل.

❖ **الأهمية العملية:**

تكمن الأهمية العملية لهذا الموضوع في كونه يتناول الأمن الطاقوي الأوروبي ومدى تأثيره في التجربة التكاملية الأوروبية، بالإضافة إلى تطرقه إلى مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل التحديات الطاقوية التي تعيشها مع التركيز على الحرب الروسية الأوكرانية على اعتبارها تحديا راهنا.

مبررات اختيار الموضوع:

تم اختيار موضوع الدراسة الموسومة بـــ :"الأمن الطاقوي ومستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل الحرب الروسية الأوكرانية " نتيجة لعدة إعتبارات تتمثل في:

❖**الأسباب الموضوعية:**

– تسليط الضوء حول كل ما يتعلق بالأمن الطاقوي الذي أصبح من المواضيع المثيرة للإهتمام.

– تشريح الواقع الطاقوي للإتحاد الأوروبي والذي يعتبر من نقاط ضعف هذا التكتل.

– قلة الدراسات في الموضوع خاصة فيما يتعلق بتأثير الأمن الطاقوي في مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية خاصة في ظل الحرب الروسية الأوكرانية.

❖**الأسباب الذاتية :**

وتتمثل خصوصا في الرغبة الشخصية بدراسة المواضيع المتعلقة بقطاع الطاقة بالنظر إلى أهمية هذا القطاع الحيوي، وكذا ما يتعلق بالتجربة التكاملية الأوروبية الرائدة.

أهداف الدراسة:

- إبراز المفاهيم المتعلقة بالأمن الطاقوي وأهم النظريات التي تناولت الموضوع.
- تسليط الضوء حول التجربة التكاملية الأوروبية من حيث نشأتها، مراحل تطورها ومؤسساتها.
- التعرف على الإمكانات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي
- تناول السيناريوهات المحتملة لمستقبل الاتحاد الأوروبي في ظل التحديات التي تواجه أمنه الطاقوي.

مجال الدراسة:

وتضمنت الدراسة كلا من:

❖ **المجال الجغرافي** : شملت هذه الدراسة دول الاتحاد الأوروبي المعنية بموضوع الدراسة، بالإضافة إلى روسيا كونها المورد الأساسي للطاقة

❖ **المجال الزمني** : ركزنا في دراستنا على الفترة الزمنية من بداية الحرب الروسية الأوكرانية بتاريخ 24 فيفري 2022 إلى يومنا هذا.

إشكالية الدراسة:

يحظى قطاع الطاقة بأهمية بالغة في العلاقات الدولية، كونه دعامة أساسية للتنمية الاقتصادية، فأصبح تحقيق الأمن الطاقوي هدفا رئيسيا للدول ، خاصة تلك التي تعاني من التبعية لمصادر الطاقة الخارجية على غرار دول الإتحاد الأوروبي، وفي ظل اعتماد هذه الأخيرة على روسيا من أجل تأمين حاجاتها الطاقوية ، ومع تواصل الحرب الروسية الأوكرانية تبرز لنا الإشكالية التالية :

ما هي إنعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على تحقيق الأمن الطاقوي الأوروبي؟ ومدى تأثيره على التجربة التكاملية الأوروبية؟

وتتفرع عن هذه الإشكالية مجموعة من **الأسئلة الفرعية** التالية:

1- ما هي أبرز مراحل تشكل الإتحاد الأوروبي؟ وما هي مبادئه وأهدافه؟

2- ما هو واقع الطاقة في الإتحاد الأوروبي؟

3- ما هي تداعيات الحرب والروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي؟

4- ما هو مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية؟

فرضيات الدراسة

لتسهيل صعوبات البحث والإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة سيتم صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على الإمدادات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي، وهو ما ينعكس على التجربة التكاملية الأوروبية.

الفرضيات الثانوية

1- زيادة حجم التبعية الطاقوية للخارج يهدد الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي

2- إذا كانت قوة الإتحاد الأوروبي مقترنة بحجم إقتصاده، فإن إستمرار الإضطراب في سوق الطاقة الناتج عن الحرب الروسية الأوكرانية يهدد بتفكك التجربة التكاملية الأوروبية

3- كلما زاد حجم التهديد على الأمن الطاقوي كلما أثر ذلك في مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية.

مناهج الدراسة:

بهدف تحليل الموضوع تم الإعتماد على المناهج التالية:

- **المنهج التاريخي** :الذي إستخدمناه كمنهج من خلال رصد وتتبع التطورات التاريخية للتجربة التكاملية، والتطرق إلى مختلف الإستراتيجيات والسياسات التي إتبعها الإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة.
- **منهج دراسة الحالة:** وقد إستخدمناه في التعمق وتحليل الوضع الطاقوي للإتحاد الأوروبي، من خلال تشريح إمكاناته واحتياجاته الطاقوية.

❖ **المنهج النظمي** :يعتمد هذا المنهج على مدخلات ومخرجات عمليات التحويل حيث تعتبر حيث تعتبر تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية بمثابة مدخلات للاتحاد الأوروبي عبر أجهزته وعلى رأسها المفوضية الأوروبية، والتي تدفعه لاتخاذ قرارات لمواجهة هذه التداعيات والتي تعتبر كمخرجات.

أدبيات الدراسة:

ومن أبرز الدراسات التي أسست للموضوع:

1- دراسة يمينة أومنية وتوفيق نايت العربي، بعنوان:" تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية- على الأمن الطّاقوي الأوروبي 2022- 2023م " وهي مذكرة ماستر في العلوم السياسية عن جامعة مولود معمري بتيزي وزو، للسنة الجامعية 2023/2022، وهي الدراسة التي تناقش النتائج السياسية والاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية وتأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي.

2- دراسة عاشوري رانية، بعنوان : "تداعيات الحرب الروسية – الأوكرانية- على الأمن الطّاقوي الأوروبي 2022 إلى يومنا هذا " وهي مذكرة ماستر في العلوم السياسية عن جامعة العربي التبسي بولاية تبسة ، للسنة الجامعية 2023/2022 ، وهي الدراسة التي تسلط الضوء على الحرب الروسية الأوكرانية ومجال تأثيرها على الأمن الطاقوي الأوروبي .

3- دراسة فهيم زملي وخولة بوناب، بعنوان: " الاتحاد الأوروبي وإشكالية الأمن الطاقوي " وهي مقال منشور في العدد الثالث من مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية لشهر مارس 2008، والتي تتناول تسلط الضوء على الواقع الطاقوي للاتحاد الأوروبي من حيث الإمكانات والاحتياجات بالإضافة إلى التحديات التي تواجه أمنه الطاقوي.

صعوبات الدراسة:

لقد واجهتنا بعض الصعوبات خلال دراستنا ومنها:

- قلة المراجع الأكاديمية التي تتناول الموضوع خاصة فيما يتعلق بالحرب الروسية الأوكرانية كونها جديدة ولا تزال جارية لحد الآن.

- بالإضافة إلى التضارب الكبير في الأرقام المتعلقة بإحتياطات، إنتاج وإستهلاك الطاقة عبر العالم، وهو ما يؤثر على دقة التحليلات.

تفصيل الدراسة:

تم وضع خطة وفقا لترتيب موضوعي ومنطقي يسمح بإعطاء صورة مبسطة ومنطقية للموضوع من خلال تقسيمها إلى ثلاث فصول كما يلي:

الفصل الأول: يتناول الإطار المفاهيمي للدراسة، من خلال تسليط الضوء حول مفهوم الأمن الطاقوي، وما يتعلق به من أبعاد ومعايير ومحددات، بالإضافة إلى التعريف بالتجربة التكاملية الأوروبية بداية بجذورها التاريخية ومراحل تطورها، مع التعريف بأهدافها ومبادئها، والمؤسسات التي تضمها، كما يتضمن هذا الفصل الإطار النظري من خلال التطرق إلى النظريات المفسرة للأمن الطاقوي.

الفصل الثاني: حولنا من خلال هذا الفصل تشريح الواقع الطاقوي للاتحاد الأوروبي من خلال التطرق خاصة إلى إمكانياته الطاقوية (على قلتها) وحجم إستهلاكه، والمصادر التي يعتمد عليه في تلبية حاجياته الطاقوية.

الفصل الثالث: والذي تناولنا فيه الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها كونها تمثل تحديا كبيرا للأمن الطاقوي الأوروبي، وتشكل منعرجا هاما في تاريخ الاتحاد الأوروبي، وفي ختام الفصل تطرقنا إلى السيناريوهات الثلاثة المتوقعة لمستقبل التجربة التكاملية الأوروبية.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة

شكلت نهاية الحرب الباردة وسقوط جدار برلين في تسعينات القرن العشرين نقطة تحول حاسمة في تاريخ العلاقات الدولية، حيث أفرزت جملة التحولات والتغيرات الجديدة على عدة أصعدة، فلم تتوقف تداعيات نهاية الحرب عند حد طبيعة النظام الدولي مع تفكك الكتلة الشرقية التي كان يتزعمها الإتحاد السوفيتي، وتوسع الإتحاد الأوروبي والحلف الأطلسي ، وتغيير النظام الدولي من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية وهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، بل إمتدت إلى أبعد من ذلك إلى درجة التغيير الجذري الذي حدث في طبيعة المواضيع النقاشية في أجندة العلاقات الدولية، مع إعادة النظر في المفاهيم والمسلمات المرتبطة بالحقل .

ولعل من أهم المواضيع التي أخذت حيزا كبيرا من النقاش هو موضوع الأمن، الذي شهد تحول في طبيعة مفهومه والذي لم يعد يقتصر على الجانب العسكري بل توسعت دلالاته ليضم مفاهيم أخرى على غرار الأمن الغذائي والأمن الإنساني والأمن السيبراني وأخيرا أمن الطاقة ، والذي أضحى أهم القضايا الأمنية الوطنية والإقليمية والدولية، وإحدى المحددات المركزية في إطار تفسير أسباب نشوء الصراعات الدولية.

ومع تزايد الطلب على الطاقة ، أصبح من الضروري إدراج "الأمن الطاقوي" في أنظمة الأمن الوطنية والإقليمية والدولية، فأصبحت إستراتيجيات السياسة الخارجية للعديد من البلدان، تتعامل مع قضايا أمن الطاقة وتطوير البنية التحتية للطاقة وتشكيل نظام طاقة مشترك كعوامل جيوسياسية رئيسية.

وبالنظر إلى الدرجات المتقدمة من التطور الإقتصادي والصناعي التي وصلت إليها التجربة التكاملية الأوروبية والتي تمثل واحدة من أنجح التجارب التكاملية في العالم، فقد أدى هذا التطور إلى تزايد إحتياجاتالدول الأعضاء ، من الطاقة ، وبالتاي فقد أصبح الأمن الطاقوي يشكل هاجسا يهدد قاعدتها الصناعية، خاصة وأنها تعتمد بدرجة كبيرة على هذا العنصر الحيوي، خصوصا النفط والغاز بشكل مستمر نتيجة للإستهلاك العالي لها.

وعليه سنحاول من خلال هذا الفصل التطرق إلى ماهية الأمن الطاقوي في المبحث الأول، والتجربة التكاملية الأوروبية في المبحث الثاني، لنسلط الضوء في الفصل الثالث على إسهامات نظريات العلاقات الدولية في موضوع الأمن الطاقوي.

المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي

شهدت نهايات القرن الماضي تحولا جوهريا في طبيعة النظام الدولي جراء إنهيار الإتحاد السوفياتي، هذا التحول كان له تأثيرات على أكثر من صعيد، فصاحب ذلك ظهور النقاش حول مسألة توسيع مفهوم الأمن وتجاوز المفهوم الكلاسيكي الذي ينحصر في الإطار العسكري إلى مفاهيم أخرى ذات بعد إقتصادي وإجتماعي وقيمي بما يتلاءم والظروف الجديدة ، بالموازاة مع توسع التهديدات إلى المجالات غير العسكرية للدولة ، فأضحت الطاقة عنصرا مهما في تحديد طبيعة الأمن العالمي والسياسة الدولية نظرا لدوره في تحديد طبيعة العلاقات بين الدول تعاونية أم صراعية.

وقد عرف الاهتمام بأمن الطاقة تطورا عبر مراحل مختلفة، فكانت المرحلة الأولى لتطور مصطلح "أمن الطاقة" في السبعينيات والثمانينيات من خلال إعطاء الأولوية القصوى لإمدادات مستقرة من الطاقة وبثمن مناسب، وعلى الرغم من القيود والتلاعب بالأسعار في البلدان المصدرة، تم إيلاء بعض الاهتمام إلى إدارة مؤسسات الطاقة، بما في ذلك الشركات المملوكة للدولة مع إدارة أكثر فعالية في مجال تكنولوجيا الطاقة، أما المرحلة الثانية فكانت خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين حيث تم التركيز على تقليل التأثيرات البيئية السلبية للطاقة بالإضافة إلى ضمان الوصول المتكافئ لجميع الفئات الاجتماعية إلى مصادر الطاقة الآمنة.[1]

وسنتناول في هذا المبحث ماهية الأمن الطاقوي وكل ما يتعلق به من مفهومه، أبعاده، معاييره ومحدداته.

المطلب الأول: مفهوم الأمن الطاقوي

إن إعطاء تعريف لمفهوم معين من مفاهيم العلوم الإجتماعية عموما والعلاقات الدولية خصوصا يكون من ثنايا خصائصه المشتركة، الأمر الذي يعطينا إطارا منهجيا ومعرفيا لمحاولة رصد حدود الظاهرة محل الدراسة ومعالجتها، إلا أننا في الواقع نصطدم بتعدد التعاريف وإختلافها، ولعل هذا التمايز والإختلاف يعود إلى تعدد المرجعيات الفكرية لكل باحث حول نفس الظاهرة، كما هو الحال بالنسبة لمفهوم الأمن الطاقوي والذي أثار منذ ظهوره العديد من الإشكاليات في تعريفه والتي نذكر منها:

1- إختلاف مفهوم الأمن الطاقوي بناءا على نطاق مصالح الدول المستوردة والمنتجة، حيث ترى الدول المستوردة للطاقة أن أمنها الطاقوي يتحقق بالحصول على هذا المورد بكلفة بسيطة وإمداد مستمر، وفي

[1] James L. Hay, "Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy". Resour Policy 3(2009) :142-147

المقابل تعتبر الدول المنتجة والمصدرة للطاقة التي أمنها الطاقوي يتحقق من خلال ضمان عائدات مالية مستقرة من مبيعات الطاقة، بالإضافة إلى إستمرار الحصول على الإستثمارات ورؤوس الأموال لتوظفها في مشاريع التنقيب عن مصادر الطاقة الأولية مما يساعدها في رفع ميزانيتها العامة[1]

2- الغموض والتناقض الذي يميز المفاهيم المتعددة المرتبطة بمفهوم الأمن الطاقوي ووجود العديد من المعيقات التي تحول دون صياغة نهج عالمي واحد لأمن الطاقة، فكل فاعل سواء كان دولة أو جهات فاعلة غير حكومية نظرته لمفهوم الأمن الطاقوي حسب الصورة التي تبرز سياساتها، مما يؤدي إلى التلاعب بالمصطلح، فحتى مدارس العلاقات الدولية تسجل إختلافات في تناول المفهوم، وبالتالي فهو لا يتسم بالشمولية وإمكانية التطبيق على أي بلد[2].

3- إستناد مفهوم أمن الطاقة على نماذج أمنية قديمة لا تعكس إتجاهات الطاقة الحديثة والتطورات التكنولوجية في صناعة الطاقة ومصادر الطاقة المتجددة.

وسنحاول إستعراض أهم التعريفات التي تناولها الباحثون فيما يتعلق بمفهوم الأمن الطاقوي، حيث سننطلق من تفكيك المفهوم عبر التطرق إلى مفهوم الأمن وكذا مفهوم الطاقة، لإرتباط هذه المفاهيم ببعضها البعض.

أ- مفهوم الأمن:

يشير مفهوم الأمن عموماً إلى إنعدام الشعور بالخوف، وإحلال شعور الأمان ببعديه النفسي والجسدي محل الشعور بالخوف، ونظراً لصعوبة تحقيق الأمان الكامل، فقد أصبح يُنظر للأمن على أنه مسألة نسبية مرهونة بالسعي لتعزيز أفضل الشروط لتوافره.

وقد ركز المفهوم التقليدي للأمن على أمن الدولة القومية من الأخطار الداخلية والخارجية بإستخدام القوة العسكرية، وأعتبرت الدولة الفاعل الرئيسي والوحيد في العلاقات الدولية.

[1] سليم عشور، "الأمن الطاقوي: مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية"، مجلة آفاق للعلوم 03 (2023): 818

[2] سوزي رشاد، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد13 (2022):26

يعرف "**والتر ليبمان**" **Walter Lippmann** الأمن بقوله "

" إن الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب في تفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه." [1]

ومع ظهور تهديدات جديدة كالإرهاب، الجريمة المنظمة عبر الوطني ، الهجرة غير الشرعية، الفقر،...إلخ ، إتضح أن هذه الأخطار لا يمكن معالجتها إلا في إطار أشمل لمفهوم الأمن يركز على أمن الفرد كونه الأساس في تحقيق أمن الدولة والنظام الدولي بشكل عام، ولم يعد مفهوم الأمن يعني الدولة التي حققت أمنها وأمن أفرادها عن طريق مجابهة العدو الخارجي والإستعداد العسكري، بل أصبح يشمل عدة مستويات، فعلى المستوى الوطني مثلا تتحرر الدول من كل خطر يهدد كيانها ومصالحها داخليا، وعلى المستوى الفردي يتحرر الفرد من كافة التهديدات التي تهدده كالفقر، والمرض وفي سلطة دولته...إلخ، وبالتالي إتسع مفهوم الأمن ليشمل مستويات ومجالات أخرى تتعدى المجال الضيق للأمن الوطني الذي ساد الدراسات التقليدية.

وقدم كلا من "**باري بوزان**" **Barry Buzan** و "**أولي ويفر**" **Waever Ole** مفهوما متخصصا للأمن هو "**الأمن المجتمعي**" **Security Sociétal** حيث يرى أن المجتمع مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، الجرائم العابرة للحدود، والهجرة السرية، والجريمة المنظمة، والإرهاب...وغيرها، هذه الظواهر تهدد هوية المجتمعات.

ويعرف "**باري بوزان**"**Barry Buzan** الأمن على أنه العمل على التحرر من التهديد وهو قدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغيير التي تعتبرها معادية، ومنه فإن التهديد من خلال القوة الموضوعة هو نفسه من حيث كون كل مناطق العالم معرضة له، لكن في الواقع فإن التهديد له مفهوم ذاتي مرتبط بالحالة التي تواجه الدولة، وهنا يعرف الأمن وتصاغ السياسة العامة الأمنية للدولة بناءا على نوع التهديد ومصدر وحدته".[2]

---

[1] سليمان عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن: مستوياتُه وتهديداتُه –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،المجلة العربية للعلوم السياسية 19 (2008):13

[2] عادل زقاع، إعادة صياغة مفهوم الأمن، برنامج بحث في الأمن المجتمعي، تاريخ الإطلاع :2024/02/23 ، على الرابط: https://bit.ly/456xoLC

ب- مفهوم الطاقة:

تعتبر الطاقة إحدى المفاهيم المألوفة وشائعة الإستعمال في الحياة اليومية، ويمكن وصف الطاقة بعدة طرق، ولكن أيا من هذه الطرق لا يعطي تعريفا متكاملا للطاقة.

وتعرف الطاقة **Energy** على أنها:

" إمكانية القيام بأداء عمل ما والقيام به، ولها القدرة على إحداث تغيير معين أو جذري في ناحية ما".[1]

بالمقابل تتعدد أشكال الطاقة، حيث أنها تصنف حسب طبيعتها إلى طاقة حركية، طاقة حرارية، طاقة كهربائية، طاقة كيميائية وطاقة نووية، ويمكن تحويل جميع أنواع الطاقة إلى نوع آخر من الطاقة بإستخدام أدوات وتقنيات منها البسيطة ومنها المعقدة، فمثلا يمكن تحويل الطاقة الكيميائية إلى طاقة كهربائية، أو تحويل الطاقة الحرارية إلى طاقة ميكانيكية، وتحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية.

كما تعرف الطاقة على أنها إحدى خصائص المادة التي يمكن تحويلها إلى أشكال متعددة كالعمل، الإشعاع أو الحرارة، ويتعدى هذا التعريف الشائع للطاقة بأنها القدرة على إنجاز عمل ما، إذ بدأ مفهوم الطاقة بالتوسع أثناء الثورة الصناعية أواخر القرن الثامن عشر، فقد لوحظ أن الحرارة والإشعاع هما شكلان مهمان للطاقة تماما كالعمل، ويتم الإستفادة من الحرارة بعدة أشكال كمصدر للتبريد صيفا، وللتدفئة شتاء، كما يمكن الشعور بالإشعاع كطاقة من حولنا. [2]

الطاقة هي القدرة على أداء شغل أو عمل، وقدرة الإنسان على أداء عمل معين تحدد طاقته، والطاقة الكلية لأي جسم تعتمد على موضعه وحالته الداخلية، وتركيبته الكيميائية وكتلته، فمثال الماء الذي يسقط من الشلال يمكن إستخدامه لتوليد الطاقة الكهربائية، والماء الذي يسقط من الدولاب يمكن إستخدامه لإدارة الآلات[3]

فالطاقة هي عامل من عوامل الإنتاج حيث يؤمن إستهلاكها سير وعمل الأنشطة الإقتصادية الهامة في المجتمع مثل قطاعات الصناعة والنقل وغيرها، وهي في نفس الوقت نشاط إقتصادي قائم بدأته يخضع لأساليب الدراسة والتحليل الإقتصادي.

---

[1] سليم عشور، مرجع سابق،820

[2] Mort Walker, " CONCEPT OF ENERGY, United States": Centre Daily Times2(1996) : 8

[3] حسن شحاتة، مرجع سابق، 16

3- مفهوم الأمن الطاقوي:

ظهر مفهوم الأمن الطاقوي كمفهوم له أبعاد سياسية في أوائل القرن العشرين، وأدرك العالم الأهمية الأمنية للطاقة عندما قام عدد الدول العربية بحظر بيع البترول إلى العديد من الدول الغربية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية والدول الداعمة لإسرائيل وكان ذلك عام 1973، وزادت أهميته في العقد الأول من القرن الواحد والعشرين بسبب الطلب المتزايد في آسيا وإضطرابات إمدادات الغاز في أوروبا والضغط لإزالة الكربون من أنظمة الطاقة حفاظاً على البيئة.[1]

ويختلف مفهوم الأمن الطاقوي من دولة لأخرى، حيث أن الطاقة موجودة في كثير من القطاعات الأمنية المختلفة تتطلب تصورا لتكون واسعة بما فيها الكفاية، ويختلف حسب طبيعة مفهوم السيادة الوطنية والعلاقات القائمة بين المنتجين والمستهلكين في المجال الطاقوي.

ويمكننا التفريق بين التعريف الضيق والموسع للأمن الطاقوي، وكذلك بين تعريف الدول المنتجة والدول المستهلكة.

أولا: التعريف الضيق والموسع للأمن الطاقوي

أ - التعريف التقليدي الضيق للأمن الطاقوي:

إرتكز المفهوم التقليدي للأمن الطاقوي بإعتباره أمن المعروض **Security of Supply** من خلال توفير الإنتاج الكافي من مصادر الطاقة بأسعار ملائمة في متناول الجميع، فالتركيز إنصب بالأساس على أن جوهر الأمن الطاقوي يكمن في تأمين الدخول للنفط وأنواع الوقود الأخرى، وأن الأمن الطاقوي لأي دولة لا يتحقق عندما تتوافر لديها موارد طاقة آمنة وكافية.[2]

وذهبت بعض الدراسات والكتابات الأوروبية إلى حد إعطاء نفس المعنى لكل من " الأمن الطاقوي" و"أمن إمدادات الطاقة" أي الأمن الطاقوي يعني: توفر إمدادات كافية آمنة وموثوقة من الطاقة. [3]

فحسب الإقتراب التقليدي فتحقيق أمن المعروض من الطاقة يعني تحقيق الأمن الطاقوي، لأن أزمات الطاقة الناتجة عن قلة العرض وما يصاحبه من إرتفاع في الأسعار بشكل يهدد الأمن القومي

---

[1] صابرينة مزياني، مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/03، تاريخ الإطلاع: 2024/04/08، على الرابط: https://democraticac.de/?p=47399

[2] خديجة عرفة محمد ، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية، (الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2014) ، 52

[3] Frank Umbach , "German Debate on Energy Security and Impact on Germany's 2007 UE Presidency", Palgrane Macmillan books02, (2008), 07

والإقتصادي للدولة، فالعديد من الأزمات الإقتصادية التي عرفها العالم خلال القرن العشرين إرتبطت بشكل كبير بنقص الإمدادات الطاقوية [1].

فغالبية التعاريف المتضمنة في هذا الإتجاه تركز على تأمين الدخول لمصادر الطاقة عند تعريف أمن الطاقة، فالأمن الطاقوي حسبهم مرتبط بأمن الإمدادات والعرض.

ب- التعريف الموسع للأمن الطاقوي:

عرف مفهوم الأمن الطاقوي تحولا في مضمونه نتيجة للتحولات التي شهدها شقي المفهوم ، فقد شهد مفهوم الأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة مجموعة كبيرة من التحولات، كما شهدت قضية الطاقة عالميا تحولات واضحة، حيث لم يصبح غياب الأمن الطاقوي مرتبطا بوقف الإمدادات فحسب.

لذا إقترح "**ريتشارد أولمان**" **Richard Ullman** عام 1983 توسيع قائمة الفواعل التي لها علاقة مباشرة بقضايا الأمن إلى الفواعل من غير الدولة، فمعظم هذه الفواعل لا تقتصر على ردة الفعل فحسب بل تمتلك هامشا كبيرا من المبادرة [2]، كما أشار "**ريتشارد أولمن**" في توسيعه لمفهوم الأمن للأمن الطاقوي كبعد من أبعاد الأمن غير التقليدي، ومن ثم قام بعملية أمننة لمفهوم الطاقة، ليصبح ذو دلالة أمنية وجزء من الأجندة الأمنية للدول[3].

وعرف مفهوم الأمن الطاقوي تطورا في سياق تطور الأمن بأبعاده المتعددة، وتجاوز الطرح الضيق المرتبط بالإمدادات إلى قضايا أوسع نطاقا على غرار التغيرات في أسواق الطاقة الإقتصادية والبيئية والسياسية، وبهذا توسع ليتداخل ويشتمل على عناصر جديدة في تعريفه تتعلق بأهداف ومصالح الدول كالتطور التكنولوجي، وكذلك ما له علاقة بوصول إمدادات الطاقة والحفاظ على شبكات نقلها، والتي قد تتأثر ببعض التهديدات الجديدة كالإرهاب والقرصنة والجريمة المنظمة وكذا مع مشكلات الأمن البيئي.

[1] خديجة عرفة محمد ، مرجع سابق، 10

[2] Jaque Roche, J, & Philippe David, C, Théories de la Sécurité. (Paris: Montchrestien. 2002) 13

[3] كاميلا برونسكي ، الطاقة و الأمن: الأبعاد الإقليمية و العالمية،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،2007)، 332-331

كل هذه القضايا أضافت أبعادا وزوايا جديدة ينظر من خلالها لمفهوم الأمن الطاقوي، تخرجه عن التصور الضيق الذي ركز على أمن الإمدادات والعرض، فالأمن الطاقوي لا يتم التعاطي معه من نفس الزاوية سواء من طرف الفاعلين أو حسب المعطى الجغرافي[1].

ثانيا: تعريف الدول المنتجة والمستهلكة للأمن الطاقوي:

أ- تعريف الدول المنتجة (المصدرة) للطاقة:

يعرف الأمن الطاقوي لدى الدول المنتجة للطاقة على أنه مفهوم يعتمد على تأمين الطلب على المنتجات الطاقوية، علما بأن إنخفاض الطلب من الغرب سيؤدي إلى إعتماد المنتجين الأساسيين في المنطقة على زيادة صادرات النفط والغاز إلى الدول ذات الإقتصاديات الصاعدة خاصة في آسيا[2] .

ب- تعريف الدول المستهلكة (المستوردة) للطاقة:

يعرف الأمن الطاقوي على أنه ضمان إمدادات الطاقة وشرط إستمرارها، بما في ذلك إستقرار أسعارها والحصول عليها بكلفة معقولة وبسيطة، فهي تعتبر أن أمنها الطاقوي يتحقق إذا إستطاعت الحصول على هذا المورد بكلفة بسيطة، وبالشكل الذي لا يؤثر على ميزانيتها العامة.

فالسعر إذا هو أحد أهم تحديات ضمان الأمن الطاقوي بين الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، فالسعر الملائم لدولة ما لا يكون ملائما بالضرورة لدولة لأخرى، وهو ما يفجر النزاعات والخلافات بين الدول لتصل إلى ما يصطلح عليه معضلة الطاقة، فسعي دولة لتحقيق الأمن الطاقوي الخاص بها قد يؤثر في الأمن الطاقوي لدولة أو دول الأخرى". [3]

وتعرف **الوكالة الدولية للطاقة International Energy Agency(IEA)** الأمن الطاقوي على أنه: "تواصل الإستقرار في الإمدادات ضمن مستوى الأسعار المقبولة التي في المتناول مع إستمرار

[1] سيف علوي، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية، (مصر: مؤسسة الأهرام، 2016)، 07

[2] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية،(2015) ،3

[3] عمرو عبد العاطي، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، (قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، 92

الإهتمام بقضايا البيئة"[1]، وترى الوكالة أن للأمن الطاقوي وجوها عدة فهو على المدى البعيد مرتبط بصورة أساسية بإستمرار الإستثمارات في إمدادات الطاقة تماشياً في الوقت ذاته مع التطورات الإقتصادية والحاجات البيئية وفي المدى القصير فالأمن الطاقوي يعني إستجابة سوق الطاقة العالمية للمتغيرات المفاجئة في توازن الطلب والعرض" [2]

كما يعرفه البنك الدولي **The World Bank** على أنه تأكد الدول من ضمان إنتاج مستدام للطاقة بتكلفة معقولة من أجل دعم النمو الإقتصادي والحد من الفقر وتحسين حياة المواطنين من خلال الحصول على الخدمات الطاقوية الحديثة.

أما منظمة حلف شمال الأطلسي**North Atlantic Treaty Organization (NATO)** فتعرف الأمن الطاقوي على أنه يعتمد على ثلاث مجالات أساسية وهي:

1- الوعي الإستراتيجي بالتطورات الجارية في مجال الطاقة

2- حماية البنية التحتية للطاقة

3- تعزيز كفاءة إستخدام الطاقة في المجالات العسكرية ذات الصلة[3]

وفي مقالة نشرت في مجلة الشؤون الخارجية الأمريكية **Affair foreign** عام 1983، طرح الباحث في الشؤون الأمنية **ريتشارد أولمان Richard Ullman**، مسألة إعادة تعريف الأمن بإدخال الأبعاد الجديدة للأمن قيد التأصيل النظري، في مفهوم أمن جديد يعرف بالأمن الطاقوي ومن ثم بعملية أمننة لمفهوم الطاقة، حيث ميز بين نوعين من القيود المفروضة على إمدادات مصادر الطاقة :

أ - **النوع الأول:** عندما يصبح المصدر غير المتجدد نادراً، من خلال النضوب الطبيعي

ب- النوع الثاني: عندما تفرض قيود على إمدادات الطاقة من خلال الجهود الحكومية المصطنعة للحد من العرض عن طريق فرض حظر أو اتفاق بين منتجين.[4]

---

[1] العيد دحماني، "استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر"، مجلة الدراسات القانونية والسياسية جامعة الأغواط 1 (2023):175

[2] نفس المرجع،177

[3] اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا) ، مرجع سابق، 2-3

[4] لخضر نويوة، "أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي: الغاز الطبيعي نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية 9(2017):199

المطلب الثاني: أبعاد الأمن الطاقوي

يشتمل الأمن الطاقوي كمفهوم متعدد الأوجه عددا من الأبعاد المتداخلة مع بعضها البعض، والتي تتفاعل في بعض الحالات في آن واحد، ولا يمكن للأمن الطاقوي أن يكتمل إذا لم يتحقق أحد الأبعاد، عادة يفرق الباحثون بين ستة أبعاد أساسية مترابطة فيما بينها وتتفاعل بشكل مستمر وهي لها علاقة بالأمن الطاقوي وهي:

1- البعد الإقتصادي:

يرتبط الأمن الطاقوي حسب البعد الإقتصادي بمدى كفاية الموارد الطاقوية للدول المستهلكة على إستيعاب حاجيات البيئة الداخلية إجتماعيا وصناعيا للتزود بالطاقة، والإعتماد عليها في دفع عجلة النمو العام داخل الدولة، فلتلبية حاجيات المجتمع الإستهلاكية لا بد من توفير الطاقة اللازمة للتصنيع تلك المنتجات الإستهلاكية خاصة الواسعة منها، وندرة المنتجات الطاقوية أو نقصها يؤدي إلى تأخر في النمو الإقتصادي وتوقف لعجلة التنمية الإقتصادية في الدولة أو زيادة في معدل التضخم والبطالة أو في تخفيض لقيمة العملة الوطنية، أو أي من الآثار ذات البعد الإقتصادي.

وبالنسبة للدول المنتجة فهو يرتبط بضمان إيرادات ثابتة من صادرات الطاقة لإستخدامها في تحسين المؤشرات الإقتصادية للدولة وتحسين في ظروف معيشة السكان وتحقيق الرفاه، كما أن المشاريع الكبرى داخل الدول، تحتاج لتمويل مستمر ومتواصل من الطاقة، كما يشتمل هذا البعد على تقليص تكلفة إنتاج الطاقة والبحث في التكنولوجيات التي تساعد في استخراجها بأقل التكاليف، وهذا ما سينعكس إيجابيا على تقليص فاتورة إنتاج أو إستيراد الطاقة[1].

2- البعد السياسي (السياسة الخارجية):

تختاج معظم الدول وخاصة الدول ذات الإقتصاديات الصاعدة للنفط والغاز، الأمر الذي يجعلها في موقف غير مريح عند تفاوضها مع الدول المنتجة، فالتخوف من حدوث نقص في الإمدادات

[1] أنس بن فيصل الحجي، " أبعاد أمن الطاقة :المنافسة والتفاعل وتعزيز الأمن" ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2009):253

الطاقوية، فقد تضطر الحاجة لبعض الدول المستهلكة للطاقة وبضغط من الدول المنتجة إلى إتخاذ قرارات تتماشى مع رغبات الدول المنتجة وتتعارض جزئيا أو كليا مع مبادئها.

كما تستخدم الطاقة كذلك إستخداما سياسيا من طرف الدول المصدرة ضد المستهلكة مثلما حدث عام 1973 عندما أستخدم النفط من طرف الدول العربية كأداة ضغط ضد الدول الغربية التي ساندت إسرائيل عسكريا، وبالمقابل تستطيع الدول المستهلكة تعزيز بعد السياسات الخارجية لأمنها الطاقوي من خلال تنويع مصادر إمداداتها من الطاقة، أما فيما يتعلق بالدول المنتجة فإنها تستطيع توسيع آفاق أبعاد السياسة الخارجية للأمن الطاقوي لها من خلال تنويع مصادر الدخل وطرق نقل هذه الصادرات وكذا الآليات والإستراتيجيات الكفيلة بالتحول الطاقوي وطرق نقل التكنولوجيا من الدول المتقدمة.[1]

3-البعد الأمني:

يتم نقل موارد الطاقة عادة عبر مسافات طويلة من مناطق الإنتاج إلى الأسواق الإستهلاكية، وعبر عدة أقاليم وطرق ملاحة ومنافذ عبور ويؤدي تدفق هذه الموارد الطاقوية ضمن المناطق إلى إحتمال إستهدافها وحدوث إضطرابات في الإمدادات وعرف هذا البعد بروز نمط من التهديدات الجدية والجديدة للأمن الطاقوي، مرتبط بالإرهاب الدولي، وبأعمال القرصنة البحرية، وبعدم الإستقرار السياسي لمناطق الإنتاج أو العبور، وهي تهديدات ذات صلة وثيقة بأمن الطاقة.

فالبعد الأمني للأمن الطاقوي يهتم بحماية وتأمين البنية التحتية الطاقوية والمنشآت الطاقوية من هذه التهديدات، وضمان موارد الطاقة للقوات المسلحة والقوات الأمنية في الدولة خاصة خلال الحروب أو الإضطرابات الداخلية أو الكوارث الطبيعية أين يمكن للقوة العسكرية التقليدية أن تلعب دورا حاسما في تأمين إمدادات الطاقة، كإشراك منظمة حلف شمال الأطلسي في العلميات الرامية الحماية سلسلة إمدادات الطاقة، والقيام بعمليات رد وتدخل سريعة[2].

4- البعد التقني:

تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير مصادر جديدة للطاقة، ولكنها تعتمد في نفس الوقت على المصادر التقليدية نفسها، فتكنولوجيا تطوير فحم نظيف ، مثلا تحتاج لكميات إضافية من الغاز والنفط. حيث يسعى البعد التقني للأمن الطاقوي من أجل رفع زيادة إنتاج الطاقة إلى جانب تقليل تكاليف الإنتاج

[1] أنس الحجي، مرجع سابق، 256

[2] Florian baumann, Energy Security as multidimensional concept, center for appield olicy research CAP (2008) : 4

دون إهمال الجانب البيئي من خلال التقليل من الإنبعاثات، والسعي من أجل إنتاج أنواع جديدة من الطاقة، إلى جانب إبتكار تقنيات حديثة للدول المنتجة والدول المستهلكة في كافة نحاء العالم[1].

5- البعد الإجتماعي:

يرتبط هذا المستوى بالتداعيات الإجتماعية لإنعدام الطاقة أو توفرها بأسعار وبكمية لا تكون في متناول مختلف الفئات الإجتماعية، وتقليص الفجوة الموجودة في الطاقة بين المناطق الجغرافية في الدولة الواحدة والدول المنتجة والمستهلكة، فالأمن المجتمعي للعديد من الدول معرض للخطر بسبب حركات إحتجاجية ناتجة عن إرتفاع كلفة إستخدام الطاقة، خاصة وأن إستخداماتها حساسة جدا بالنسبة للرفاه الإجتماعي والمعيشي، كالتدفئة والطهي.

فالأمن الطاقوي في بعده الإجتماعي لا يتعلق بمدى وفرة مصادر الطاقة فقط بل في مدى قدرة الفقراء على الحصول عليها، فكلما إتسعت الفجوة في الطاقة بين الأشخاص والدول أصبحت الدول أقل أمنا، وكلما زادت نسبة الفقراء غير القادرين على الحصول على الموارد الطاقوية كلما إنخفض الأمن الطاقوي داخل الدولة، والذي يعبر عنه بنسبة التغطية الوطنية بالطاقة[2]

6- البعد البيئي:

يندرج البعد البيئي بالأساس في تخفيض الآثار البيئية للبحث والتنقيب والإستهلاك والنقل والمعالجة للمصادر الطاقوية، ومن أجل تحسين البعد البيئي، يجب على البلدان المنتجة والمستهلكة على السواء أن تزيد من كفاءة الطاقة التي تضفي على تخفيض الإنبعاثات السامة من إنتاج الطاقة ومعالجتها ونقلها، حيث أصبحت الدول المستهلكة تبحث عن الطاقة النظيفة التي تساعد على التقليل من إنبعاث الغازات السامة وفقا لبروتوكول" كيوتو" الموقع بتاريخ 11 ديسمبر عام 1997، الذي ودخل حيز التنفيذ في 16 فيفري عام 2005. [3]

[1] محمد جاسم حسين الخفاجي،" روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة :رؤية في الأدوار والاستراتيجيات"، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع،2018) ، 65

[2] Forian barman, ibid

[3] محمد رأفت إسماعيل رمضان وعلي جمعان الشكيل، الطاقة المتجددة (القاهرة: دار الشروق،1988)،30

المطلب الثالث :معايير الأمن الطاقوي

إزدادت أهمية الطاقة في جدول أعمال السياسة الدولية خلال السنوات الأخيرة بسبب تزايد إعتماد الإقتصاديات الصناعية على إستهلاك الطاقة وزيادة تواتر الإنقطاع لمصادر الطاقة وعلى إثر هذا تم تحديد أربعة معايير رئيسية للأمن الطاقوي والتي نذكرها في الآتي: [1]

1-التوفر Availability : (يتضمن عناصر جيولوجية أو تقنية)

يثير الإعتماد المتزايد على النفط وإرتفاع الأسعار وتراجع الإكتشافات النفطية وإنخفاض مستوى الطاقة الإنتاجية الفائضة للنفط في جميع إنحاء العالم الكثير من المخاوف حول إمكانية كفاية الإمدادات الطاقوية في المستقبل التي توجب طرح مجموعة من الأسئلة تتمثل في: ما مقدار الطاقة الموجودة لدينا في العالم وهل هي كافية لتلبية الطلب العالمي الذي يرتفع باستمرار حيث أصبحت عملية طرح هذه الأسئلة ذات أهمية متزايدة لان النفط والغاز هو المصدر المهيمن للطاقة العالمية اليوم وسيظل كذلك في المستقبل المنظور إلى حين وصول الطاقات البديلة على ذروة الإنتاج و الاستغلال مثل ما هي عليه الطاقات الأحفورية حاليا.

2- سهولة الوصول Accessibility : (تشمل عناصر سياسية وإجتماعية)

فإلى جانب توافر موارد الطاقة، تعد القدرة على الوصول إلى الموارد من بين التحديات الأساسية التي تقف في وجه تأمين إمدادات الطاقة، وذلك لتحقيق التلبية الكافية لنمو الطلب في المستقبل، ويرد في هذا القسم وصف للحواجز التي تحول دون الوصول إلى إمدادات الطاقة مثل الحواجز الإقتصادية والسياسية والتكنولوجية.

3- القدرة على تحمل التكاليف Affordability : (تشمل العوامل المالية والاقتصادية)

تعرف سوق الموارد الطاقوية الأحفورية خاصة منه الغاز والبترول عدم إستقرار الأسعار بسبب العديد من العوامل على غرار القضايا الجيوسياسية التي تؤثر بشكل مباشر في عمليات الإمداد بالطاقة، بدوره عدم التوازن بين العرض الطلب يؤدي إلى تذبذبات في إمدادات الطاقة على المستوى العالمي، حيث لا يمكن التنبؤ الدقيق بالطلب والعرض سواء على المدى الطويل ولا حتى المتوسط ، كما يولد

[1] محمد عبد الخالق شالاو، نجدت صبري عقلاوي، "تغير المعادلات الأمنية في ظل استراتيجية أمن الطاقة :النفط والغاز الطبيعي إنموذجا"، مجلة جامعة جيهان 2، (2020): 66-67

عدم الإستقرار في حالة من عدم الأمان والتي تؤثر بدورها على الإستثمار في المنبع **Upstream** ، ما يتسبب بدوره في عدم اليقين بشأن العرض في المستقبل.

4- القبول Acceptability: (يجسد العوامل البيئية والإجتماعية)

من الناحية البيئية، من المتوقع أن يؤدي إتجاه الطلب على الطاقة هذا إلى زيادة في التأثيرات البيئية المرتبطة بالطاقة، في مواجهة هذه المشكلة الوشيكة، حيث يحاول واضعو السياسات في كافة أنحاء العالم كبح التلوث الناتج عن الصناعات الطاقوية عن طريق فرض أنظمة بيئية أكثر صرامة، والتي ستخلق قيودا على إستخدام الوقود الأحفوري عند إقترانها بالوعي البيئي المعزز للقضايا المتعلقة بقضايا الطاقة وتؤثر كذلك في مزيج موارد الطاقة المستقبلية، ومن جهة أخرى قد يتسبب عدم إستقرار إمدادات الطاقة في إضطراب إجتماعي خطير، يعد النفط أمرا حيويا بالنسبة لأداء إقتصاديات الدول ومن المرجح أن يؤدي أي إنقطاع في الإمدادات إلى مطالب إجتماعية وصراع إجتماعي محتمل يشكل حالة من عدم الإستقرار والتوازن[1].

[1] محمد عبد الخالق شالاو، مرجع سابق ، 68-70

المطلب الرابع: محددات الأمن الطاقوي

يرتبط الأمن الطاقوي بمجموعة من المحددات التي تؤثر في إستراتيجيات الطاقة الوطنية المركزية والعالمية، والتي تفرض على الدول تبني سياسات وإستخدام أدوات مختلفة في أوقات معينة على الصعيدين المحلي والدولي، وتتدرج هذه المحددات فيما يلي:

- ✓ **إختلال ميزان العرض والطلب في سوق الطاقة العالمي من المنظور الإقتصادي:** حيث يتم تسجيل إرتفاع متزايد في الطلب على الطاقة بمختلف مصادرها (النفط والغاز الطبيعي) خلال السنوات الماضية، بسبب تزايد معدلات النمو في الدول النامية على غرار الصين والهند، في نفس الوقت يبقى الإنتاج العالمي غير كافٍ لتلبية الطلب العالمي على الطاقة ومصادرها.
- ✓ **التهديدات الطبيعية:** والتي تتعرض لها مصادر الطاقة وممرات نقلها بسبب تواجدها في مناطق ذات طبيعة غير مستقرة (تهددها الأعاصير والبراكين وغيرها من الظواهر الطبيعية) وكذا غير المستقرة نسبيا وغير المؤمنة
- ✓ إستهداف مصادر الطاقة وبناها التحتية وإمداداتها من طرف المنظمات الإرهابية.
- ✓ التحديات التي تواجهها شركات النفط العالمية والتي تحد من قدرتها وفاعليتها وهي:

1. الصورة السلبية عند الشعوب بحق الشركات العالمية، التي توصف بأنها شركات عدوة للشعوب وسارقة لخيراتها.

2. التهديدات الأمنية التي قد يتعرض لها موظفو هذه الشركات ومنشآتها ومجالات عملها.

3. التهديدات التي قد تنجم عن تطورات سياسية تعرض أو تهدد عقود استثمار شركات الطاقة العالمية والتي تعد أساس عملياتها.

- ✓ حدوث تغير جوهري في البيئة الأمنية والسياسية للدول المنتجة ما يفقدها السيطرة على مناطق الإنتاج والوفاء بالتزاماتها في سوق الطاقة العالمية، وهو ما حدث في التحولات الديمقراطية لبعض الدول المنتجة، أو التحولات السياسية وحالات الفوضى التي حدثت فيها[1]

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 57

- تولي الدول المستهلكة خاصة التي تعتمد على الخارج في تغطية حاجاتها من الطاقة بشكل كبير أهمية كبيرة إلى خطر تعرقل الإمدادات، كما تحرص الدول المصدرة والمنتجة للطاقة على وصول ما تصدره بشكل آمن ودون تعرضه لأي معوقات طبيعية كانت أم تقنية أو حتى بشرية.

وقد ميز "**ريتشارد أولمان**" **Richard Ullman** من بين نوعين من القيود المفروضة على أمن الطاقة:

1. **النوع الأول:** عندما يصبح المصدر غير المتجدد نادرا من خلال النضوب الطبيعي.
2. **النوع الثاني:** عندما تفرض قيود على الإمدادات من خلال الجهود الحكومية للحد من العرض عن طريق فرض أو حظر أو إتفاق بين منتجين.

من جانبه أضاف "**بول هورسنل**" **Paul Horsnell** مزيدا من التمييز بين القيود على إمدادات الطاقة، فميز بين التقلبات في الأسعار التي تنشأ من الإنقطاع أو التغيرات الناشئة نتيجة سياسة المنتجين الإنقطاع السياسي مثلما حدث مع حظر النفط العربي في عام 1973، والإنقطاع الأساسي عندما لا يكون المعروض قادرًا على الوفاء بالطلب المتزايد، وحدد ثلاثة أنواع من الإعاقات المفاجئة للإمدادات، تتمثل في:

1. **إعاقة الحظر:** تتشكل من فرض دولة مستهلكة قيود على الإستيراد من دولة منتجة معينة.
2. **إعاقة من خلال فرض قيود على الصادرات:** تتشكل عند ترغب فرض دولة منفردة أو مجموعة من الدول المنتجة قيود على صادراتها لأسباب سياسية أو إستراتيجية.
3. **إعاقة لأسباب قهرية:** وتنشأ عندما لا يستطيع المنتج أو المورد تصدير إنتاجه من الطاقة، وذلك نتيجة لظروف داخلية أو خارجية، مثل الحرب والأوبئة العالمية[1].

[1] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 58

المبحث الثاني :مفهوم التجربة التكاملية الأوروبية

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما تبعها عنه من نتائج، وتداعيات إلى ظهور حاجة ملحة للدول الأوروبية إيجاد أطراف في أرضية تعاونية مشتركة بغية تحقيق التكامل، وبالتالي تعتبر التجربة التكاملية الأوروبية من أكبر التكتلات العالمية طموحًا ، ونجاحًا في الوقت الراهن وأكثرها اكتمالًا من حيث النضج والتطور النظر إلى جانب النجاحات الكبيرة التي حققتها التجربة حيث إنتقلت وتدرجت التجربة التكاملية من الإنطلاق من السوق المشتركة في سلعتي الفحم والصلب في إطار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نحو التكامل العميق الذي تشهده حاليا على مختلف الأصعدة إقتصاديا إجتماعيا وحتى سياسيا من خلال طرح مشاريع توحيد أوربا سياسيا الذي دشن بوضع أسس تحقيق السياسة الخارجية المشتركة بعد إتفاق ماستريخت وما تلاه من إتفاقيات إقليمية.

المطلب الأوّل :نشأة وتطور التجربة التكاملية الأوروبية

لقد مرت التجربة التكاملية الأوروبية بالعديد من المراحل والمحطات إلى أنْ وصلت إلى الصورة التي تظهر عليها الآن، حيث تعود الجذور التاريخية لفكرة توحيد أوروبا إلى ملك **بوهيميا** "**جورج بوديبراد**"" **George of Poděbrady** والذي كتب وثيقة حملت اسم" **تراكتاتوس**" وكان ذلك سنة 1474 وهي الوثيقة التي دعى من خلالها جميع القوى المسيحية من المجر، بولندا، أراضي التاج البوهيمي، بافاريا، فرنسا، إيطاليا وأمرائها بتسوية جميع الخلافات بطرق سلمية والوحدة من أجل مواجهة الإمبراطورية العثمانية[1].

وفي عام 1782، دعى "**جون جاك روسو Jean-Jacques Rousseau** " في كتابه" **الحكم في السلام الدائم**" **Jugement sur la paix pertuelle** لإقامة فدرالية أو كونفدرالية بين الأمراء الأوروبيين، وبدوره سار" **إيمانويل كانط Immanuel Kant** " في هذا الاتجاه في رسالته التي تحمل عنوان" **من أجل السلام الدائم**" سنة 1814 ، وفي نفس السنة إقترح الفرنسي "**كلود هنري دي سان سيمون** " **Claude Henri de Saint-Simon** ، إعادة تنظيم المجتمع الأوروبي كمحورين باريس ولندن، ليكمل "

[1] أحمد سعيد نوفل،"متحدون في التنوع: الإتحاد الأوربي بين القدرات والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية26 (2010):132

فيكتور هيجو" **Victor Marie Hugo** ما بدأه الآخرون ، عندما وجّه خطابا في مؤتمر السلام المنعقد في باريس يدعو فيه إلى إقامة الولايات الأوروبية المتحدة عام 1849.

وكان إنشاء أول بنك مركزي أوروبي عام 1869، والذي أطلق عملة أوروبية موحدة باسم" **أوروبا** " بداية للتعاون الإقتصادي بين الدول الأوروبية" والتي كان مصيرها الفشل.

وفي سنة 1926 عقد المؤتمر الأول للإتحاد الأوروبي في فيينا بمشاركة 24 دولة، وبعد ثلاث سنوات دعا وزير خارجية" فرنسا ذلك الوقت **بريان أرستيد Briand Aristide** في الخامس من سبتمبر 1929 إلى إقامة إتحاد أوروبي في إطار عصبة الأمم، حيث ردت 26 دولة بالإيجاب على هذا الإقتراح، إلا أن تفاقم الأزمة الإقتصادية في أوروبا قضى على المشروع الفرنسي، وقد تم إعادة طرح المشروع في مؤتمر "**مونترو**" **Montreux** بسويسرا 1947، الذي دعا فيه المؤتمرون إلى إقامة" ولايات متحدة أوروبية"، وفي شهر ماي من سنة 1948 إنعقد مؤتمر آخر شارك فيه **فرانسوا ميتران، وريمون آرون**، حيث يعود الفضل لهذا المؤتمر في إنشاء المجلس التوربين الذي مهد الطريق أمام إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب[1].

وتعود الإنطلاقة الفعلية للتجربة التكاملية الأوروبية إلى نشأة الإتحاد الأوروبي إلى الحرب العالمية الثانية كمحاولة لتفادي تكرار كارثة الحرب مرة أخرى عبر تمكين الشعوب الأوروبية من إقامة كيانا أوروبيا فيدراليا على أساس ديمقراطي.

ويمكن إيجاز أهم المراحل المميزة لنشأة الإتحاد الأوروبي، وكما يلي:

1-مشروع مارشال Marshall Plan:

أعلن **جورج مارشال George Catlett Marshall** (وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية) تخصيص حجم كبير من المساعدات الأمريكية في صيغة مشروع إقتصادي لإعادة تعمير أوروبا بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان ذلك بتاريخ 05 جوان 1947، خلال كلمة ألقاها في جامعة هارفارد الأمريكية، كخطة مدتها أربع سنوات لإعادة بناء المدن والصناعات والبنية التحتية التي تضررت بشدة خلال الحرب وإزالة الحواجز التجارية بين الجيران الأوروبيين، وكذلك لتعزيز التجارة بين تلك البلدان والولايات المتحدة، حيث تم إنشاء منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي للتنسيق بين الخطط الخاصة

[1] محمد المجذوب، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية،2006)،517

بإستخدام مساعدات المشروع وكذلك خطط التنمية الإقتصادية وإعادة إعمار الدول الأوروبية التي دمرتها الحرب العالمية الثانية .

2- جماعة الفحم والصلب الأوروبية:The European Coal and Steel Community

قدم" **روبرت شومان**" وزير خارجية فرنسا في 09 ماي 1950 إقتراحا لإقامة الإتحاد الأوروبي لدول الفحم والصلب، وقد أفضت المفاوضات حول المقترح إلى التوقيع على معاهدة باريس 1951/04/18 بإقامة جماعة أوروبية للفحم والصلب، ثم توالت تصديقات الدول الست الداخلية **(بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا)** عليها لتقوم الجماعة في1952/06/23 ، حيث شكل هذا الإتحاد سلطة عليا فوق قومية فوق الدول[1].

وقد كان الهدف من هذه المعاهدة هو إنشاء سوق مشتركة لمادتي الفحم والصلب وذلك بإلغاء الرسوم الجمركية على الواردات والصادرات، والتخلص من القيود التجارية، والممارسات المناهضة للمنافسة والدعم الذي تقدمه بعض الدول، إضافة إلى تطوير سياسات مشتركة لصناعات الفحم والصلب، حيث إستحدثت أربع أجهزة تتألف من تسعة أعضاء مستقلين ومعينين من قبل حكومات الدول الأعضاء الستة (لكل من فرنسا وألمانيا وإيطاليا عضوان، وعضو واحد لكل من بلجيكا ولوكسمبورج وهولندا).

ولقد حققت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نجاحا واضحا في أهدافها الإقتصادية المباشرة وأهدافها السياسية بعيدة المدى، من ذلك إنتظام السعر المزدوج، حيث أزيلت كل الحواجز الجمركية أمام بيع الفحم والصلب بين الدول الست الموقعة على المعاهدة.

وعلى على المستوى السياسي، فقد مهدت هذه الجماعة الطريق لتأسيس الجماعة الإقتصادية الأوروبية عام 1958 مما كان له الأثر الكبير في المضي قدما بخطى سريعة صوب الوحدة الأوروبية[2].

والشيء الأكثر أهمية هو إتفاق الدول الأعضاء على التنازل عن إدارة أقسام هامة كانت تعتبره من قبل ضمن نطاق إقتصادها القومي، بناء على توجهات السلطة فوق القومية، السلطة العليا

[1] عبد الله علي عبو سلطان ، المنظمات الدولية: الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة (العراق: مطبعة جامعة دهوك،2010)،345

[2] Edgar MORIN, Penser l'europe, (France : éditions Gallimard, 1987), 167

عموما، يمكن إعتبار الجماعة الأوروبية للفحم والصلب نقطة انعطاف للإندماج الأوروبي ونحو المصالحة الألمانية الفرنسية، ويعود تلاحم الدول الأوروبية فيما بينها إلى كلا المشروعين رابطة الدفاع الأوروبيةEDC، ومشروع الرابطة السياسية الأوروبيةEPC [1]

3- معاهدة روما:

وقعت المعاهدة من طرف الست دول الأعضاء في الجماعة الأوروبية للفحم والصلب بتاريخ 25 مارس1957 في العاصمة الإيطالية روما، حيث شكلت الإنطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الإقتصادي الأوروبي الكبير، وذلك بخلق تنظيمين جديدين يتمثلان في الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، والسوق الأوروبية المشتركة[2].

أ. الجماعة الإقتصادية الأوروبية European Economic Community:

كان الهدف من إنشاء الجماعة الإقتصادية الأوروبية أو السوق الأوروبية المشتركة هو العمل على خلق سوق للتجارة الحرة داخل الدول الأعضاء في هذه التكتل الإقتصادي الجديد، وذلك عبر التخفيف التدريجي للرسوم الجمركية على الواردات والصادرات وحصص الإنتاج الصناعي في هذه الدول، وقد تبين فيما بعد أن السوق الأوروبية المشتركة كانت أبعد من كونها مجرد إتحاد جمركي بين هذه الدول الأوروبية، فقد تعددت أغراضها فمنها العمل على ضمان حرية إنتقال عنصر العمل ورأس المال والسلع عبر حدود هذه الدول، وكذلك العمل على خلق سياسات مشتركة في أمور النقل والتجارة الخارجية والزراعة ، وكان من المقرر أن تؤدي هذه الأمور في نهاية الأمر إلى اتخاذ سياسات موحدة بخصوص ما يعتبر ذا صلة داخلية بمصالح الدول مما سبق من إجراءات.

ولتحقيق تلك الأهداف، فقد قررت المعاهدة أن تعمل الجماعة الإقتصادية الأوروبية على التالي:[3]

- إلغاء الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الأعضاء.
- إلغاء القيود الكمية على الصادرات والواردات بين دول السوق.

---

[1] مسعودة بوساوي وسميّة عيش،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على حركة التجارة الدّولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" (مذكرة ماستر، جامعة جيجل،2019)،60

[2] مريم زكري،" البعد الإقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية" (رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011)،32

[3] مارينا الشياب، "عبد المجيد الشناق، نشأة السوق الأوروبية المشتركة 1950-1957" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية3 (2001): 270-265

- توحيد التعريفة الجمركية التي تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجي، ووضع سياسة موحدة في مجال التجارة الخارجية.
- إلغاء العقبات وإزالة العوائق التي تحد من انتقال العمل ورأس المال.
- إتباع سياسة زراعية مشتركة.
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة.
- تنسيق السياسات الاقتصادية، النقدية والتجارية.
- إنشاء صندوق أوروبي إجتماعي.
- تدعيم الإستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المختلفة نسبيًا داخل السوق.

ورغم عديد العقبات التي واجهتها الجماعة الإقتصادية الأوروبية، فإنها نجحت في تحقيق الأهداف التي حددتها معاهدة روما، وتحقيق أقصى إستفادة من مكاسب التكامل الإقتصادي، حيث توصلت إلى إتمام الإتحاد الجمركي بين أعضائها، وتم بموجبه إزالة الحواجز الجمركية بين الدول الأعضاء، كما نجحت أيضا في إتباع سياسة زراعية مشتركة.

ب. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية European Atomic Energy Community:

وقعت معاهدة إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية **(يوراتوم Euratom)** وفي نفس تاريخ توقيع معاهدة إنشاء "السوق الأوروبية المشتركة" في يوم 25 مارس 1957 في العاصمة الإيطالية روما، ودخلت حيز التنفيذ إعتباراً من الفاتح جانفي 1958، وأعضاؤها هم أعضاء السوق الأوروبية المشتركة نفسها.

وتهدف الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية إلى تمويل وتطوير الطاقة النووية، من أجل إستخدامها في الصناعة والنهوض بها، وذلك بغرض سد الحاجة المتزايدة إلى الكهرباء، كما تهدف إلى تشجيع البحوث العلمية، وتوفير المعلومات، وتدريب العلماء والفنيين العاملين في مجال الطاقة الذرية، والتخطيط من أجل الإستثمار المشترك، وإقامة المنشآت الذرية (المفاعلات)، من أجل المنفعة المشتركة، إذا دعت الضرورة لذلك، وتكون الجماعة مسؤولة عن وضع القوانين والإجراءات، المنظمة للصناعات الذرية.

وفي شهر جانفي من العام 1959، أقامت الجماعة سوقاً مشتركة للمواد النووية، وتعهدت بضمان حصول الأعضاء على هذه المواد من دون تفرقة، كما تعهدت بحرية إنتقال العمال ورأس المال في

نطاقها، وذلك بالنسبة لمشروعات الطاقة الذرية والبحوث، وكذلك بوضع مشروع تأمين عام للجماعة، لحمايتها من الأخطار الذرية. [1]

4- تأسيس الإتحاد الأوروبي:

وقد أفضت المؤتمرات الأوروبية المنعقدة منذ عام 1989 بإقرار المجلس الأوروبي في إجتماع **ماستريخت** يومي 09 و10 ديسمبر 1992 إلى معاهدة للإتحاد الأوروبي تتضمن نصوص الإتحاد السياسي وإقامة إتحاد إقتصادي ونقدي في موعد لا يتجاوز الفاتح من جانفي1999، وقد تم توقيع هذه المعاهدة والتي عرفت باسم معاهدة **ماستريخت** في السابع من فيفري 1992 ونفذت إعتبارا من مطلع سنة 1993.

وتضمنت التعديلات التي أدخلتها المعاهدة إعادة ترتيب أجزاء معاهدة روما، إذ تم إدماج الجزأين الثاني والثالث المتعلقين بالحريات الأساسية والسياسات المشتركة تحت إسم سياسات الجماعة، مع إضافة قسم جديد أصبح هو الجزء الثاني تحت اسم مواطنة الاتحاد.

وقد إنعقد مؤتمرا لمؤسسات الإتحاد الأوروبي (المجلس والبرلمان والمفوضية) لغرض الإعداد لتنفيذ المعاهدة، مصدرا إعلانا يحدد أسلوب العمل في الاتحاد وملحقا به اتفاقية تنفذها المؤسسات مع بدء الإتحاد في الفاتح من نوفمبر عام 1993، وقد تضمن الإعلان إتفاقا على الأخذ بمبادئ الديمقراطية والشفافية والتفويض[2]

وبعد نشأتها شهدت الجماعات الأوروبية الثلاثة تطورا مهما أدى إلى تغيير تركيبها وأهدافها، أدت في نهاية المطاف إلى نشأة الإتحاد الأوروبي كما يلي:

أ- القانون الأوروبي الموحد:

وقع القانون الأوروبي الموحد في فيفري عام 1986، ودخل حيز التنفيذ في الفاتح من شهر جويلية عام 1987 ، وقد أدرجت ونتيجة لهذا القانون مجموعة من التعديلات الخاصة بالجماعات الأوروبية الثلاث ، ومن أهم ما جاء به هذا القانون إقرار إمكانية وجود تعاون سياسي أوروبي، والإعتراف

[1]Christian GAVALDA, Droit des affaires de l'union européenne, (Paris : librairie de la cour de cassation, 1999), 78.

[2]محمد محمود الإمام، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي، (مصر: منشورات المنظمة العربية للتنمية الإدارية، 1998)، 22

بالمجلس الأوروبي ، وإقرار مبدأ الأغلبية المطلقة لتكون كافية عند التصويت بدلا من مبدأ الإجماع الذي طالما عرقل عمل الجماعة الأوروبية في كثير من الأحيان .

بالإضافة إلى ذلك فقد أقر القانون قضايا الترابط والتماسك الإقتصادي والإجتماعي، ومسائل البيئة والتعاون بين المؤسسات المختلفة وقوانين المنافسة، وإنشاء المحكمة الابتدائية لتخفيف العبء عن محكمة العدل الأوروبية، وكذلك فقد تم تغيير إسم الجمعية البرلمانية إلى البرلمان ومنح سلطة الإعتراض على قبول الأعضاء الجدد[1]

ب- معاهدة ماستريخت (معاهدة الاتحاد الأوروبي):

وقعت هذه المعاهدة في مدينة **ماستريخت Maastricht** الهولندية في السابع من شهر فيفري عام 1992، وقد دخلت حيز التنفيذ في الفاتح من نوفمبر 1993، وتعد هذه المعاهدة خطوة هامة بإتجاه توحيد أوروبا، كونها أسست رسميا للاتحاد الأوروبي، وتضمنها لتغييرات أساسية على غرار تغيير إسم الجماعة الإقتصادية الأوروبية ليصبح اسمها الجماعة الأوروبية، وتوسيع الأهداف تتجاوز الجانب الإقتصادي إلى جوانب متعددة.

كما نصت الإتفاقية على أن كل مواطن يحمل جنسية دولة عضوا مواطنا في الإتحاد بحيث يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المعاهدة مثل الحق في التنقل والإقامة داخل حدود الدول الأعضاء، فأسست لذلك لمواطنة الإتحاد الأوروبي.[2]

من جهة أخرى إستحدثت الإتفاقية عديد الأجهزة على غرار لجنة المناطق، بنك مركزي أوروبي، وبنك إستثماري أوروبي، ونظام أوروبي للبنوك المركزية، إضافة إلى نظام المحقق البرلماني، الذي نص على حق الأفراد والهيئات تقديم شكاوى لمن يقوم بالتحقيق.[3]

وتضمنت المعاهدة الشروط الواجب توفرها في الدول الراغبة في الإنضمام إلى الإتحاد النقدي الأوروبي:

- ألا يتخطى العجز العام نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي.

---

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي، (مصر: دار الفكر الجامعي، 2007)، 3

[2] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، (مصر: الدار الجامعية، 2006،78)

[3] أحمد سعيد نوفل، مرجع سابق، 2

- ألا يزيد الدين العام عن 60% من الناتج المحلي الإجمالي.
- ألا يتخطى التضخم 1.5% من متوسط التضخم السائد في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال إستقرار الأسعار.
- ألا تزيد نسبة الفوائد على المدى الطويل أكثر من 2% من تلك السائدة في ثلاث دول أعضاء حققت أفضل النتائج في مجال نسب الفوائد.
- أن تكون الدولة المعنية منضوية تحت نظام النقد الأوربي منذ عامين على الأقل دون أن تكون قد إضطرت خلالهما إلى زيادة أو خفض عملتها بأكثر مما يسمح به هذا النظام النقدي.[1]

ج- معاهدة أمستردام:

وقعت المعاهدة بالعاصمة الهولندية أمستردام في الثاني من أكتوبر 1997، ودخلت حيز التنفيذ في الفاتح من ماي 1999، وقد حملت بعض التعديلات والإضافات على معاهدة "**ماستريخت**" المؤسسة للإتحاد الأوروبي، حيث أدخلت الكثير من التعديلات على دور مؤسسات الاتحاد الأوروبي على غرار البرلمان الأوروبي، محكمة العدل، محكمة المراقبين، البرلمانات القومية والبنك المركزي الأوروبي.

وإرتكزت المعاهدة على ثلاث ركائز أساسية: [2]

1) توطيد أسس الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان داخل بلدان الإتحاد.، منع كل نزعة عنصرية، مع التأكيد على ضرورة الدفاع عن حقوق المستهلك

2) تحديد آليات العمل الأمني وتقوية أسس العدالة.

3) تطوير هياكل الإتحاد ومجالات نشاطه عبر إبداع مجالات جديدة للعمل.

د- معاهدة لشبونة:

ويطلق عليها إسم المعاهدة الإصلاحية، وهي معاهدة دولية عدلت كل من معاهدة **ماستريخت** وأمستردام اللتين شكلتا الأساس الدستوري للإتحاد الأوروبي، وقعت بالعاصمة البرتغالية **لشبونة** في 2

[1] غسان العمري،"الاتحاد النقدي الأوربي والأورو: دروس الماضي واحتمالات المستقبل"، مركز الدراسات الإستراتيجية73 (1998) :67

[2] Christian PHILIP, Textes institutifs des communautés européennes, (France : presses universitaires de France, ,1993), 5

ديسمبر عام 2007، وأصبحت سارية المفعول في الأول من ديسمبر عام 2009 ، وقد ونصت المعاهدة لشبونة على ما يلي:

- حقوق موسعة لبرلمانات الدول الأعضاء.
- سياسات مشتركة في مجالات الطاقة والوقود والقضايا المرتبطة بالإحتباس الحراري.
- إعطاء منسق السياسة الخارجية للإتحاد الأوروبي صلاحيات أوسع مما عليه الآن.
- ترأس دولة أوروبية الإتحاد مدة سنتين ونصف السنة، عوض الرئاسة بالمناوبة التي تستمر نصف عام[1] .

وعموما يمكن تلخيص أهداف المعاهدة فيما يلي فيما يلي:

- مساعدة ودعم عملية الإصلاح السياسي والإقتصادي التي تقوم بها دول الجوار :من تشجيع التعاون بين الإتحاد الأوروبي وهذه الدول في المجال العلمي والبحثي، مما يعني إنفتاحا عربيا على أوروبا في مجال بحوث الإصلاح الشامل.
- محاولة إنشاء علاقة إعتماد متبادل على الأصعدة الثنائية والإقليمية: وذلك من خلال تعزيز عملية الإندماج الإقتصادي والتعاون الإقليمي بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار وفتح السوق الأوروبية أمام هذه الدول لتيسير حركة إنتقال الأفراد والسلع أو لخدمات ورؤوس الأموال في إطار أوروبا الموسعة، وإتاحة الفرص أمام هذه الدول للمشاركة في البرامج والسياسات التي يمولها الإتحاد الأوروبي.
- التعاون للوقاية من المخاطر العربية ومعالجتها، وذلك من خلال تفادي إندلاع صراعات بين الإتحاد ودول الجوار، والعمل على مواجهة التهديدات العابرة للحدود التي تهدد مصالح أوروبا، التي تتمثل في خطر الإرهاب وتلوث البيئة والهجرة عير الجنوب إلى الشمال وإنتشار أسلحة الدمار الشامل[2].

[1] مراد قرييز،" مساهمة معاهدة لشبونة لـ 13 ديسمبر 2007 في إعادة بعث مسار الإندماج الوحدوي للإتحاد الأوروبي"، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة الجلفة03، (2015):109-105

[2] klaus-Dieter Borchardt , L'ABC du droit de l'union européenne ,(Luxembourg : office des publicationde l'union européenne 2010), 13

المطلب الثاني: تعريف التجربة التكاملية الأوروبية

هي عملية تكامل صناعي، إقتصادي، سياسي، قانوني، إجتماعي وثقافي بين مجموعة من الدول الأوروبية، والتي تطورت من مجرد حلم مبنى على القومية المسيحية منذ قرون ممتدة إلى بناء راسخ على أساس التكامل، بين دول لا تمتلك الكثير من القواسم المشتركة، مثل اللغة أو القومية أو حتى الوحدة المذهبية في الدين، هذا البناء أطلق عليه تسمية الإتحاد الأوروبي بناءا على إتفاقية **ماستريخت** الموقعة عام 1992.

فالإتحاد الأوروبي هو منظمة دولية للدول الأوروبية، يضم حاليا 27 دولة، بعدما إنطلقت الفكرة بست دول ومر بالمراحل التالية:

- ⇐ عام 1973: الإنتقال من ست دول أعضاء مؤسسة وهي فرنسا وألمانيا وبلجيكا وليكسمبورغ وهولندا وإيطاليا إلى تسع دول أعضاء بعد إنضمام المملكة المتحدة وأيرلندا والدانمرك،
- ⇐ عام 1981: أصبح يضم الإتحاد عشر دول أعضاء مع إنضمام اليونان،
- ⇐ عام 1986: بات عدد الدول الأعضاء 12 دولة عضوًا مع إنضمام إسبانيا والبرتغال،
- ⇐ عام 1995: زاد عددها إلى 15 دولة عضوًا مع إنضمام النمسا وفنلندا والسويد،
- ⇐ عام 2004 :25 دولة عضوًا في بعد إنضمام قبرص ومالطة وإستونيا ولاتفيا وليتوانيا وبولندا وهنغاريا والجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا،
- ⇐ عام 2007 :27 دولة عضوًا في مع إنضمام رومانيا وبلغاريا،
- ⇐ عام 2013 :28 دولةً عضوًا في بعد إنضمام كرواتيا .
- ⇐ في 1 فيفري 2020 أصبح الإتحاد الأوروبي يضمّ 27 دولةً عضوًا بعد إنسحاب المملكة المتحدة

ويفرض الإتحاد الأوروبي مجموعة من الشروط على الدول الأعضاء والتي تم إعتمادها من المجلس الأوروبي عام 1993 بعد قمة عقدت بالعاصمة الدنماركية "**كوبنهاغن**" والتي منها أخذت تسمية "**معايير كوبنهاغن**" والتي تنص على أن الدول المرشحة يجب أن يكون لديها مؤسسات تضمن الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان وحماية الحريات الأساسية، بما في ذلك حقوق الأقليات، والإلتزام بأهداف الإتحاد السياسية والإقتصادية والنقدية، بالإضافة إلى سوق إقتصادي يعمل بشكل جيد، والقدرة على التعامل مع الضغوط التنافسية وقوى السوق داخل الإتحاد الأوروبي[1].

[1] Christian GAVALDA, Droit des affaires de l'union européenne, Paris : troisièmes éditions : librairie de la cour de cassation, 1999, 83

المطلب الثالث: مبادئ وأهداف التجربة التكاملية الأوروبية

لكل تنظيم مبادئ يقوم عليها وأهداف ينبغي الوصول إليها، تميزه عن باقي التنظيمات الأخرى، والإتحاد الأوروبي كنظام سياسي وإقتصادي له مبادئ أساسية سطرت من خلال الإتفاقيات سابقة الذكر لتكون منهاجًا لتنظيم نشره، ومجموعة من الأهداف التي تسعى الدول الأعضاء لتحقيقها.

أولا :مبادئ التجربة التكاملية الأوروبية:

سطر الإتحاد الأوروبي في وثيقته التأسيسية مجموعة من المبادئ، والتي تتمثل فيما يلي:[1]

1- مبادئ إجرائية:

- إنشاء بنك للتمويل والإستثمار والتنمية، والتوجه نحو توحيد العملة النقدية.
- تعزيز التعاون السياسي الإقتصادي عن طريق إنشاء إتحاد إقتصادي ونقدي.
- توحيد السياسات الخارجية، والسعي لإقامة نظام داخلي أوروبي.
- إلغاء كافة الحواجز فيما بين الدول المنظمة إلى الإتحاد الأوروبي.

2- مبادئ قيمية:

- إحترام الهوية الوطنية للدول الأعضاء التي تقوم على نظام الحكم الديمقراطي.
- إحترام الحقوق الأساسية المنصوص عليها في الإتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية المنبثقة عن المبادئ الدستورية المشتركة بإعتبارها مبادئ عامة لحقوق الإنسان في المجموعة الأوروبية..

كما حددت مبادرة أوروبا الموسعة وثيقة الأمن الأوروبية التي أقرتها الإتحاد الأوروبي في عام 2003 عددا من المبادئ التي تحكم عملية التعاون والمشاركة مع دول الجوار، وهي: [2]

1- مبادئ إقتصادية

- توسيع السوق الداخلية للإتحاد الأوروبي وحث دول الجوار على إجراء تعديلات على هياكلها التشريعية والتنظيمية لكي تتوافق مع نظيرتها الأوروبية حتى تتمكن من الوصول إلى السوق الأوروبية الموحدة، والإستفادة من المزايا العديدة التي توفرها هذه السوق.

[1] عبد الكريم بوحميدة،" الإتحاد الأوروبي وتداعياته الإقليمية والدولية"(مذكرة الماجستير: جامعة الجلفة،2011) ،74

[2] يسرا الشرقاوي، "الشراكة الشرقية.. تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه "، مجلة السياسة الدولية22 ، (2009):42

- فتح الأسواق المشتركة وتطوير العلاقات التجارية مع دول الجوار من خلال تحرير قطاعات الخدمات والسلع في هذه الدول، بهدف التكامل الإقتصادي، وتحقيق الإندماج الإقليمي البلدان المتوسطي من خلال توقيع إتفاقيات تعاون مشترك دول ضفتي المتوسط.
- التشجيع على تدفق الإستثمارات الأوروبية والترويج لها بإستخدام أدوات جديدة، من خلال إتخاذ دول الجوار لإصلاحات سياسية هيكلية لتحسين المناخ الإستثماري وتوفير فرص إستثمارية محسنة، بهدف تقليل الفجوة الإقتصادية بين الإتحاد الأوروبي ودول الجوار، وتنظيم حوار دوري بين رجال الأعمال الأوروبيين ونظرائهم في هذه الدول.
- العمل على تعزيز الدمج الشامل لأسواق الدول المجاورة في سوق الإتحاد الأوروبي، لا سيما في مجالات مثل النقل والطاقة والإتصالات والبحث، عبر برنامج المعونة المتوسطية وبرامج بحثية أوروبية أخرى، لتعزيز البنية التحتية الداخلية في الدول المجاورة على المستوى الإقليمي، وتحقيق التكامل الإقليمي بين سوق الإتحاد الأوروبي وأسواق الدول المجاورة.

2- مبادئ سياسية أمنية:

- إستحداث آليات لمكافحة الهجرة غير الشرعية الآتية من الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط، دون المساس بالهجرة الشرعية خاصة تلك المتعلقة باليد العاملة.
- الحد من الصراعات الإقليمية عبر التنسيق للتصدي لأسباب إندلاع الصراعات والنزاعات الإقليمية. [1]
- التركيز على التعاون الأمني ومكافحة التهديدات الأمنية المشتركة، فالإتحاد الأوروبي يرى أن الأمن مفتاحا للتعاون، فمن أجل بناء مجال مشترك من الأمن والإستقرار في المنطقة وجب التنسيق بين الإتحاد الأوروبي والدول المتوسطية على المستوى الثنائي والإقليمي، لمواجهة مختلف التحديات الأمنية التي تهدد المنطقة.
- تكريس التعاون في مجال حقوق الإنسان وتعزيز الحوار بين الثقافات والديانات، من خلال تنظيم حوارات ثقافية مع الدول المتوسطية لتبادل الآراء بين الثقافات والأديان المتنوعة، ضمن إطار الحوار بين الحضارات والتعاون في تعزيز ممارسات الديمقراطية، وتعزيز قيم المجتمع المدني والحكم الراشد.

[1] عبير الغندور،" الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل. دراسة مقارنة " ، مجلة السياسة الدولية 26 ، (2006):06

ثانيا :أهداف التجربة التكاملية الأوروبية:

تسعى التجربة التكاملية الأوروبية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها: [1]

1- أهداف اقتصادية

- إنشاء سوق أوروبية داخلية تهدف إلى ثبات الأسعار وتحقيق المنافسة وتوفير الوظائف، وتعمل على تحقيق التقدم العلمي وتنمية التقدم الإقتصادي والإجتماعي بطريقة متوازنة ومستمرة.
- إنشاء إتحاد أوروبي إقتصادي ونقدي يتضمن في النهاية عملة أوروبية واحدة، ومن خلال إقامة منطقة بلا حدود داخلية تضمن حرية إنتقال البضائع والسلع والأشخاص والخدمات ورأس المال.

2-أهداف قيمية:

- وضع أسس للإتحاد تكون قوية ووثيقة وفعالة بين الشعوب الأوروبية.
- تأكيد ذاتية الإتحاد الأوروبي على الصعيد الدولي، من خلال تنفيذ سياسة خارجية وأمنية مشتركة، تتضمن في النهاية سياسة دفاعية مشتركة تؤدي في الوقت المناسب إلى دفاع مشترك.
- تقوية حقوق ومصالح مواطني الدول الأعضاء وحمايتها، عبر إنشاء مواطنة للإتحاد الأوروبي.
- تنمية التعاون الوثيق بين الدول الأوروبية في شؤون لعدالة والأمن والشؤون الداخلية والخارجية.
- المحافظة على ميراث الجماعة الأوروبية والبناء عليه، والمحافظة على التنوع الثقافي واللغوي للدول الأوروبية وحماية التراث المعماري والحضاري للدول الأوروبية.

ومن أجل السعي لتحقيق هذه الأهداف تم تحديد عديد الوسائل والتي نذكر منها كما يلي: [2]

- إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على الواردات والصادرات بين الدول الأعضاء.
- إتباع سياسة تجارية مشتركة.
- تطبيقا للقانون الموحد تعمل جميع الدول على تأسيس لسوق مشتركة وإزالة العقبات أمام الإنتقال الحر للسلع والخدمات ورأس المال بين الدول الأعضاء .
- إعتماد إجراءات مشتركة فيما يخص دخول وتنقل الأفراد.

[1] جمال قاسمية،" العضوية والانسحاب من الإتحاد الأوروبي –انسحاب بريطانيا من الإتحاد كنموذج"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية 15، (2020):159

[2] محمد محمود الإمام، مرجع سابق، 22

- إتباع سياسة مشتركة في مجال النقل.
- تطبيق سياسة مشتركة في المجال الزراعي وصيد الأسماك.
- إستحداث نظام يضمن المنافسة النزيهة داخل السوق الأوروبية المشتركة.
- العمل على اجراء تعديلات على قوانين الدول الأعضاء ما يضمن سيرورة عمل السوق المشتركة على الصورة التي تمكنها من تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها.
- إعتماد سياسة إجتماعية تتضمن إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي.
- دعم الإندماج الإقتصادي والإجتماعي.
- إنتهاج سياسة مشتركة في المجال البيئي.
- تشجيع البحث العلمي والتطور التكنولوجي.

المطلب الرابع :البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية الأوروبية

يدير الاتحاد الأوروبي وينظم شؤونه من خلال تشكيلة معينة من المؤسسات التي نصت عليها المعاهدات المنشئة للاتحاد. والتي يعمل على تنفيذ أهدافه ، بهذا الخصوص استفادت معاهدة روما في الهيكل مؤسسي الذي وضعته معاهدة باريس للجماعة الأوروبية للفحم والصلب سنة1951، حيث نصت المادة الرابعة منها على إنشاء أربعة أجهزة رئيسة هي: المجلس الوزاري والجمعية (البرلمان فيما بعد) والمفوضية الأوروبية، ومحكمة العدل الأوروبية، إضافة إلى مجموعة أخرى من المؤسسات الاستشارية والفنية، ثم أضيفت إليه مؤسسات أخرى عند تعديل معاهدة روما مثل المجلس الأوروبي عام 1986 ولجنة الأقاليم والبنك المركزي الأوروبي بموجب معاهدة **ماستريخت** عام 1991.[1]

ويتشكل الإتحاد الأوروبي حاليا من ست مؤسسات رئيسية هي:

1- المجلس الأوروبي European Council:

يمثّل المجلس الأوروبي أرفع مستوى من التعاون السياسي بين بلدان الإتحاد الأوروبي وأعلى مستويات صنع القرار، يتشكل من رؤساء دول أو حكومات البلدان الأعضاء في الإتحاد الأوروبي، وله حق إصدار وسن التشريعات المختلفة على مستوى الجماعة الأوروبية، وذلك في ضوء المقترحات التي تتقدم بها لجنة الجماعة الأوروبية، فالمجلس الأوروبي لا يتخذ قرارات ملزمة أو يُشرع قوانين واجبة النفاذ، ويلتزم بأخذ رأي كل من البرلمان الأوروبي، والمجلس الإقتصادي والإجتماعي دون أنْ يلتزم برأيها عند إستصدار التشريعات الأوروبية، كما ينعقد المجلس مرتان في كل عام على الأقل، ويحضر رئيس المفوضية الأوروبية هذه الإجتماعات بوصفه عضوًا كاملًا، كما يرأس الإجتماع الدولة العضو التي ترأس مجلس الإتحاد الأوروبي بحسب نظام تداول محدد مسبقًا[2]

وتتمثل أهم إختصاصات وصلاحيات المجلس الأوروبي فيما يلي:

- يمد المجلس الأوروبي الإتحاد بالقوة الدافعة الضرورية لتطوره، ويضع خطوط السياسة العامة لهذا الغرض.

[1] جواس حسن رسول، طبيعة الاتحاد الاوروبي –دراسة قانونية– (لبنان :دار المعرفة ،2010)، 85

[2] صلاح الدين حسن السيسي، الإتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة) القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،2003)، 13

- مناقشة الوضع الإقتصادي الأوروبي.
- مناقشة عملية تطور الإتحاد
- إقرار الخطوط العريضة الأساسية للإتحاد ومناقشة العلاقات الخارجية مع وضع المبادئ العامة للسياسة المشتركة للخارجية والأمن والتعاون في العدالة والشؤون الداخلية.

وتتولى رئاسة المجلس إحدى الدول الأعضاء لمدة ستة أشهر، تمارس فيها عملية التنسيق والإعداد للإجتماعات، ويكون رئيس الحكومة أو الدولة هو رئيس المجلس، والمتحدث بإسم المجلس خلال تلك الفترة، وتعقد إجتماعات المجلس في إحدى مدن الدولة التي تتولى الرئاسة[1].

2- المجلس الوزاري Council of ministres :

يعتبر المجلس الوزاري أحد الأجهزة الرئيسية التي تضمنها الهيكل التنظيمي لسياسة التكامل والإندماج الأوروبي منذ معاهدة باريس التي أنشأت بموجبها الجماعة الأوروبية للفحم والصلب وهو يعد السلطة التنفيذية في الإتحاد، ويتشكل من وزراء الدول الأعضاء، حيث يتناوبون رئاسة المجلس لمدة ستة أشهر، ومن أهم مهام هذا المجلس[2] :

- يمارس السلطة التشريعية بالإشتراك مع البرلمان الأوروبي فهو الهيئة التشريعية لمجموعة واسعة من قضايا الإتحاد الأوروبي.
- ينسق السياسات الإقتصادية ما بين الدول الأعضاء.
- يبرم نيابة عن الإتحاد الأوروبي الإتفاقيات مع الدول والمنظمات الدولية.
- يشترك المجلس مع البرلمان في ممارسة السلطة المالية وفي إقرار ميزانية الإتحاد.
- يمنح المجلس المفوضية الأوروبية التخويل بإصدار تعليمات خاصة لتنفيذ القوانين التي يصدرها المجلس.
- يعد هذا المجلس المؤسسة الرئيسية في صنع القرار، حيث يتولى وضع السياسة العامة للجماعة الأوروبية، فهو المسؤول عن سياسة الإتحاد في الشؤون المختلفة .

[1] صدام مريم الجميلي، الإتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت :دار المنهل اللبناني ،2009) ،63

[2] صباح رمضان ياسين،" مؤسسات الإتحاد الأوروبي واختصاصاتها"، مجلّة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية1، (2016):1.

وتأخذ عملية إتخاذ القرارات في المجالس الوزارية الأوروبية ثلاثة أنماط مختلفة تتمثل فيما يلي:

أ. **الإجماع:** حيث يتطلب الإجماع في بعض القضايا المهمة والرئيسة منها قبول أعضاء جدد في الإتحاد أو إجراء التعديلات على إتفاقيات الإتحاد أو وضع سياسة مشتركة جديدة تتساوى قوة التصويت للدول الأعضاء بشأن الإجتماع بمعنى مهما كانت الدولة صغيرة فإن بإمكانها أن تمارس حق النقض (الفيتو) إصدار القرار.

ب. **الأغلبية البسيطة:** يتم اللجوء إلى هذه الآلية من التصويت في المسائل الإجرائية غير المهمة. ويكون لكل دولة صوت واحد وفق هذه الآلية من التصويت.

ت. **الأغلبية الموصوفة:** تختلف أوزان الدول وفق هذه الآلية من التصويت تبعاً إلى حجمها وقوتها الفعلية بغية منع سيطرة مجموعة معينة من الدول على حركة الجماعة[1].

3- المفوضية الأوروبية European commission :

وهي جهاز رئيسي في تسيير شؤون الجماعة وتنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وقوانين، ولها حق المبادرة، وتملك حق مقاضاة المجلس الذي يمثل السلطة المعبرة عن الإرادات القطرية تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الإستقلال عن الحكومات .

وكان يطلق عليها إسم "السلطة العليا" في زمن" الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، وأخذت تسمية "المفوضية" في ظل معاهدة الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية ومعاهدة الجماعة الإقتصادية الأوروبية.

وبموجب إتفاقية الدمج عام 1965 تم توحيد الأجهزة الثلاثة في الجماعات الثلاث في جهاز واحد سمي بـ "مفوضية الجماعات الأوروبية"

تتكون المفوضية الأوروبية من 20 مفوض مرشحون من طرف الدول الأعضاء، ويتم إنتخابهم من طرف البرلمان الأوروبي، وتتمثل أهم صلاحيات ومهامها في:

- إعداد المقترحات التي تقوي حركة الإندماج الأوروبي.
- تنفيذ ما يشرع من قوانين أو يصدر من قرارات.
- متابعة ومراقبة تنفيذ المعاهدات، وتقديم المقترحات إلى المجلس الأوروبي والمجلس الوزاري.

[1] وائل أحمد علام، البرلمان الأوروبي :دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي (القاهرة: دار النهضة العربية، 1998)، 21

- تمثيل الإتحاد وقيادة المفاوضات الإقتصادية والتجارية الدولية.

وتمتلك المفوضية الأوروبية صلاحيات واسعة فيحق لها تقديم مقترحات القوانين والإشراف على تنفيذ القوانين المشتركة بوصفها المسؤولة على حماية الاتفاقيات المبرمة، بالإضافة إلى ذلك تقوم المفوضية بتمثيل الإتحاد في المفاوضات الدولية، ويحق لها توقيع الاتفاقيات مع دول خارج الإتحاد . ويتم التصويت في المفوضية على أساس الأغلبية، ويحق لكل دولة عضو في الإتحاد بموجب معاهدة نيس تعيين مفوض واحد.

4- البرلمان الأوروبي European Parliament :

يعتبر البرلمان الأوروبي جهاز رقابي وإستشاري، يضطلع بمهام الموافقة على أعضاء المفوضية الأوروبية مراقبة عملها، فهو يمثل الواجهة الديمقراطية للإتحاد الاوروبي، والهيئة التمثيلية التي تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية.

نصت معاهدة روما 1957 على تشكيل برلمان أوروبي 1962 إلا أنه لم يبدأ فعليًا إلا بعد صدور القانون الأوروبي الموحد 1986 وذلك لم يسن بالإقتراع المباشر.

وفي عام 1978 حصل تغيير، حيث تم قرار نظام لإقتراع مباشر لإعتبار النواب الأوروبيين الذين يمثلون الدول الأعضاء فعليًا إبتداء من1979 ، العام الذي شهد ظهور أول برلمان أوروبي.

البرلمان الأوروبي هو المؤسسة الوحيدة التابعة للإتحاد الأوروبي، حيث يملك بعض الصلاحيات التشريعية، ويعد الجهاز الرقابي والإستشاري في الإتحاد، له ثلاث مقرات في كل من: **ستراسبورغ، بروكسل ولوكسمبورغ**، كما يملك صلاحيات واسعة فيما يتعلق بالميزانية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وفضلًا على ذلك :

- يعد الدور الذي يقوم به البرلمان بمثابة القوة السياسية المحركة للإتحاد، فهو يعمل على خلق المبادرات المختلفة من أجل تطوير السياسات الخاصة بالجماعة الأوروبية.
- يمارس البرلمان سلطة إشرافية على تعيين أعضاء المفوضية الأوروبية، وبإمكانه إقالتها بناءا على إقتراح يقدم بأغلبية ثلثي عدد الأصوات، كما أنه يناقش أعمال المفوضية ويراقب الإدارة اليومية للسياسات الأوروبية عن طريق الأسئلة الشفوية والمكتوبة للمفوضية والمجلس.
- يفحص ما يقدم له من شكاوى من قبل مواطني الإتحاد ويشكل لجان [1].

[1] عبد الرؤوف هاشم بسيوني، مرجع سابق، 31

يضم البرلمان الأوروبي 705 عضوا يمثلون أكثر من 375 مليون ناخب و27 بلدا يستمد البرلمان الأوروبي شرعيته من الإقتراع العام المباشر الذي يصوت فيه مواطنو الدول الأوروبية، وينتخبون ممثليهم لمدة خمسة سنوات .

5- محكمة العدل الأوروبية European count of justice :

تقع هذه المحكمة في لوكسمبورغ، تتكون من 15 قاضيًا، ويساعدهم 9 محامين عامين، ونجد أن القضاة يعينون بإتفاق الحكومات لمدة ستة سنوات تكون قابلة للتجديد، فمحكمة العدل الأوروبية هي بمثابة الجهاز القضائي للإتحاد الأوروبي، وتتكون من قاضٍ من كل دولة ممن يشهد لهم بالكفاءة، والخبرة في المجالات القانونية، ويقوم المجلس الوزاري بإختيار أعضاء المحكمة بناء على ترشيحات الدول، ويختار القضاة واحد منهم ليكون رئيس المحكمة لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد والقضايا المهمة تنظر فيها المحكمة ككل .

وتتولى المحكمة النظر في المسائل التالية :

-الخلاف بين الدول الأعضاء.

-الخلاف بين الإتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

-الخلاف بين مؤسسات الإتحاد الأوروبي.

-الخلاف بين الأفراد أو الشركات من ناحية، والإتحاد من ناحية أخرى.

-إعطاء آراء بخصوص الإتفاقيات الدولية للإتحاد.

-إصدار أحكام أولية في المسائل التي تحال عليها من المحاكم الوطنية، وهي الحالات المتعلقة بتفسير قوانين الإتحاد.

وقرارات المحكمة ملزمة لكل دول ومؤسسات الإتحاد الأوروبي.

6- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية :

تقوم اللجنة الاقتصادية والاجتماعية بدور استشاري قريب من دور البرلمان الأوروبي، وقد حددت معاهدة روما عددًا من المسائل التي تقوم بها المفوضية والمجلس الوزاري بإستشارة اللجنة فيها قبل إصدار التشريعات دون أنْ يكون رأي اللجنة ملزمًا .

تتكون هذه اللجنة من أعضاء يمثلون مختلف المناطق الجغرافية التي تضم مختلف النشاطات الإقتصادية والإجتماعية، تعمل هذه اللجنة على مساعدة المجموعة الأوروبية، وكذا اللجنة الأوروبية للطاقة الذرية في بعض القضايا العالقة، وتعمل كذلك على المساهمة في نجاح المجموعة الأوروبية في بعض القطاعات كالقطاع التجاري الصناعي

ومقر اللجنة هو بروكسل، وتجتمع ثلاث مرات شهريًا، ولكن العمل التفصيلي، يتم في إطار أقسام متخصصة تقوم بصياغة الآراء التي تعرض على اللجنة، وهذه الأقسام هي:

الزراعة، الصناعة، الطاقة والمسائل النووية، المسائل الإقتصادية والمالية، الصناعة والتجارة والخدمات، المسائل الإجتماعية، العلاقات الخارجية، التنمية الإقليمية، حماية البيئة والصحة وشؤون المستهلك .

وعلى الرغم من أن رأي اللجنة غير ملزم لمؤسسات الإتحاد الأخرى، إلا أن المُشرع الأوروبي نص على وجوب قيام المجلس الوزاري والبرلمان والمفوضية بالتشاور مع اللجنة الإقتصادية والإجتماعية في بعض الموضوعات .

المبحث الثالث :النظريات المفسرة للأمن الطاقوي

أدى توسع مفهوم الأمن الذي كان مقتصرا على المجال العسكري ليشمل مجالات أخري إلى إعادة ترتيب أولويات الدول، والتي أصبحت تركز على زيادة وحماية مصالحها الإقتصادية، ما جعل المتغير الإقتصادي يزداد أهمية خاصة مع هذه التغيرات الجذرية على الساحة الدولية، وبما أن العنصر الطاقوي أحد أهم مكونات الأمن الإقتصادي، فقد ركزت جل نظريات العلاقات الدولية على موضوع الأمن الإقتصادي كانت في أغلب الأحيان تتكلم عن الأمن الطاقوي ولو بصفة غير مباشرة.

خاصة وأنه على عكس من مختلف القضايا الإقتصادية له أهمية بالغة بل يمكن إعتباره عصب القوة الإقتصادية ومصدرا حيويا، فأهمية القطاع الطاقوي كقطاع حساس من الجانب الأمني تكمن في كونه أحد أهم مسائل الأمن الوطني، فالعلاقات الدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة تتميز بالتأرجح بين حالتي الإستقرار إلى عدم الإستقرار، فحالة الإستقرار في تبادل الموارد الطاقوية بين دولة منتجة ودولة مستهلكة تخلق حالة من الأمن واليقين بين الدولتين، بينما تؤدي حالة عدم الإستقرار إلى نزاعات وخلافات قد تصل لدرجة الحروب.

المطلب الأول: الأمن الطاقوي ضمن المنظور الواقعي

يعتبر الواقعيون القوة العسكرية هي الأداة الرئيسية لتحقيق الأمن، فالأمن يركز حسبهم على بقاء الدولة الوطنية بإعتبارها الفاعل المركزي والوحيد في السياسة الدولية، وذلك من خلال حماية حدودها الإقليمية وصيانة سيادتها الوطنية وإستقرارها ضد أي تهديد عسكري خارجي[1].

المقابل يقر أصحاب النظرية الواقعية بوجود أشكال أخرى للقوة، على غرار القوة الإقتصادية، فمتغيرات التطور التقني، العوامل الجغرافية، الإستقرار السياسي، والموارد الطبيعية تعتبر من مقومات القوة الوطنية للدولة إلى جانب البعد العسكري، فالموارد الطبيعية سجلت حضورا في أدبيات الواقعيين بالخصوص عند الحديث حول سياسة الطاقة الدولية، ويمكن تلخيص تصورات الواقعيين حول الأمن الطاقوي فيم يلي:

- يعتبر الوصول إلى الموارد الطبيعية والسيطرة عليها، مكون أساسي من مكونات القوة والمصلحة الوطنية.

[1] عقيل وصفي وآخرون،" مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية"، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية3 ، (2020):09

- إشتداد التنافس بين الدول حول الموارد الطبيعية للسيطرة عليها في ظل الطلب المتزايد الذي أدى إلى تسجيل ندرة في هذه الموارد التي أصبحت مهددة بالنضوب.
- السباق المحموم للحصول على الموارد الطبيعية سيؤدي بدون شك إلى حدوث صراعات ونزاعات قد تؤدي إلى حروب[1]

وجاءت أعمال" **مايكل كلير Michael Clare**"، أحد أبرز الكتاب حول قضايا الطاقة في السياسة الدولية لتعكس التصور الواقعي لسياسات الطاقة، والتي يمكن تلخيصها " في النقاط التالية:[2]

- ❖ مع نهاية الحرب الباردة وإنتهاء الصراع الأيديولوجي الرأسمالي– الإشتراكي، وما تبع ذلك من وصعود قوى إقتصادية جديدة، وتركز العلاقات بشكل متزايد على كسب أو الحفاظ والوصول والسيطرة على الموارد الطبيعية، كل هذه التطورات أدت إلى إحداث تحولات في ميزان القوى، بحيث شكلت الطاقة مصدر رئيسي للصراع بين الدول القوى الكبرى على غرار: الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، الصين، اليابان، الإتحاد الأوروبي وغيرهم.
- ❖ مع تزايد حجم الطلب على الموارد الطبيعية خاصة البترول والغاز، تزايدت المخاوف من حدوث تذبذبات في التموين وحتى نفاذ هذه الموارد، الأمر الذي سيؤذي بذرن شك إلى تزايد حدة التنافس والصراع للحصول على مصادر الطاقة بين الدول.
- ❖ التخوف من إمكانية تعرض أنابيب نقل النفط والغاز إلى أعمال تخريبية وإرهابية خاصة وأن إمدادات الطاقة في العالم، مثل في وسط آسيا، وأفريقيا، تمتد وتعبر عبر دول ضعيفة وهشة تشهد صراعات إثنية، وتتميز بتزايد التطرف السياسي والديني، خاصة مع تزايد العداء للغرب بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.
- ❖ زيادة إحتمالية الصراع الدولي على النفط وغيره من الموارد الطبيعية.

[1] Roland Dannreuther, "International Relations Theories: Energy, Minerals and Conflict", POLINARES working paper 8, (2010):8

[2] أنور محمد فرج، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2008)، 228

ويعتقد كلا من **جان كاليكي jan-h-kalicki** و**دافيد غولدوين David Goldwyn** وهما من منظري الواقعية الجديدة اللذان ينظران إلى أمن الطاقة في سياق الأمن القومي فقط، أن إستراتيجية السياسة الخارجية للدولة يجب أن تعكس تحديات الطاقة التي تواجهها.

وبحسب الواقعيون الجدد فيجب أن تكون المصالح الوطنية هي المحرك الأساسي في تفاعلات سياسة الطاقة، سواء تعلق الأمر بتعزيز سيطرة الدولة على الموارد الطبيعية، أو من حيث تأمين إستيراد الطاقة الكافية، فالصفقات الثنائية أفضل من تلك المتعددة الأطراف، فكلما زاد عدد أطراف الإتفاقية كل زاد التشابك بين مصالح الدول المتعددة.

كما يجادل الواقعيون الجدد بأن موارد الطاقة مرتبطة إرتباطاً وثيقا بالسلطة لمجرد أنها تخلق نفوذا سياسيا، وبسبب محدودية مصدر الطاقة التقليدية، فإنها تحتل دورًا رئيسيًا في الدبلوماسية الدولية، وبالتالي وفقا لكل من **روبرت غيلبين Robert Gilpin** وسوزان **سترينج S. Strange** ، أن العامل الإقتصادي يحمي الأمن القومي الذي يخلق النفوذ السياسي للدولة[1].

[1] سوزي رشاد، مرجع سابق، 131

المطلب الثاني: الأمن الطاقوي ضمن المنظور الليبرالي:

على عكس الواقعية الجديدة تركز الليبرالية على التعاون الدولي والجهات الفاعلة غير الحكومية، ونظرًا لأن الدول غير قادرة على التحكم في أسعار الطاقة من وجهة نظر الليبراليون، يتم وضع سياسة الطاقة من قبل الشركات عبر الوطنية والمؤسسات المالية ومراكز الفكر ووسائل الإعلام والمنظمات الإرهابية والإجرامية التي قد يكون لها تأثير كبير على نظام الطاقة العالمي وعلى إقتصاديات الدول.

ولأكثر تفصيل سنتناول الأمن الطاقوي ضمن كلا من المقترب المؤسسي ونظرية الإعتماد المتبادل.

أ – الأمن الطاقوي ضمن المقترب المؤسساتي:

إن ضمان أمن الطاقة بات موضوعا للتعاون الدولي أكثر مما هو موضوعا للصراع، في ظل العولمة الإقتصادية، التي ستفرض منطق العمل الجماعي الدولي لمواجهة أي تهديدات أو خلل في الإمدادات الخاصة بتأمين الطاقة من الدول المنتجة إلى المستهلكة[1].

ومن هنا صار الحديث عن بناء علاقات تعاون في مجال الطاقة أكثر من ضرورة، لأنه سيضمن تحقيق مصالح كلا من الدول المنتجة المصدرة للطاقة التي تعتمد على إيراداتها في تنمية إقتصادياتها، والدول المستهلكة المستوردة للطاقة والتي تعتمد على الطاقة كذلك لتحقيق الإستقرار الداخلي والأمن المجتمعي لها[2].

نجد كذلك أن المؤسسات الدولية تحرص بإستمرار على تحقيق العدالة في التوزيع والإستفادة من الموارد الطاقوية بشكل متساو بين الشمال والجنوب، كما تسعى بإستمرار إلى ترشيد وعقلنة عمليات إستخراج الموارد وإستخداماتها بالشكل الذي يضمن إستدامتها من جهة، والتقليل من أثارها السلبية على البيئية من جهة أخرى[3].

ويولي الليبراليون الجدد إهتمامًا خاصا لدور المؤسسات الدولية في تشكيل صناعة الطاقة العالمية، ويظهر ذلك من خلال عدة نقاط أولها أنهم يمكنهم التدخل في حالات فشل السوق وفي حالات المواقف

[1] عوني مالك، "العامل المراوح: جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، *مجلة السياسة الدولية* 4: (2014)،196

[2] عمرو عبد العاطي، مرجع سابق، 63

[3] سيف علوي، مرجع سابق، 08

غير العادية (مثل المشاكل الإقتصادية أو الكوارث) حدثت مثل هذه التدخلات في السبعينيات في سياق أزمة النفط من قبل منظمة البلدان المصدرة للبترول ووكالة الطاقة الدولية، ثانيا، تعمل المؤسسات، مثل منتدى الطاقة الدولي، على تحسين شفافية المعلومات وزيادة الثقة بين الجهات الفاعلة العالمية في مجال الطاقة، ثالثًا تم تصميم المؤسسات (منظمة التجارة العالمية ومعاهدة ميثاق الطاقة لوضع قواعد ومعايير للتعاون الدولي في مجال الطاقة التي تستند إلى نظرية الترابط التي إقترحها كوهان وناي وبالتالي يضمن السوق تأمين إمدادات الطاقة من خلال المنافسة والتكافل يضمن التعاون[1].

وتمثل الوكالة الدولية للطاقة **International Energy Agency (IEA)**، نموذج للعمل المؤسساتي الجماعي، فهي تعمل على تأمين الطاقة في العالم، وتحقيق استقرار في الأسعار المقبولة التي تبقى في المتناول، مع إستمرار الإهتمام بقضايا البيئة حيث يتمثل الهدف الرئيس من إنشائها في وضع آليات فاعلة لتنفيذ السياسات الخاصة بقضية أمن الطاقة التي تنقد على أساس التعاون المشترك بين دول المجتمع الدولي.

ب – الأمن الطاقوي ضمن نظرية الإعتماد المتبادل:

تعد نظرية الإعتماد المتبادل إحدى أهم تلك الطروحات الليبرالية الجديدة المناهضة لفكرة التحليل الواقعي الصرف، تركز على البعد الإقتصادي تفسير العلاقات الدولية، فقد جسدت الثورة الصناعية فكرة الإعتماد المتبادل بين الدول بحيث جعلت كل دولة بحاجة ماسة لدولة أخرى لتفسير مستلزماتها وتسويق منتجاتها السلعية، وهذا الإعتماد المتبادل وضع الأمن الإقتصادي لكل دولة تحت سيطرة دولة أخرى.

في الكتاب المعنون "القوة والإعتماد" والذي صدر سنة 2012 لكل من **جوزيف ناي Joseph Nye روبرت كيوهان Robert Keohane** يشير الباحثان إلى مفهوم الإعتماد على أنه حالات تتميز بالتأثيرات المتبادلة سواء بين الدول أو بين فواعل أخرى من دون الدول، حيث يقدمان مفهومي الإعتماد المتبادل الإعتماد البسيط ، فإعتماد دولة مستهلكة على دولة منتجة من أجل تامين حاجاتها الطاقوية يختلف عن إعتمادها على دولة أخرى في بعض المنتجات الإقتصادية غير الإستراتيجية، فالدول المصدرة

[1] سوزي رشاد، مرجع سابق، 133

للطاقة تعتمد على هذا المورد الحيوي لتحصيل موارد مالية من الدول المستهلكة لتسيير شؤونها العامة، الأمر الذي يخلق إعتمادا متبادلا بين الطرفين .

من جانب آخر يطرح الباحثان في كتابهما مفهومين مختلفين عن الإعتماد المتبادل هما:

– مفهوم الإعتماد المتبادل القابل للعطب والذي يعني مسؤولية الفواعل في تحمل التكاليف المفروضة عليها من طرف الأحداث الخارجية بعد تعديلها لسياساتها

– مفهوم الإعتماد المتبادل الحساس والذي يعني الكلفة التي تتحملها الدولة بسبب التأثيرات المفروضة عليها من الفواعل الخارجية، قبل أن محاولاته لتعديل سياساته.[1]

[1] محفوظ رسول ، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوربية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادلٍ، مركز دراسات الوحدة العربية 464، (2017) :128-127

المطلب الثالث: الأمن الطاقوي ضمن المنظور البنائي:

لا يتأثر الأمن حسب البنائيين بسياسات القوة فقط فالبنى الإجتماعية ضمن النظام لها تأثير كبير، فالسياسة الدولية تتشكل من هياكل وبنية إجتماعية كما أن التفاعل الإجتماعي بين الدول يمكن أن يحدث تحولا أساسيا نحو المزيد من الأمن الدولي، فالأفكار والقوة المادية تعتبران من أساسيات أمن البنيات الإجتماعية في العلاقات الدولية، كما أن المكونات الثقافية عند صانعي القرار تأثر في إهتمامات الدولة الأمنية، في حين تسهم الهوية الثقافية في ترتيب أولويات الدولة والتأثير في سلوكياتها في البيئة الخارجية.

وإهتم البنائيون بتوسيع نطاق الفواعل المشتركين في ضمان الأمن لجميع الأفراد ليمتد إلى الفواعل الدولية على غرار المنظمات الحكومية غير الحكومية، وكذا العوامل المعرفية التي تنتج عن تفاعل تلك الوحدات وسمات العلاقات الدولية.

وفي المجال الطاقوي بالطاقة، يعتبر البنائيون أن للطاقة لدور مجتمعي بإعتبارها أحد الأصول الإستراتيجية التي لها دور في السياسة والإقتصاد.

وحسب البنائيين فالسمات الأساسية للعلاقات الدولية في المجال الطاقوي متغيرة، تتأثر بطبيعة تدفق المعلومات والتفاعلات بين مختلف الفواعل على الساحة الدولية، فتفسيرات ظواهر العلاقات الدولية، على غرار تهديدات، تختلف بإختلاف الفاعلين الدوليين.

فأزمات الطاقة حسب البنائيين عبارة عن "مشاكل غير منظمة" بسبب الإختلافات وحالة عدم اليقين التي تسود بين مختلف الفواعل ذات صلة بقطاع الطاقة، لذلك يصر البنائيون على ضرورة وجود رؤية مبنية على قيم مشتركة وتعزيز مفاهيم محددة في صنع سياسات طاقوية تحقق حالة من الأمن الطاقوي[1].

[1] سوزي رشاد، مرجع سابق، 134

المطلب الرابع: الأمن الطاقوي ضمن المنظور النقدي:

إن الأمن عند النقديين هو مفهوم موسع لا يعتمد على القوة العسكرية فقط بل على متغيرات جديدة ظهرت بعد الحرب الباردة كالعامل البيئي، حقوق الإنسان، الهويات، الهجرة،...وغيرها، فهم يعتبرون الفرد كموضوع مرجعي للأمن، حيث أن العمل على حماية الكائن البشري أو الجماعة الإنسانية بصورة شاملة تجعل الهدف الأساسي هو البحث عن وسائل وإستراتيجيات لضمان الأمن العالمي الشامل والأمن البشري، وهما المفهومان الأساسيان للأمن اللذان تقترحهما النظرية النقدية في إطار الدراسات النقدية، أما الجانب الإقتصادي فتعتبر أمنه مرتبط بالمستوي المعيشي للفرد الواحد ودرجة الرخاء التي يعيشها، إضافة إلي التحرر، والإنعتاق وهنا تظهر أهمية الطاقة ضمن هذا المجال بإعتباره الركيزة الأهم في المجال الإقتصادي[1].

ويربط النقديون الأمن بعناصر متعددة لتوسيع مفهومه نجد من بينها مسألة زيادة الإعتماد المتبادل الدولي في المسار الإنتاجي ويذهب في هذا الإطار الإتجاه النظري لدراسات بحوث السلام الذين ركزوا على البعد الإقتصادي للأمن، ويرى **باري بوزان** أنه بالإمكان تحقيق الأمن الإقتصادي بالنظر على عديد المؤشرات منها:

- إختلال التوازن الإقتصادي بين الدول وتزايد الضغوطات الناتجة عن التباين في الثروة الآفاق المستقبلية بين الدول.
- التسابق الدولي المحموم حول مصادر الطاقة والولوج إلى الأسواق الإستهلاكية.

ويبرز **بوزان** الأمن الطاقوي كقطاع فرعي ضمن القطاع الأمني الإقتصادي، وهو الذي يشمل خاصة الغاز والنفط، الذي يمثل نسبة 40% من العرض العالمي الطاقة الدولية، مع توقعات بإنخفاض هذه النسبة عام 2030 إلى حوالي 30 %[2].

وحسب نظرية مركب الأمن الإقليمي التي تعتبر أنه لا يمكن تحليل المشاكل الأمنية لمجموعة من الوحدات المترابطة بالأمننة بمعزل عن بعضها البعض، فمركب أمن الطاقة **Energy Security**

[1] نسيمة مسالي، "التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، وإستراتجيات مواجهتها"، (مذكرة ليسانس، جامعة منتوري، 2010)، 31

[2] الوليد أبو حنيفة "الأمن" الطاقوي وأهمية تحقيقه في السياسة الخارجية: دراسة في المفهوم والأبعاد"، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ الاطلاع: 2024/02/16، على الرابط http://democraticac.de/?p=42440

Complex يرتبط بنظرية مركب الأمن الإقليمي **Regional Security complex theory (RSCT)** ، والتي تقوم على فكرة أن إنتقال غالبية التهديدات بطريقة سهلة عبر مسافات طويلة، فمركب الأمن حسب **باري بوزان** هو: "مجموعة دول تترابط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية إرتباطا وثيقا فيما بينها، مما يجعل من غير الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمن الدول"[1]، كما يمكن تعريف مركب الأمن الإقليمي بأنه: " مجموعة من المعضلات الأمنية المتواجدة في محيط جغرافية معين، تسفر عن إرتباط في إدراكات التهديدات من طرف الدول أو الفواعل الأخرى ، مما ينشأ إعتمادا أمنيا متبادل".[2]

ويرتبط مركب أمن الطاقة على طبيعة الصداقة التاريخية **Historical Friendship** لهذه الدول وأنماط العداوة **enmity patterns** ، فمركب أمن الطاقة عند النقديين يتعلق بالتفاعل بين دولتين أو أكثر في رقعة جغرافية محدودة، في حين أن مركب أمن الطاقة الإقليمي يتضمن تبعية للعلاقات الطاقوية المشتركة وإدراك هذه التبعية على إنها تهديد مما يؤدي إلى عملية الأمننة. [3]

تتعدد التهديدات التي تطال أمن الطاقة في رؤية الإتجاهات النقدية بين التهديدات السياسية والإقتصادية والعسكرية لتشمل: إضطرابات الأسواق العالمية، والصدمات اللحظية، والضغوط طويلة المدى، وندرة موارد الطاقة، وإنقطاع الإمدادات، والإستيراد من منتجين غير موثوقين، وغير ذلك. ولضمان تحقق أمن الطاقة، تتعدد الأدوات التي يمكن التعويل عليها لتشمل: المرونة والصلابة والعقلانية في حالات، والتعبئة العامة والأمننة في حالات أخرى، واستخدام الأداة العسكرية في حالات ثالثة على الرغم من صعوبة التعويل عليها في كثير من الأحيان. وفي ضوء ذلك، يمكن القول إن تعريف أمن الطاقة من الإتجاهات النقدية إنما هو ركيزة للإقتصاد الوطني تجعل من الطاقة قضية أمنية خالصة في حالات إقتصادية وسياسية في حالات أخرى تبعًا للسياق الإجتماعي وكيفية إدراك الدولة لطبيعة التهديدات التي تحيط بها.

---

[1] عبد القادر دندن، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة وتأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى – جنوب آسيا –شرق وجنوب شرق آسيا، (أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة،2013)، 62

[2] لطفي مزياني، "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية"(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2012)، 47

[3] لطفي مزياني، "نفس المرجع، 48

أما عن التهديدات التي تطال أمن الطاقة حسب النقديين فهي تختلف تضم التهديدات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتشمل: اضطرابات الأسواق العالمية، ندرة موارد الطاقة، وتذبذب أو انقطاع الإمدادات، التعامل من منتجين غير موثوقين، وغيرها من التهديدات.

ويقترح أصحاب الإتجاه النقدي عديد الأدوات لتحقيق الأمن الطاقوي على غرار: المرونة والصلابة والعقلانية، التعبئة العامة والأمننة، وإستخدام الأداة العسكرية، وكل آداة تستعمل في حالات معينة[1].

[1] رغدة البهي، "أمن الطاقة من المدارس الوضعية إلى الاتجاهات النقدية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 01، (2014):232

من خلال ما تقدم في هذا الفصل وصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ أفرزت التغييرات الكبرى التي صاحبت نهاية الحرب الباردة إعادة صياغة مفهوم للأمن يتكيف مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة، فكان إنتقال مفهوم الأمن من نطاقه الضيق إلى أبعاد جديدة في إطار تصور موسع شمل أبعاد أخرى كالأمن الإنساني، الأمن البيئي، والأمن الإقتصادي والأمن الطاقوي.
- ✓ أخذ الأمن الطاقوي حيزا كبير من الإهتمام من طرف الباحثين في العلاقات الدولية على إختلاف توجهاتهم فكانت مساهمات بارزة أثرت الحقل وأزالت بعض اللبس عن مفهومه.
- ✓ إهتمت الدول مصدرة للطاقة أو مستوردة لها بالأمن الطاقوي والذي أصبح فاعلا في رسم سياسات الدول الخارجية.
- ✓ تبرز التجربة التكاملية الأوروبية كمثال ناجح في التكامل بعدما قطعت العديد من الأشواط ومرت بالعديد من الأحداث، لتنجح في تحقيق كتلة موحدة وسياسة خارجية مشتركة، وتسعى إلى تحقيق الوحدة والتكامل التام في جميع الميادين.

الفصل الثاني

واقع الأمن الطاقوي في الإتحاد الأوروبي

يحتل قطاع الطاقة مكانة بارزة في التفاعلات بين مختلف القوى الكبرى، كما يعتبر من أهم محددات السياسات الإقليمية والعالمية، فهو المحرك الأساسي للدول سياسيا وإقتصاديا على الصعيدين الداخلي والدولي، ولم تتمكن غالبية دول العالم لا سيما القوى الكبرى من تحقيق إكتفاء ذاتي يجنبها التبعية الطاقوية للخارج، في المقابل تمتلك بعض الدول مصادر معتبرة من الطاقة جعلتها تعمل على الإستثمار فيها واستغلالها كأدوات ضغط لتحقيق مكاسب إقتصادية وسياسية.

ومنذ الثورة الصناعية بأوروبا شكلت الطاقة هاجسا كبيرا للدول الأوروبية، فكانت أهم دافع لتأسيس المجموعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951 والتي مهدت لظهور الإتحاد الأوروبي بمؤسساته الحالية.

وإستمرت هواجس أوروبا من الطاقة، رغم إكتشاف البترول والغاز الطبيعي في بحر الشمال والذي لم يكن كافيا لتحقيق إحتياجات أوروبا الطاقوية، وبالتالي ظل الأمن الطاقوي الأوروبي مهددا. ويواجه عديد التحديات على المستوى الداخلي والخارجي، وهو ما جعل الإتحاد الأوروبي مطالبا برسم استراتيجيات تهدف إيجاد مصادر تموين آمنة وموثوقة.

وسنحاول في هذا الفصل تشريح الوضع الطاقوي الأوروبي من خلال تقسيمه إلى ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: واقع الأمن الطاقوي في الإتحاد الأوروبي

المبحث الثاني: إستراتيجيات الإتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي

المبحث الثالث: تحديات الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي

المبحث الأول: الطاقة في الإتحاد الأوروبي

يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر تكتل إقليمي في العالم ، فقد تطور هذا التكتل الذي أخذ في بدايته الطابع الإقتصادي من خلال جماعة الفحم والصلب التي ضمت ست دول عام 1951 إلى ما وصل إليه حاليا بضمه لسبعة وعشرون دولة، والتي أضحت تسعى لتجسيد وحدة سياسية وأمنية مشتركة تواجه تحديات البيئة الدولية ككيان فيدرالي موحد، ويكتسي موضوع الطاقة أهمية بالغة في الأجندة الأوروبية لما له من إنعكاسات على مستقل الإتحاد الأوروبي، ولهذا سنحاول من خلال هذا المبحث تحليل واقع الطاقة في الإتحاد الأوروبي، من خلال التعرف على الإمكانات الطاقوية لدول للاتحاد الأوروبي ، ومصادر تزودها بالطاقة .

المطلب الأول: الإمكانات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي

يعود إهتمام الدول الأوروبية بالطاقة ومصادرها إلى بدايات الثورة الصناعية، وتزايد هذا الإهتمام بالموازاة مع التطور الصناعي الذي تشهده أوروبا، حيث يعتمد قطاع الطاقة الأوروبي بصورة كبيرة على مصادر الطاقة التقليدية على غرار الفحم، الغاز الطبيعي والنفط.

أولا: الفحم:COAL

يعتبر الفحم من أنواع الوقود الأحفوري مثل البترول والغاز، ولكنه يأتي في مرتبة أقل منهما كوقود منافس لهما، ويعتبر مصدرا هاما من مصادر الطاقة، فقد عُرف وقودًا للتدفئة منذ آلاف السنين، ومع ظهور الثورة الصناعية أستعمل في تحريك الآلات البخارية وإدارة المصانع، وظل لفترة من الزمن كمورد وحيد للطاقة إلى غاية إكتشاف البترول، ويثير إستعمال الفحم الكثير من النقاشات كونه أكثر مصادر الطاقة إطلاقًا لإنبعاثات غازات الإحتباس الحراري، التي تهدد كوكب الأرض.

بدأ إستغلاله في أوروبا سنة 1875 ، حيث كانت القارة تنتج ما يقارب 75% من إنتاج الفحم في العالم، ولأن أوروبا هي مهد الثورة الصناعية، فقد بدأ إهتمام الدول الأوروبية بالفحم كمصدر لتشغيل الآلات الصناعية البخارية التي كانت في ذلك الوقت، وبرز ذلك من خلال العمل على ضمان إمدادات الطاقة لتحريك عجلة الصناعة في هذه الدول، فأنشأت الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عام 1951م، والتي تهدف إلى ضمان الدول الست الأعضاء لإمدادات منتظمة ومتساوية للفحم[1].

[1] لطفي مزياني، مرجع سابق، 37

الجدول رقم 01: إنتاج وإستهلاك دول الإتحاد الأوروبي من الفحم (مليون طن)

الدولة	2019		2020		2021		2022	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
بلجيكا	-	30.81	-	26.51	-	29.38	-	27.71
بلغاريا	28.3	5.02	22.6	4.54	28.4	4.78	35.6	5.25
التشيك	41.0	10.03	31.6	8.84	31.5	9.79	35.2	9.79
الدنمارك	-	7.40	-	5.97	-	6.45	-	6.69
ألمانيا	131.3	111.30	107.4	100.79	126.3	99.84	132.5	101.75
إستونيا	-	1.43	-	1.43	-	1.43	-	1.19
إيرلندا	-	7.64	-	6.45	-	6.93	-	7.64
اليونان	27.4	15.29	14.1	12.42	12.4	13.14	14.0	14.81
إسبانيا	0.1	64.49	0.1	52.78	0.1	57.80	0.1	63.53
فرنسا	-	71.89	-	64.01	-	69.74	-	69.50
كرواتيا	-	3.34	-	2.87	-	3.10	-	3.34
إيطاليا	-	60.91	-	50.40	-	56.13	-	58.99
قبرص	-	2.63	-	2.15	-	2.39	-	2.39
لاتفيا	-	1.91	-	1.67	-	1.67	-	1.67
ليتوانيا	-	3.34	-	3.10	-	3.10	-	3.10
لوكسمبورغ	-	3.10	-	2.39	-	2.63	-	2.39
النمسا	-	13.14	-	11.46	-	11.94	-	11.46
مالطا	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	-	42.51	-	40.36	-	40.36	-	42.51
المجر	6.8	8.36	6.1	7.64	5.0	8.36	4.9	8.36
بولندا	112.4	32.48	100.7	30.81	107.6	32.24	107.5	34.87
البرتغال	-	11.94	-	9.79	-	10.03	-	10.99
رومانيا	21.7	10.75	15.0	10.03	17.7	10.51	18.2	10.75
سلوفينيا	-	2.63	-	2.15	-	2.39	-	2.63
سلوفاكيا	-	4.06	-	4.06	-	4.30	-	4.30
فنلندا	-	9.31	-	8.36	-	7.88	-	7.88
السويد	-	14.09	-	12.66	-	11.94	-	11.94
المجموع	**369**	**549.82**	**297.6**	**483.66**	**329**	**508.26**	**348**	**525.46**

المصدر : bp Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition,p 38-39

ومع زيادة الإعتماد على البترول وقد تراجع إهتمام الدّول الأوروبيّة بالفحم كمصدر للطاقة لآثاره السلبية على البيئة، نتيجة للإنبعاثات التي تنتج عن إستخدامه، بالإضافة إلى زيادة الإعتماد على البترول، ما أدّى إلى إختفاء بعض الصناعات الوطنية التي كانت تعتمد على الفحم بسبب إغلاق عدد كبير من المناجم والمصانع، ولم تبقى إلا بعض الدول الأوروبية لا التي لازالت تعتمد على الفحم، لتحقيق إحتياجاتها من الطاقة، بسبب إستقرار أسعار الفحم في السوق العالمية مقارنة بمصادر الطاقة

الأخرى، كالنفط والغاز الطبيعي، لا تزال الدول الأوروبية تعتمد على مادة الفحم وكمصدر لتوليد الكهرباء، وقد أدت الحرب الروسية الأوكرانية إلى عودة بعض الدّول الأوروبيّة إلى إستخدام الفحم كمصدر طاقوي بديل عن الغاز الطبيعي الروسي.

وقد بلغ إستهلاك دول الإتحاد الأوروبي 549.82 مليون طن من الفحم في عام 2019، ليتراجع بأكثر من 60 مليون طن عام 2020 مسجلا 483.66 مليون طن، ليشهد إرتفاعا فيما يعد ليصل إلى حدود 508.26 مليون طن عام 2021 ، و525.46 مليون طن عام 2022، وتتصدر ألمانيا قائمة دول الإتحاد الأوروبي الأكثر إستهلاكا للفحم عام 2022 حيث استهلكت 101.75 مليون طن ، وتليها فرنسا بـ 69.50 مليون طن، ثم إسبانيا وإيطاليا بـ 63.53 و 58.99 مليون طن على التوالي . (أنظر الجدول رقم 01)

ثانيا: الغاز الطبيعي:NATURAL GAZ

يُعد الغاز الطبيعي من أقل أنواع الوقود الأحفوري ضرراً على البيئة، تكون الغاز الطبيعي في الأساس من غاز الميثان وهو مركب يتكون بناءه الذري من ذرة كربون واحدة وأربعة ذرات هيدروجين **CH_4**، وإلى جانب غاز الميثان يحتوي الغاز الطبيعي على بعض السوائل والغازات الهيدروكربونية، مثل غاز ثاني أكسيد الكربون وبخار الماء، فهو غاز هيدروكربوني لا لون له ولا رائحة يسمى غاز الميثان، ويعتبر من أهم مصادر الطاقة بالنظر إلى مميزاتها والتي نذكر منها: .[1]

- يشكل الغاز الطبيعي وقودا ذا حرارة عالية.
- سهولة إستخدامه في الصناعة كما في الإستعمال المنزلي دون الحاجة إلى عمليات ومراحل تحويلية إذا لم يحتوي على كبريت
- يعتبر طاقة نظيفة لا تساهم في تلوث البيئة بسبب إحتراقه التام ، وإنتاجه لغاز ثاني أكسيد الكربون، عوضاً عن أول أكسيد الكربون السام، فما يطلقه من الكربون لا يتجاوز 60,63 طن عند الإشتعال مقارنة بـ 0,8 طن بالنسبة للنفط و1,0 طن بالنسبة للفحم.
- يتميز الغاز الطبيعي بالكفاءة في توليد الكهرباء.

[1] محمد أزهر سعيد السماك، وآخرون، جغرافية النفط الطاقة، (العراق: دار الكتب للطباعة والنشر ،1981)،406.

كل هذه الميزات شجعت الدول الأوروبيّة على زيادة الإعتماد على الغاز الطبيعي كمصدر للطاقة، فقد إرتفع الإستهلاك من 1,5 مليون برميل معادل نفط يوميًا إلى 31 مليون برميل يوميا خلال النصف الأوّل من السبعينات، أي إرتفاع بين 6.7% إلى 13,1%.

وقد جعلت الصدمة البترولية الأولى 1973 وما نتج عنها من زيادة في أسعار الغاز بعض الدول الأوروبية الغربية تقوم بحظر إستخدام الغاز في توليد الكهرباء وتحول الإهتمام إلى الطاقة النووية والفحم المحلي.[1]

وتعاني دّول الأوروبي من ضعف الإنتاج من الغاز الطبيعي في مقابل تزايد الإستهلاك لا سيما خلال فصل الشتاء ، حيث لا يُلبي كل طلباتها، الأمر الذي جعلها تلجأ إلى روسيا من أجل تغطية هذا العجز المسجل، الأمر الذي جعلها تحت الهيمنة الروسية درجة كبيرة ، كما يسجل إنتاج الإتحاد الأوروبي من الغاز تراجعا متواصلا ، ففي حين أنتج ما يقارب 42.4 مليار متر مكعب عام 2020 ، عرف إنتاجه تراجعا بما يقارب 03 مليار متر مكعب عام 2021 منتجا 39.7 مليار متر مكعب ، ليواصل التراجع عام 2022 مسجلا إنتاجا لم يتعدى 36.9 مليار متر مكعب، وهو إنتاج ضعيف جدا لا يغطي في مجمله إستهلاك ألمانيا والتي تتصدر قائمة أكبر مستهلكي الغاز الطبيعي في الإتحاد الأوروبي، حيث إستهلكت 77.3 مليار متر مكعب من الغاز عام 2022 ، وتليها إيطاليا بإستهلاك يقدر بـ65.3 مليار مثر مكعب ، وتحل فرنسا ثالثة وإسبانيا رابعة بإستهلاك بلغ 38.4 و 33.1 مليار متر مكعب على التوالي . (أنظر الجدول رقم 02)

[1] محمد أزهر سعيد السماك، وآخرونفس المرجع،407.

الجدول رقم 02 : إنتاج وإستهلاك دول الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)

الدولة	2019		2020		2021		2022	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
بلجيكا	-	17.4	-	17.0	-	17.0	-	14.6
بلغاريا	-	2.8	-	2.9	-	3.3	-	2.7
التشيك	-	8.3	-	8.5	-	9.1	-	7.4
الدنمارك	3.2	2.9	1.4	2.3	1.5	2.4	1.5	1.7
ألمانيا	5.3	89.3	4.5	87.1	4.5	91.7	4.3	77.3
إستونيا	-	0.5	-	0.4	-	0.5	-	0.4
إيرلندا	-	5.3	-	5.3	-	5.1	-	5.2
اليونان	-	5.8	-	63	-	7.0	-	6.2
إسبانيا	-	36.0	-	32.5	-	34.3	-	33.1
فرنسا	-	43.7	-	40.6	-	43.0	-	38.4
كرواتيا	-	2.8	-	2.9	-	2.8	-	2.4
إيطاليا	4.6	70.8	3.9	67.6	3.2	72.4	3.2	65.3
قبرص	-	-	-	-	-	-	-	-
لاتفيا	-	1.3	-	1.1	-	1.2	-	0.8
ليتوانيا	-	2.2	-	2.4	-	2.2	-	1.6
لوكسمبورغ	-	0.8	-	0.7	-	0.8	-	0.6
النمسا	-	8.9	-	8.5	-	9.0	-	7.9
مالطا	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	27.7	37.1	20.1	36.1	18.0	34.9	15.1	27.1
المجر	-	9.8	-	10.2	-	10.8	-	9.2
بولندا	4.0	20.9	3.9	21.1	3.9	22.4	4.0	17.9
البرتغال	-	6.1	-	6.0	-	5.8	-	5.6
رومانيا	9.6	10.8	8.6	11.3	8.6	11.6	8.8	9.8
سلوفينيا	-	0.9	-	0.9	-	0.9	-	0.8
سلوفاكيا	-	4.8	-	4.8	-	5.3	-	5.1
فنلندا	-	2.0	-	2.1	-	2.1	-	2.1
السويد	-	1.0	-	1.0	-	1.1	-	0.7
المجموع	**54.4**	**392.2**	**42.4**	**436.3**	**39.7**	**396.7**	**36.9**	**343.9**

المصدر : bp Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition,p 29-31

ومع بداية العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا في 24 فيفري 2022 تراجعت تدفّقات الغاز الروسي إلى أوروبا مما أجبر الأوروبيين على إتخاذ إجراءات إستعجالية لتخفيف حدة الإضطراب في التزود بالطاقة من خلال خفض إستهلاك الغاز الطبيعي، بالإضافة إلى اللجوء إلى مصادر تموين أخرى على غرار النرويج، قطر، الجزائر وغيرها.

ثالثا: النفط OIL

الجدول رقم 03: إنتاج وإستهلاك دول الإتحاد الأوروبي من النفط (مليون طن)

الدولة	2019		2020		2021		2022	
	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك	الإنتاج	الاستهلاك
بلجيكا	-	30.81	-	26.51	-	29.38	-	27.71
بلغاريا	-	5.02	-	4.54	-	4.78	-	5.25
التشيك	-	10.03	-	8.84	-	9.79	-	9.79
الدنمارك	05	7.40	3.5	5.97	3.2	6.45	3.2	6.69
ألمانيا	-	111.30	-	100.79	-	99.84	-	101.75
إستونيا	-	1.43	-	1.43	-	1.43	-	1.19
إيرلندا	-	7.64	-	6.45	-	6.93	-	7.64
اليونان	-	15.29	-	12.42	-	13.14	-	14.81
إسبانيا	-	64.49	-	52.78	-	57.80	-	63.53
فرنسا	-	71.89	-	64.01	-	69.74	-	69.50
كرواتيا	-	3.34	-	2.87	-	3.10	-	3.34
إيطاليا	4.3	60.91	5.4	50.40	4.8	56.13	4.5	58.99
قبرص	-	2.63	-	2.15	-	2.39	-	2.39
لاتفيا	-	1.91	-	1.67	-	1.67	-	1.67
ليتوانيا	-	3.34	-	3.10	-	3.10	-	3.10
لوكسمبورغ	-	3.10	-	2.39	-	2.63	-	2.39
النمسا	-	13.14	-	11.46	-	11.94	-	11.46
مالطا	-	-	-	-	-	-	-	-
هولندا	-	42.51	-	40.36	-	40.36	-	42.51
المجر	-	8.36	-	7.64	-	8.36	-	8.36
بولندا	-	32.48	-	30.81	-	32.24	-	34.87
البرتغال	-	11.94	-	9.79	-	10.03	-	10.99
رومانيا	3.5	10.75	3.5	10.03	3.3	10.51	3.1	10.75
سلوفينيا	-	2.63	-	2.15	-	2.39	-	2.63
سلوفاكيا	-	4.06	-	4.06	-	4.30	-	4.30
فنلندا	-	9.31	-	8.36	-	7.88	-	7.88
السويد	-	14.09	-	12.66	-	11.94	-	11.94
المجموع	**12.8**	549.82	**12.4**	483.66	**11.3**	508.26	**10.8**	525.46

المصدر: bp Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition,p 15-20

يحتل النفط مقدمة مصادر الطاقة من حيث الإنتاج والإستهلاك الطاقوي السائد على الإنتاج والإستهلاك المحلي، فبالرغم من اللجوء المتزايد إلى إستخدام مصادر جديدة للطاقة على غرار الطاقة الذرية والكهرباء، إلا أنه يظل المصدر الرئيسي للطاقة اليومية التي يستخدمها الإنسان، ويرجع سبب أسباب إنتشاره بهذا الشكل السريع إلى حيث سهولة نقله وتخزينه وإرتفاع كمية الطاقة المخزونة في وحدة الوزن منه وكذا كونه مصدراً نظيفاً للطاقة, [1]

ويُستعمل النفط في عديد القطاعات الحيوية على غرار قطاع النقل الصناعة والسكن، فهو يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للدول الأوروبية، ويسجل إستهلاكه إرتفاعا مستمرا فقد قفز من 483.66 مليون طن عام 2020 إلى 508.26 عام 2021 ليصل إلى 525.46 مليون طن عام 2022 في المقابل يسجل الإنتاج تراجعا مستمرا، حيث تراجع من 12.4 مليون طن عام 2020 إلى 11.3 عام 2021 ليصل إلى 10.8 مليون طن عام 2022. (أنظر الجدول رقم 03)

[1] أنس الحجي، ما هو النفط وما هي أنواعه؟ تاريخ الاطلاع : 2024/03/23، على الرابط : https://bit.ly/3yKrvI9

المطلب الثاني: مصادر الطاقة لدول الإتحاد الأوروبي

يضم الإتحاد الأوروبي عديد الحقول النفطية على غرار حوضي **الباريزي** و**الألزاس** في فرنسا، بالإضافة إلى الحقول المتواجدة في كل من هولندا، ألمانيا، إيطاليا والنمسا لكنها تبقى عاجزة عن تلبية الطلب المتزايد على المواد الطاقوية، ما أضطر دول الإتحاد الأوروبي إلى البحث عن موردين لتلبية حاجياتها الطاقوية الكبيرة والتي جعلت من الإتحاد الأوروبي ثاني أكبر سوق للطاقة بعد الولايات المتحدة الأمريكية تقدر بـ 16,4 % .

وقد كان الموقع الجغرافي للدول الأوروبية عاملا مساعدا في مهمة الحصول على الموارد الطاقوية وكذا تنويع الموردين، عن طريق دولتي عبور هامتين " أوكرانيا وتركيا" وهذا يسهل الحصول على إحتياطات كل من بحر قزوين آسيا الوسطى الشرق الأوسط، شمال إفريقيا والبحر المتوسط والميزة الجغرافية مهمة من أجل تعزيز أمن الإمدادات الطاقوية.

ومن أهم الدول التي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي في تأمين موارده من النفط والغاز

1- روسيا:

تعتبر روسيا من أغنى دول العالم من حيث إحتياطي الموارد المعدنية العالمي، حيث تحوز على 10% من الإحتياطي العالمي من النفط، و 25 % من الإحتياطي العالمي للغاز الطبيعي، جعلها من أكبر مصدري الطاقة في العالم، كما تعتبر أول ممون للإتحاد الأوروبي بالطاقة، حيث تزوده بنسبة تصل إلى 34 % من إحتياجاته من النفط و44 % من الغاز الطبيعي، وتسيطر روسيا على 154 ألف كم من أنابيب الغاز المتواجدة في أوروبا، ومن المتوقع أن تصل إجمالي الطاقة التي يعتمد عليها الإتحاد الأوروبي من روسيا إلى 70 % في سنة 2030، وتتصدر ألمانيا قائمة الدول التي تعتمد على الغاز الروسي بنسبة 36%. [1]

وقد ساعد القرب الجغرافي لروسيا من الدول الأوربية وما ينتج عنه من إنخفاض لتكاليف النقل، وسهولة في تأمين الإمدادات في ترجيح الخيار الروسي، فضلا عن توفر البنى التحتية اللازمة لنقل الطاقة لا سيما الأنابيب التي تعتبر الوسيلة الأرخص في نقل الطاقة.

[1] محمد جاسم حسين الخفاجي، مرجع سابق، 134

وتمر ما يقارب 80% من أنابيب الطاقة الروسية المتجه إلى أوروبا عبر دولة أوكرانيا التي تمتلك أكبر منظومة أنابيب لنقل الغاز تضم 13 مستودع للغاز تحت الأرض، وأكثر من 120 محطة ضخ، بالإضافة إلى ما يقارب 35.000 كلم من أنابيب الغاز، وتحصل أوكرانيا التي تمثل بذلك أهمية جيوسياسية لروسيا والإتحاد الأوروبي على عوائد مالية مهمة من تعريفات العبور بالإضافة إلى تزويدها بما يكفيها من الطاقة، كونها دولة عبور لإمدادات الطاقة الروسية نحو الإتحاد الأوروبي.[1]

2-دول شمال إفريقيا:

تعتبر دول الاتحاد الأوروبي دول جنوب المتوسط شريكا استراتيجيا على قدر من الأهمية بالنظر إلى ما يمتلكه من موارد وإمكانيات تستطيع أن تبني عليها إستراتيجيتها الطاقوية علي المدى البعيد ، تعود الشراكة التي تربط بين ضفتي المتوسط في قطاع الطاقة إلى الاتفاقيات الثنائية والمؤتمرات والمشاريع الهامة التي سبقت إعلان برشلونة في نوفمبر 1995 .

وتُعُّد منطقة جنوب المتوسط مصدراً رئيساً للطاقة، إذ تتركز فيها أكبر الاحتياطات البترولية والإنتاجية، حيث تضم دولاً منتجة على غرار الجزائر، ليبيا، ومصر، والتي جعلت من المنطقة مصدرا هاما لدول الاتحاد الأوربي لضمان أمنها الطاقوي[2].

تعتبر كلا من الجزائر وليبيا من أغني دول جنوب المتوسط طاقويا، حيث يقدر إحتياطهما من النفط حسب تقرير صادر عن شركة "**بريتيش بتروليوم**" **British Petroleum** البريطانية عام 2012 بـ 12.20 مليار برميل للجزائر و43.66 مليار برميل لليبيا، فيما قدر الإنتاج بـ 1.2 مليون برميل يوميا بالنسبة للجزائر و1.6 مليون برميل بالنسبة لليبيا، فيما قدر إنتاج الجزائر من الغاز الطبيعي بـ 78 مليار متر مكعب، أما إحتياطاتها فتقدر بـ 4.5 ألف مليار م^3، كما يقدر حجم الإحتياطي الليبي من الغاز الطبيعي 1.419 تريليون متر مكعب[3].

وتزود الجزائر دول الإتحاد الأوروبي بكميات معتبرة من الغاز الطبيعي، فقد أضحت في العام 2006 المورد الرئيسي لإيطاليا وإسبانيا بنسبة 39 % و52 %من واردات الغاز الطبيعي على التوالي،

---

[1] محمود حيدر، "جيوبولتيكية الحافة الصراع المستحدث على اسيا الوسطى"، مجلة حمورابي11، (2014)، 47

[2] سهام بشكيط،" مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،(مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة ، 2009) ، 137

[3] قويدر شاكري، "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001/2011، (مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2015)،58.

وثالث مورد لبلجيكا بنسبة 17 % من الغاز، حيث صدرت في نفس السنة ما يقارب 621 مليار م^3 من الغاز 60 % منها عبر خطوط أنابيب الغاز و40 % منها عبر ناقلات الغاز، وقد بلغت نسبة استيراد الاتحاد الأوروبي من الدول الإفريقية للنفط نحو (2 مليون برميل) . [1]

3- دول منطقة الشرق الأوسط:

تمثل منطقة الشرق الأوسط أهمية كبيرة للإتحاد الأوروبي، ويظهر ذلك من خلال الحوارات التي تبناها الإتحاد مع دول المنطقة والتي أسفرت عن تعاون طاقوي وبيئي يهدف إلى تحقيق أمن الطاقة والإمدادات، وتسجل الشركات الأوروبية حضورا مميزا في الشرق الأوسط من خلال الإستثمار والتنقيب عن النفط والغاز، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي التي تتوفر على ما يقارب 30 % من الإحتياطي العالمي للنفط، و21 % من الإحتياطي العالمي للغاز الطبيعي[2].

ووقع الإتحاد الأوروبي عام 2009 إتفاقية مع دولة قطر تتضمن تزويد دول الإتحاد الأوروبي بالغاز الطبيعي، وهي الإتفاقية التي تم من خلالها رفع حصة قطر من الأسواق الأوروبية من 10% عام 2001 إلى 44 %عام 2014.

وتواجه عملية التموين بالطاقة إنطلاقا من منطقة الشرق الأوسط عديد التحديات، فزيادة عن كون المنطقة تعيش على وقع الإضطرابات المستمرة، فممرات الشحن البحرية الرئيسة المتوجهة إلى أوروبا كمضيقي **هرمز** و **باب المندب** وقناة السوي تشكل هواجس تهدد الأمن الطاقوي الأوروبي، وهم ما جعل الإتحاد الأوروبي يدعم الجهود الإستثمارية في المنطقة على غرار الإستكشافات الطاقوية والتي من شأنها أن تسهم في المساعي الأوروبية لتنويع مصادر الإمدادات الطاقوية، ويظهر ذلك من خلال:

- تقديم الدعم في خط أنابيب قطر وتركيا مروراً بسوريا والمقترح والذي يمتد من حقل غاز الشمال شمال قطر إلى تركيا، والذي يمكن ربطه بعد ذلك مع خط أنابيب **نابوكو** لتزويد تركيا ودول الإتحاد الأوروبي بالغاز من منطقة الخليج العربي، وهو المشروع الذي رفضته سوريا[3].

---

[1] محمد جواد بمراح، "تأثير الغاز الجزائري على الامن الطاقوي الأوروبي"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 1، (2021): 46.

[2] أمال حمادوش، ليزة دحماني ، إستراتيجيات دول الإتحاد الأوروبي لضمان تأمين إمداداتها الطاقوية، (مذكرة ماستر، جامعة تيزي وزو،2017)، 88

[3] قدس بان، العلاقات الروسية-الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الأوروبي، (رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2018)، 144

– تقديم الدعم في مشروعات لتخزين الغاز القبرصي والإسرائيلي في اليونان ليصل إلى الأسواق الأوروبية بربط اليونان بباقي الدول الأوروبية عن طريق الأنابيب.

– دعم إنشاء أنبوب الغاز المقترح والذي يمتد من إسرائيل إلى قبرص وإيطاليا وصولا إلى جميع دول الإتحاد الأوروبي.[1]

4- دول حوض بحر قزوين:

في إطار سعيها إلى تنويع وارداتها من الطاقة من مناطق أخرى للتقليل من إعتماديتها إقتصادياً وسياسياً على روسيا، إتجهت الدول الأوروبية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية إلى الإستثمار في دول حوض بحر قزوين والتي تحتوي على إحتياطات هامة من البترول والغاز، حيث بدأ الإتحاد الأوروبي بالإهتمام بطريقة أكثر جدية بهذه المنطقة، وهو ما ظهر في وثيقة إستراتيجية الإتحاد الأوروبي تجاه آسيا الوسطى للفترة (2002–2006) ، من خلال التأكيد على ضرورة الإهتمام بمصادر الطاقة في المنطقة، والعمل على إستئناف مشاريع نقل الطاقة من بحر قزوين وآسيا الوسطى إلى أوروبا، وهي الإستراتيجية التي خصص لها الإتحاد الأوروبي مبلغ 375 مليون دولار.[2]

الجدول رقم 04: أهم الدول الموردة للنفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2019.

الدول	النفط/ مليون برميل	النسبة من الاحتياج الكلي	الغاز/ مليار م^3	النسبة من الاحتياج الكلي
روسيا	4،08	% 34	133،32	% 44
دول جنوب المتوسط	02	% 23	18،18	% 06
دول الخليج العربي	2،7	% 24	30،43	% 10
دول بحر قزوين	0,446	% 4.9	–	–

المصدر: غفران عبد الكريم توفيق، "الازمة الاوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوروبي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية20، (2023)،19

[1] شريف شعبان مبروك، التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث، تاريخ الإطلاع: 2024/03/25، على الرابط: http://www.acrseg.org/39723

[2] عمر العبد الله، وآخرون،" الاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 2، (2014)، 240

المطلب الثالث: التبعية الطاقوية عند دول الإتحاد الأوروبي

تتوفر عدة دول من الإتحاد الأوروبي على مصادر للطاقة، فبالإضافة إلى وجود الغاز الطبيعي في الدنمارك وهولندا، وكذلك البترول في بحر الشمال في النرويج، تمتلك بولونيا إحتياطي مهم من الفحم، وتتوفر فرنسا على المحطات النووية المولدة للطاقة الكهربائية، إلا أن هذه الموارد تبقى غير كافية لتحقيق إحتياجات دول الإتحاد الأوروبي والتي تستهلك خمس (5 /1) الطاقة المنتجة في العالم.

جدول رقم 05: تطور نسبة تبعية دول الاتحاد الأوروبي في عموم واردات الطاقة (%)

الدولة / السنة	2016	2018	2020	2022
بلجيكا	75.9	82.97	78.04	73.95
بلغاريا	38.47	36.6	38.17	37.13
التشيك	32.8	36.88	38.77	41.79
الدنمارك	13.57	22.7	44.89	42.87
ألمانيا	63.75	63.48	63.68	68.55
إستونيا	8.07	1.23	10.53	6.16
إرلندا	68.99	67.6	71.078	79.15
اليونان	72.91	70.68	81.41	79.6
إسبانيا	71.49	73.61	67.89	74.34
فرنسا	47.34	46.79	44.39	51.92
كرواتيا	48.43	52.69	53.56	60.3
إيطاليا	77.653	76.34	73.45	79.42
قبرص	95.84	92.49	93.18	92.02
لاتفيا	47.15	44.31	45.48	38.75
ليتوانيا	74.78	73.9	74.91	72.43
لوكسمبورغ	96.28	95.15	92.33	91.32
النمسا	55.82	58.12	56.62	64.18
مالطا	101.07	97.53	97.55	99.01
هولندا	44.5	56.5	68.14	80.23
المجر	62.1	64.22	58.42	74.45
بولندا	30.76	43.5	42.77	46.029
البرتغال	72.24	75.66	65.82	71.27
رومانيا	21.9	24.29	28.19	32.41
سلوفينيا	49.02	51.21	45.68	53.97
سلوفاكيا	58.21	61.9	56.33	69.63
فنلندا	46.16	45.34	43.16	40.88
السويد	33.3	29.062	31.97	26.82
المجموع	56.06	57.95	57.46	62.52

المصدر : Energy imports dependency ,eurostat, Date of access : 25/03/2024,
on the link : https://ec.europa.eu/eurostat/databrowser/view/nrg_ind_id/default/table?lang=en

فقد إستوردت دول الإتحاد الأوروبي سنة 2016 نسبة 56.06 % من إحتياجاتها الطاقوية، لترتفع النسبة سنة 2022 لتصل إلى 62.52 %، وهو ما يدل على التبعية الطاقوية التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي والتي تهدد أمنه الطاقوي.

تختلف درجات تبعية دول الإتحاد الأوروبي للمصادر الخارجية للطاقة، ففي الوقت الذي تسجل بعض دول الإتحاد نسب عالية من التبعية تكاد تصل إلى نسبة 100% بسبب فقرها من المصادر الطاقوية، تقل نسبة التبعية لبعض الدول الأخرى.

فمن خلال الجدول رقم 05 يتضح أن دول الإتحاد الأوروبي تستورد أكثر من نصف حاجاتها من موارد الطاقة من الخارج، حيث أن متوسط التبعية الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي مجتمعة قد بلغ نسبة 62.52 % سنة 2022، فمن بين 27 دولة مشكلة للإتحاد الأوروبي نجد 09 دول فقط تستورد أقل من نصف إحتياجاتها الطاقوية، كما يمكننا أيضا أن نسجل ما يلي:

الدول الأقل تبعية للمصادر الخارجية:

1. **إستونيا** بنسبة تبعية قدرها 6.16 %
2. **السويد** بنسبة تبعية قدرها 26.82 %
3. **رومانيا** بنسبة تبعية قدرها 32.41 %
4. **بلغاريا** بنسبة تبعية قدرها 37.13 %
5. **لاتفيا** بنسبة تبعية قدرها 38.75 %

الدول الأكثر تبعية للمصادر الخارجية:

1. **مالطا:** بنسبة تبعية قدرها 99.01 %
2. **قبرص:** بنسبة تبعية قدرها 92.02 %
3. **لوكسمبورغ:** بنسبة تبعية قدرها 91.32 %
4. **هولندا:** بنسبة تبعية قدرها 80.23 %
5. **اليونان:** بنسبة تبعية قدرها 79.6 %

الدول التي سجلت أكبر تراجع في نسبة التبعية للمصادر الخارجية من 2020 إلى 2022:

1. **لاتفيا** سجلت تراجعا في نسبة التبعية يقدر بـ 6.73 %
2. **السويد** سجلت تراجعا في نسبة التبعية يقدر بـ 5.15 %
3. **استونيا** سجلت تراجعا في نسبة التبعية يقدر بـ 4.37 %
4. **بلجيكا** سجلت تراجعا في نسبة التبعية يقدر بـ 4.09 %

الدول التي سجلت أكبر زيادة في نسبة التبعية للمصادر الخارجية من 2020 إلى 2022:

1. **النمسا** سجلت زيادة في نسبة التبعية يقدر بـ 16.03 %
2. **سلوفاكيا** سجلت زيادة في نسبة التبعية يقدر بـ 13.3 %
3. **هولندا** سجلت زيادة في نسبة التبعية يقدر بـ 12.09%
4. **سلوفينيا** سجلت زيادة في نسبة التبعية يقدر بـ 8.29 %

وقد إرتفعت نسبة التبعية لدى دول الإتحاد الأوروبي من 56.06 % عام 2016 إلى 62.52 % عام 2022 أي بزيادة تفوق 6 % مع توقعات زيادة نسبة في السنوات القادمة خاصة مع حالة التراجع في الإنتاج الطاقوي لغالبية دول الإتحاد الأوروبي.

وتلجأ دول الإتحاد إلى إستيراد الطاقة من عديد الدول، وقد تغيرت مناطق واردات الإتحاد الأوروبي من الطاقة، غير أن روسيا حافظت على مكانتها بإعتبارها المورد الرئيسي للنفط الخام والغاز الطبيعي.

الشكل رقم 01: مصادر إمدادات الطاقة للإتحاد الأوروبي

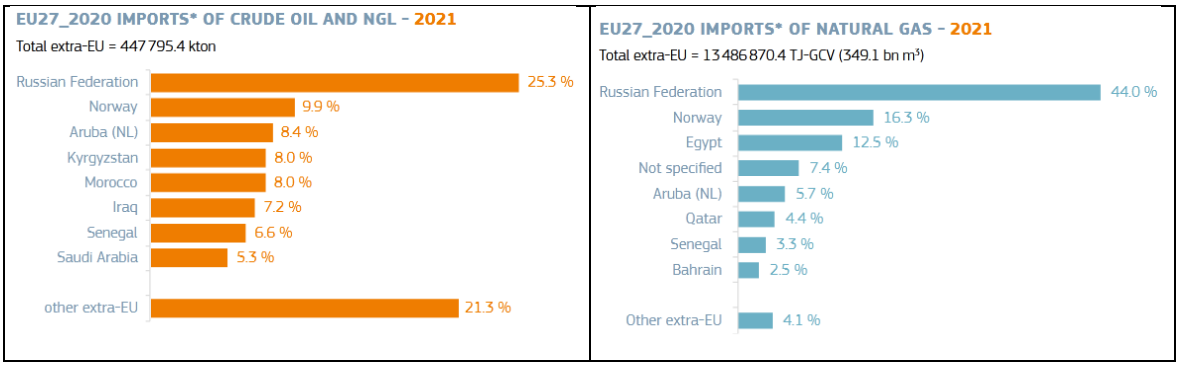

المصدر : Commission Européenne : EU Energy in figures , Statistical Pocketbook 2023

وحسب الشكل نلاحظ أن نسبة كبيرة من الواردات الأوروبية تتركز بين عدد قليل من الموردين، خاصة الغاز الطبيعي، حيث أن روسيا والنرويج لوحدهما تمثلان أكثر من 60% من واردات الإتحاد الأوروبي عام 2022، ويشكل تركز التبعية الأوروبية للطاقة في عدد قليل من الدول تهديدا جديا للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي.

المبحث الثاني: إستراتيجيات دول الإتحاد الأوروبي لضمان الأمن الطاقوي

يخشى الإتحاد من التهديدات الجديدة المتعلقة بأمن الطاقة، حيث لم تنجح مختلف السياسات التي اتبعتها بعض الدول الأوروبية محلية كانت إقليمية أو دولية في الحد من خطورة هذه التهديدات، بل على العكس زادت من حدته، فدول الإتحاد الأوروبي تدرك تماما أنها تعاني نقصا كبيرا في المجال الطاقوي وتبعية كبيرة إتجاه روسيا، ولذلك عملت على وضع عديد الإستراتيجيات على مختلف الأصعدة من أجل تحقيق أمنها الطاقوي، والتخفيف من حجم التبعية للخارج.

المطلب الأول :بناء وعقد حوارات مع الدول المنتجة

يمثل الحوار بين منتجي ومستهلكي الطاقة في إطار المنتدى الدولي للطاقة جزء هام من الجهود الدولية الحثيثة من أجل ضمان مستقبل طاقوي عالمي آمن ومستدام، فالأمن الطاقوي في منظور أوسع على المدى الطويل غير مرتبط بطرف واحد فقط، بل يتعلق بجميع لأطراف، فالحوار والتعاون بين المنتجين والمستهلكين هو شرط أساسي لتحقيق الأمن الطاقوي للجميع.[1]

وفي إطار إستراتيجياتها لضمان أمنها الطاقوي، تبنت دول الإتحاد الأوروبي إستراتيجية الحوار وعقد الإتفاقيات الثنائية مع الدول المنتجة كون الإتحاد يعتبر من أكبر مستوردي الطاقة في العالم.

ويبرز الحوار مع روسيا من أبرز الأمثلة بالنظر إلى الترابط المتبادل والمصلحة المشتركة بين الطرفين، فروسيا تمثل أكبر مصدر للنفط والغاز واليورانيوم والفحم بالنسبة للإتحاد الأوروبي.

في المقابل يعتبر الإتحاد الأوروبي أكبر شريك تجاري لروسيا، ورغم أن الحرب الروسية الأوكرانية التي إندلعت في 24 فيفري 2022 قد أثرت شكل كبير على الحوار الثنائي بين الطرفين، وتجميد بعض آليات التعاون مؤقتا وتسليط عقوبات على روسيا، لا تزال روسيا شريكا مهما للإتحاد الأوروبي ولاعبا إستراتيجيا إقليميا وعالميا، فالعلاقات الطاقوية بين الإتحاد الأوروبي وروسيا من هي علاقات إعتماد متبادل، ففي الوقت الذي تمد شركة "غاز بروم" الروسية الغاز لأزيد من20 دولة أوروبي، فهي تعتمد بصورة كبيرة على سوق الطاقة الأوروبية، حيث تمثل نسبة تدفقات صادرات الغاز والنفط الروسية إلى

[1]Paul Belkin, The European Union's Energy Security Challenges, (Washington: congressional research service, 2008),88.

أوروبا أكثر من 60%، كما أن روسيا تعتمد على التقنية الأوروبية من أجل إستخراج إحتياطات الإنتاج المستقبلي[1].

وإنطلق الحوار الطاقوي بين الإتحاد الأوروبي وروسيا في عام 2000 ووضع الطرفان شراكة وثيقة في مجال الطاقة ولا يزال حوار الطاقة أحد أهم جوانب التعاون بين روسيا والإتحاد الأوروبي، ويضمن هيكلها الحالي المشاركة الفعالة للدول الأعضاء في الإتحاد بالإضافة إلى مختلف الفاعلين في قطاع الطاقة الأوروبية والمؤسسات المالية الدولية، ويعمل ما يزيد عن 100 خبير أوروبي وروسي من القطاعين الخاص والعام والإدارات والأكاديميين لمناقشة قضايا الإستثمار والهياكل الأساسية والتجارة وكفاءة الطاقة وتقديم الإقتراحات لحوار الطاقة .

ويمكن أن نذكر في هذا السياق الإتفاقيات الطويلة المدى بين شركتي "غاز بروم" **Gazprom** الروسية مع شركة " روهر غاز" **Rhuhergaz** الألمانية وهي الإتفاقيات التي تتمثل في عقود طويلة المدى، تمتلك روسيا الحصة النسبة الأكبر في السوق الألمانية، كما تمثل ألمانيا أحد أهم الزبائن الرئيسيين لشركة غازبروم.

ويبرز كذلك الحوار الطاقوي بين روسيا وفرنسا، من خلال الإتفاقية بعيدة المدى التي أبرمت بين شركة "غاز بروم" **Gazprom** الروسية وشركة " غاز فرنسا "**Gaz de France** الفرنسية لتوزيع الغاز إلى غاية عام 2030. [2]

ولم تقتصر الحوارات والإتفاقيات مع روسيا فقط بل عملت دول الإتحاد الأوروبي على توسيع نطاق هذه الاستراتيجية لتشمل عديد الدول الموردة للطاقة بشكل أساسي على غرار، المملكة المتحدة والنرويج، إسبانيا والجزائر، كذلك إيطاليا والجزائر.

فقد وقعت كل من بريطانيا (المنسحبة من الإتحاد الأوروبي) عام 2005 إتفاقية لتطوير حقول النفط الواقعة على حدود مياههما الإقليمية في بحر الشمال بهدف زيادة إنتاجهما من النفط، وقد مثل القرب الجغرافي بين البلدين وإمتلاكهما تاريخا طويلا من التعاون الثنائي في عديد المجالات عوامل مشجعة للتعاون في المجال الطاقوي.

وتبرز كذلك العلاقات الجزائرية الإسبانية، حيث تُعَد الجزائر المُصدر الرئيس للغاز إلى إسبانيا بنسبة 28.8%، عام 2023، وتمتلك شركة سوناطراك **Sonatrach** الجزائرية عقودا طويلة الأجل لتوريد

[1] لطفي مزياني ، مرجع سابق، 108

[2] لطفي مزياني ، نفس المرجع، 109

الغاز إلى إسبانيا، ووقعت الجزائر وإسبانيا في 21 ديسمبر 2005 إتفاقيتين للتعاون بينهما في مجال الطاقة يتعلق الاول بتطوير مشاريع الشراكة في مجال البترول والغاز وتوليد الطاقة الكهربائية في كل من الجزائر وإسبانيا، فيما يتضمن الإتفاق الثاني الزيادة في مبيعات الجزائر لإسبانيا من الغاز الطبيعي وهي الإتفاقية التي وقعتها شركة "سوناطراك" **Sonatrach** من الجانب الجزائري الجزائرية و شركة "سيبسا" **Cepsa** الإسبانية والتي تنص على بيع نحو 1.6 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي الجزائري لإسبانيا على مدى عشرين سنة.[1]

وفي 14 نوفمبر 2007 وقعت الجزائر وإيطاليا اتفاقا بشأن خط أنابيب "غالسي" **GALSI** لنقل الغاز من الجزائر وإيطاليا وهو المشروع الذي جمد لسنوات قبل أن يعاد بعثه في زيارة رئيسة الوزراء الإيطالية "جيورجيا ميلوني" "**Giorgia Meloni** للجزائر بتاريخ 23جانفي 2023، فقد وقعت "**سوناطراك**" **Sonatrach** الجزائرية وشركة "**إيني**" **ENI** الإيطالية مذكرة تعاون تهدف إلى زيادة قدرة نقل الغاز الحالية.

فضلا عن إنشاء خط أنابيب جديد أيضًا لنقل الهيدروجين، ومد خط كهرباء بحري للربط بين البلدين، وزيادة القدرة على إنتاج الغاز المسال، ويمتد الأنبوب عبر أكثر من 837 كيلومترًا، منها 565 كيلومترًا عبر البحر الأبيض المتوسط، و272 على اليابسة، وسيضم الغاز والهيدروجين والأمونيا والكهرباء، ومن المتوقع أن يجعل من إيطاليا موزعةً لصادرات الطاقة الجزائرية (الغاز والهيدروجين والكهرباء) لجميع أنحاء أوروبا.[2]

ومن خلال تتبع هذه الحوارات الثنائية نسجل أن الفواعل الرئيسية فيها هي الشركات النفطية العمومية أو الخاصة والتي تمتلك لوبيات قوية تمتلك القدرة على التأثير في صناعة القرار، ما يجعل الحكومات مطالبة بالأخذ بعين الإعتبار للمصالح المجتمعية، ولهذا يجب على الدول المستهلكة بينما تواصل وتتابع هذه الحوارات مع الدول المنتجة، كما أن هذه العلاقات والحوارات الثنائية أن مسألة أمن الطاقة هي قضية الجميع ولا تقتصر على الدول المستهلكة فقط.[3]

[1] وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 ، على الرابط: https://bit.ly/3KqaXrt

[2] وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 ، على الرابط : https://bit.ly/3RaHs0q

[3] Paul Belkin, ibid, 18.

المطلب الثاني: تنويع مصادر التموين بالطاقة

أضحت الطاقة من أكبر الهواجس الأمنية التي تهدد إستقرار الدول الصناعية، فمع تزايد الطلب العالمي عليها وإرتفاع نسب إستهلاكها، تحولت إلى أغلى السلع والأكثر طلبا في السوق الدولي، فأصبح الجميع يسعى لضمان أمنه الطاقوي من منظوره الخاص، وإنقسم النسق الدولي إلى دول منتجة مصدرة ودول مستهلكة مستوردة، وبسبب إفتقارها وضعف إحتياطاتها من مصادر الطاقة على غرار الغاز والبترول كانت الدول الأوروبية في فئة الدول المستوردة.

فأصبحت تعاني من التبعية للمصادر الطاقوية الخارجية على رأسها روسيا ودول شمال إفريقيا، هذه الهشاشة الطاقوية جعلتها رهينة لتجاذبات سوق الطاقة العالمي وأسيرة لتوجهات الدول المصدرة لهذه الموارد على رأسها روسيا، الأمر الذي يهدد أمنها الطاقوي بصورة مباشرة، ما جعل دول الإتحاد الأوروبي تتجه إلى تنويع مناطق إمدادات الطاقة بغية الحد من تأثير تقلبات العلاقات بين الدول المنتجة والفاعلة في سوق الطاقة وكذا التقليل من التبعية الطاقوية الأوروبية لروسيا بصفة خاصة.

ويرجع إتباع سياسة تنويع الإمدادات الطاقوية من طرف الدول الأوروبية إلى إكتشاف "حقل غاز **خرونينجن**" **Groningen Gas Field** بهولندا عام 1959، ثم كانت الصدمة النفطية عام 1973 ، وما صاحبها من بداية تبلور مفاهيم على شاكلة الأمن الطاقوي و التخزين الإستراتيجي ، وصولا إلى تعزيز أمن الإمدادات من الغاز الطبيعي للحد من التبعية الطاقوية الأوروبية إلى روسيا وبالتالي الوقوف ضد مخططاتها التي تهدف إلى الوصول إلى دول أوروبية جديدة لزيادة النفوذ داخل دول الإتحاد الأوروبي والتي اتخذت عديد الإجراءات ضمن الإستراتيجية الأوروبية لأمن الطاقة **European Energy Security Strategy** لعام 2014 والتي حددت مجموعة من الأهداف الرئيسية التي تسعى الإتحاد الأوروبي لتحقيقها وهي:[1]

1. العمل من أجل رفع قدرات الإتحاد الأوروبي لمجابهة مشكلة إنقطاع الطاقة المتوقع خاصة خلال فصل الشتاء
2. التحكم في الطلب على الطاقة
3. العمل على تشكيل سوق داخلية متكاملة
4. تعزيز آليات الطوارئ وحماية البنية التحتية الإستراتيجية

[1] لخضر نويوة، مرجع سابق، 10-11.

5. العمل على تطوير تكنولوجيات الطاقة داخل الإتحاد
6. الرفع من القدرة الإنتاجية للطاقة في الإتحاد الأوروبي
7. رفع مستوى التنسيق ين السياسات الوطنية في مجال الطاقة والتفاوض بصورة موحدة
8. السعي من أجل تنويع الإمدادات الخارجية والبنية التحتية المرتبطة بها

ومع إندلاع الحرب الروسية على أوكرانيا في الرابع والعشرين من عام 2022 وما صاحبها من إرتفاع كبير لأسعار الطاقة في الأسواق العالمية ، وإستخدام روسيا لسلاح الطاقة في مواجهة العقوبات المسلطة عليها وجدت دول الإتحاد الأوروبي نفسها مضطرة للإسراع في البحث عن مصادر بديلة للطاقة الروسية حيث أطلقت المفوضية الأوروبية في الثامن من شهر مارس عام 2022 حملة إعادة تزويد أوروبا بالطاقة **REPowerEU** والتي تهدف لجعل أوروبا مستقلة عن الوقود الأحفوري الروسي قبل عام 2030، من خلا ل :

- تعزيز إستخدام الطاقة المتجددة
- تقليل إجمالي إستهلاك الطاقة
- تنويع مصادر الطاقة. [1]

فقد قام الإتحاد الأوروبي بتوجيه البوصلة نحو دول الشرق الأوسط خاصة قطر التي تعتبر من أكبر الدول المنتجة للغاز المسال في العالم، إضافة دول شمال إفريقيا وفي مقدمتها الجزائر، بالإضافة إلى الولايات المتحدة الأمريكية، كما توصلت لإتفاق بزيادة إمدادات الغاز مع إسرائيل ومصر، وتعزيز التعاون مع النرويج ومحادثات مع أذربيجان.

[1] The European Commission’s priorities, European Commission , Date of access : 26/04/2024, on the link ;
https://bit.ly/4c4CbiV : https://bit.ly/4c4CbiV

المطلب الثالث: التوجه إلى منطقة قزوين

يقع بحر قزوين في القطاع الغربي من القارة الآسيوية، ويعتبر أكبر بحر مغلق في العالم، تحده شمالا مدينة" **أستراخان**" **Astrakhan** الروسية وجنوبا مدينتي "**أستارا**" **Astara** و"**بندر أنزالي**" **-Bandar e Anzali** الإيرانيتين أما الجهة الشرقية مدينة "**أكتاو**" **aktau** الكازاخستانية ومدينة "**تركمانباشي**" **Türkmenbaşy** التركمانستانية، ومن الناحية الغربية فتحده مدينة "**باكو**" **Baku** الأذربيجانية ، تبلغ مساحته حوالي 360 ألف كيلو متر مربع، ، بطول يقدر بـ 1200 كيلو متر وعرض يصل لـ300 كيلو متر، ويبلغ أقصى عمق له ما يقارب 1023 مترا[1].

وإلى جانب موقعه الجغرافي الإستراتيجي، يتميز بحر قزوين بتوفره على كميات كبيرة من إحتياطات النفط والغاز الطبيعي، ما جعله يحظى بمكانة جيوسياسية هامة، ومحورا إستراتيجيا هاما سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي، خاصة وأن الدول المحاذية لبحر قزوين (جمهوريات آسيا الوسطى: كازاخستان، تركماستان، أوزبكستان، قرغستان، طاجاكستان) والتي تعتبر من كبار منتجي الطاقة، ما تسبب اشتداد التنافس بين القوى الكبرى خاصة تلك التي تفتقر للمخزون الطاقوي لتسيير شؤونها الداخلية وعلى راسها دول الإتحاد الأوروبي[2]

وحسب تقديرات وكالة الطاقة الدولية فإن بحر قزوين يحتوي على:

- من 6 إلى 7 % من الإحتياطات العالمية من الغاز، بإحتياطات مؤكدة **Proven Reserves** تقدر بـ9.2 تريليون متر مكعب
- من 1.5 إلى 4 % من الإحتياطات العالمية من النفط بإحتياطات مؤكدة تقدر بـ 40،15 مليار برميل[3]

[1] حمادوش أمال، دحماني ليزة، مرجع سابق، 96

[2] وليد شملال، دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014)، 16- 18..

[3] أمال عربيد، نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة، مجلة العامل 526 (2013)،81

كما تحتوي منطقة بحر قزوين على إحتياطيات هائلة من البترول والغاز، وتقدر إحتياطات الغاز الطبيعي المؤكدة في أذربيجان وتركمانستان وكازاخستان بـ 240 تريليون قدم مكعب، فيما تقدر إحتياطات النفط الكلية بـــ 213 بليون برميل .

الشكل رقم 02 :الموقع الجغرافي لبحر قزوين

المصدر: بحر قزوين، الجزيرة الاخبارية، 2015/05/13، تاريخ الاطلاع: "2024/04/13، على الرابط: https://bit.ly/4bBVn7X

الجدول رقم 06: إحتياطات وإنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط والغاز

الدولة	النفط		الغاز	
	الاحتياطي (برميل)	**الانتاج** (برميل/سنويا)	**الاحتياطي** (قدم مكعب)	**الانتاج** (قدم مكعب/سنويا)
أذربيجان	33 بليون	320 ألف	40 تريليون	200 بليون
كازاخستان	100 بليون	800 ألف	150 تريليون	1.4 بليون
تركمانستان	80 بليون	160 ألف	50 تريليون	1.6 بليون
المجموع	**213 بليون**	**مليون و280 ألف**	**240 تريليون**	**203 بليون**

المصدر: حمادوش أمال، دحماني ليزة، مرجع سابق، 99

رغم التباين حول الإحتياطات المقدرة من النفط في بحر قزوين إلا أن إحتياطات الغاز الطبيعي في أذربيجان وأوزبكستان وتركمنستان وكازخستان تبلغ أكثر من 236 تريليون قدم متر مكعب أي أكثر من 60 مليون برميل، ونلاحظ أن كازخستان تضاعف إنتاجها الى1.4 بليون عام 2000، ومن المتوقع

أن تعرف نموا مطردا بالتوسع بخطوط الأنابيب للحزب الشيوعي الصيني، وتعتبر كازخستان حسب الشكل القوة الطاقوية الرائدة في أسيا الوسطى[1]

إن إنتاج المنطقة سيمثل حوالي و5% من الإنتاج العالمي من البترول، و10 %تقريبا من إجمالي البترول المنتج خارج أوبك، ويتضح لنا حجم إحتياطيات النفط والغاز وحجم الإنتاج في دول آسيا الوسطى قزوين

أذربيجان: تشير التقديرات إلى إحتياطي من النفط مقداره 33 بليون برميل ونحو 40 تريليون قدم مكعب من الغاز، وتنتج أذربيجان يوميا من النفط نحو 320 ألف برميل وسنويا من الغاز نحو 200 بليون قدم مكعب.

كازاخستان: لدى كزاخستان إحتياطي من النفط مقداره 100 بليون برميل، ومن الغاز مقداره 150 تريليون قدم مكعب، أما إنتاج النفط فلا يزيد عن 800 ألف برميل يوميا.

تركمانستان: تمتلك تركمانستان إحتياطيا من النفط يزيد مجمله عن 80 بليون برميل، ومن الغاز ما يزيد عن 50 تريليون قدم مكعب، أما إنتاج النفط فيبلغ نحو 160 ألف برميل يوميا، ويزيد إنتاج الغاز السنوي عن 1.6 بليون قدم مكعب.

روسيا: تبلغ التقديرات الأولية للإحتياطي نحو 17 بليون برميل، ولا توجد تقديرات لإنتاج أو إحتياطي الغاز الطبيعي في القطاع القزويني التابع لروسيا.

إيران: تمتلك إيران إحتياطيا ضخما من الغاز الطبيعي يعادل نحو 15% من الإحتياطي أما حقولها النفطية في بحر قزوين فتشير التقديرات الأولية إلى إحتياطي من النفط العالمي، مقداره 15 بليون برميل ومن الغاز مقداره 11 بليون قدم مكعب[2]

- حوض قزوين وأسيا الوسطى:

إن منطقة آسيا الوسطى كانت ولا تزال كما وصفها الجغرافي البريطاني السير **هالفورد ماكيندر** جزءا من قلب الأرض"، ومن يسيطر عليها يسيطر على العالم، حيث تمتلك إحتياطات النفط والغاز بعد تفكك الإتحاد السوفياتي وأصبحت هذه المناطق جذابة للدول الغربية، وأصبحت منطقة قزوين على رأس

[1] أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني ،2014، تاريخ الاطلاع ، 2024/04/06 على الرابط : https://bit.ly/3xbLnmN

[2] مصطفى دسوقي كسبة، ثروات آسيا الوسطى- قزوين من البترول والغاز، مركز الحضارة للدراسات السياسية 05، (2004)، 956-955.

الإهتمامات الغربية (الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي) وأهم ما يميز هذه المنطقة جغرافيتها السياسية التي تتمتع بها، فهذه الميزة لها دلالة كبيرة لأمن الغرب أكثر من كونها مخزون للطاقة، حيث تقع منطقة قزوين في قلب أوروبا الآسيوية لذلك فمن مصلحة الغرب ألا تسيطر دولة من الدول الإقليمية وتصبح لها الهيمنة في المنطقة[1].

خط أنابيب باكو –تبليسي – جيهان (BAKU-Tiblissi-Gyhan (TBC:

في سياق التحول الإستراتيجي في أوروبا، برزت منطقة البحر الأسود وبحر قزوين كمنطقة ذات أهمية إستراتيجية لأمن وإستقرار أوروبا على المدى الطويل، والطاقة عامل أساسي في تحقيق الأمن والإستقرار على المدى الطويل، فظهرت حاجة أوروبا إلى مستوى أكبر من التكامل مع منطقة البحر الأسود وبحر قزوين لتلبية إحتياجاتها الأمنية السياسية والإقتصادية، فجاء مشروع **خط أنابيب باكو – تبليسي – جيهان** يكون ممونا لمعظم المصافي الأوروبية.

ويعتبر **خط أنابيب باكو –تبليسي – جيهان** من أهم الخطوط النفطية عالميا، وهو ثاني أطول خط في العالم، ويمتد في منطقة أسيا الوسطى–القوقاز والمتوسط حيث يربط أذربيجان بتركيا عبر جورجيا ويقوم بنقل النفط الخام لأذربيجان من بحر قزوين، وتشير التقديرات إلى إمتلاكه لإحتياطي مؤكد من الغاز بقينة 170 تريليون قدم مكعب، في حين يتراوح الإحتياطي المؤكد للنفط بين 18 و 34 مليار برميل، ويقدر الإحتياطي المحتمل من النفط بـ270 مليار برميل، تبلغ قدرة الخط في توزيع النفط إلى مليون برميل يوميا، وقد تم إنجاز **خط أنابيب باكو –تبليسي – جيهان** في ماي 2005 بتكلفة تجاوزت أربعة مليارات دولار وقد إستغرقت مدة إنجازه أكثر من 10 سنوات بمساعدة أميركية، وتم تحديد مساره جرى تحديده ليتفادي المرور عبر روسيا.

[1] يزن عوض أحمد الوردات، علاقة روسيا الإتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الدراسات (رسالة ماجستير، جامعة الأردن، 2011)، 26.

الشكل رقم 03: خط أنابيب باكو - تبليسي -جيهان

Source: Hamish Macdonald, Georgia's crucial 'energy corridor', date of quotation:13/04/2024, on the website: https://www.aljazeera.com/news/2008/8/20/georgias-crucial-energy-corridor

خط أنابيب غاز نابوكو pipeline Nabucco:

هو خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من تركيا إلى النمسا، عبر بلغاريا، رومانيا والمجر للإشتراك في المشروع وهي شركة **(أو إم في OMV)** النمساوية، **(ترانس غاز TRANS GAZ)**، **(بوتاش BOTAŞ)** التركية ، **(إم أو إل MOL)** المجرية الرومانية و**(بلغار غازBULGAR GAZ)** البلغارية قبل ان تنضم شركة (آر دبليو آي **RWE)** الألمانية في فيفري 2008 لتصبح سادس مساهم في المشروع.

ويعتبر خط أنابيب **غاز نابوكو** من المشاريع الرئيسية ضمن إستراتيجية أمن إمدادات الغاز في الإتحاد الأوروبي، وقد عزز أمن خلاله الإتحاد الأوروبي إلتزامه مع **تركمانستان** من أجل تأمين إمدادات الغاز، وهو ما يعتبر قوة دافعة وراء مشاركة الإتحاد الأوروبي[1]

ويبلغ طول هذا الخط ما يزيد عن 3300 كلم ويمر عبر، تركيا، بلغاريا، رومانيا، والمجر إلى أن ينتهي في النمسا، ويهدف إلى نقل الغاز من وسط آسيا والشرق الأوسط شرقا إلى السوق الأوروبية، بطاقة سنوية تقدر بـ31 مليار متر مكعب، وهو ما يمثل حوالي 5% من إستهلاك الإتحاد الأوروبي.

[1] أمال حمادوش، ليزة دحماني، مرجع سابق، 102

الشكل رقم 04: خط أنابيب غاز نابوكو

Source: Nabucco gas pipeline, bankwatch network , date of publication, date of quotation:13/04/2024, on the website: https://bankwatch.org/project/nabucco-gas-pipeline

خط أنابيب (نابكو – تبليسي – أورزروم) Baku–Tbilissi–Erzurum Pipeline

ويسمى كذلك خط أنابيب غاز جنوب القوقاز **South Caucasus Pipeline** وهو خط أنابيب غاز طبيعي يمتد من حقل "شاه دنيز" للغاز **Shah Deniz Gas Field** في القطاع الأذربيجاني من بحر قزوين إلى تركيا، أنجز في ديسمبر 2006، بهدف نقل الغاز من أذربيجان إلى تركمنستان إلى أوروبا عن طريق تركيا، ويسير الخط بالتوازي مع خط أنابيب باكو –تبليسي – جيهان للنفط[1].

[1] Paul Belkin, ibid,15.

الشكل رقم 05: خط أنابيب (نابكو– تبليسي – أورزروم)

Source: TRANS CASPIAN RESOURCES, INC (TCRI) , date of publication, date of quotation:13/04/2024, on the website: transcaspianresources.us/south-caucasus-pipeline

المطلب الرابع: التوجه نحو إستعمال الطاقات المتجددة

تعتبر الطاقات المتجددة مثل الطاقة الشمسية، طاقة الرياح، الطاقة الكهرومائية، والبحرية، والطاقة الحرارية الأرضية، وطاقة الكتلة الحيوية، والوقود الحيوي بدائل جيدة للوقود الأحفوري حيث أنها تتميز بوفرتها وتكلفتها المنخفضة، كما أنها تساهم في تقليل إنبعاثات الغازات المسببة للإحتباس الحراري، فضلا عن أنها تسهم في تنويع إمدادات الطاقة وتقليل الإعتماد على أسواق الوقود الأحفوري.

ويعود إهتمام أوروبا بالطاقات المتجددة إلى سبعينيات القرن الماضي والتي عرفت أزمات الطاقة عامي 1973 و1979عدة برامج وخطط لتطوير حلول الطاقة المتجددة، لكنها لم تكتمل بسبب عودة الإستقرار إلى أسواق النفط خلال فترة الثمانينات.

وفي عام 1997 عاد الإهتمام مجددا بموضوع الطاقات المتجددة من أجل تقليل الإعتماد على مصادر الطاقة التقليدية المهددة بالزوال ومواجهة التهديدات البيئية والتطورات الإقتصادية التي تتزايد يوما بعد يوم، وظهر ذلك من خلال الكتاب الأبيض الذي نشرته المفوضية الأوروبية والذي رسم إستراتيجية طويلة المدى من أجل الوصول خلال 2010 إلى نسبة 12% من الطاقات المتجددة، وفي عام 2008 تم رفع الهدف المستقبلي ليصح الوصول لنسبة 20% عام 2020، ليتم رفعه عام 2018 إلى 32% بحلول عام 2030.

ويعرف إستهلاك الطاقات المتجددة من طرف دول الإتحاد الأوروبي إرتفاعا مستمرا، فمن 4.05 إكساجول **Exajoules** إستهلكت عام 2016، إرتفع الإستهلاك بنسبة 46% حيث وصل إلى 5.92 إكساجول عام 2016، ليصل عام 2021 إلى 8.91 إكساجول مسجلا إرتفاع بنسبة 50% مقارنة بعام 2016، و120 % مقارنة بعام 2006، وهو ما يظهر توجه الإتحاد الأوروبي نحو الطاقات المتجددة[1].

وقد بلغت نسبة إستهلاك الطاقات المتجددة 41 % من إجمالي إستهلاك دول الإتحاد الأوروبي للطاقة متجاوزة نسبة إستهلاك الطاقات التقليدية (الوقود الأحفوري الصلب، الغاز والنفط)، وهي نسبة معتبرة بالمقارنة مع باقي أنواع الطاقة (أنظر الشكل رقم 02).

[1] bp Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition, p43

كما نجحت سياسة التوجه نحو الطاقات المتجددة في تخفيض واردات الوقود الأحفوري بمقدار 16 مليار دولار في عام 2015، ومن المتوقع أن يصل إلى 58 مليار يورو في عام 2030 وهو ما يظهر الدور الرئيسي الذي يمكن أن يلعبه قطاع الطاقة المتجددة في إقتصاد الإتحاد الأوروبي.[1]

الشكل رقم 06 : نسب إستهلاك دول الاتحاد الأوروبي لمختلف أنواع الطاقة سنة 2021

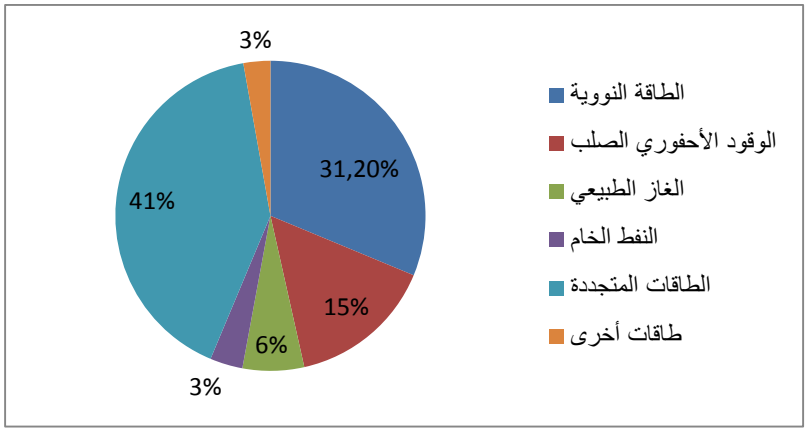

المصدر: من اعداد الباحث بناءا على الإحصائيات المأخوذة من:

Commission Européenne : EU Energy in figures, Statistical Pocketbook 2023

[1] شراف عقون، كافي فريدة،" الطاقات المتجددة كبعد استراتيجي للسياسة الطاقوية الجديدة في الوطن العربي دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية01 ، (2007)، 315

المبحث الثالث: تحديات الأمن الطاقوي لدول الإتحاد الأوروبي

يقوم الأمن الطاقوي الأوروبي على مجموعة من الركائز الأساسية والتي تتمثل في:

- ضمان إستمرار تدفق إمدادات الطاقة على إختلاف أنواعها ومصادرها
- المصادر الموثوقة للطاقة (شمال إفريقيا، منطقة الخليج وأمريكا اللاتينية).
- ضمان أسعار مناسبة ومستقرة من أجل نمو إقتصادي مستمر
- الحفاظ على الأمن البيئي من خلال الحد من الإنبعاثات الغازية وكذا ترشيد إستغلال الموارد الباطنية خاصة المياه الجوفية.[1]

يواجه الإتحاد مجموعة من التحديات التي تهدد أمنه الطاقوي والتي سنتطرق إليها في هذا المبحث

المطلب الأول :نقص الإنتاج المحلي للطاقة وعدم موثوقية موردي الطاقة

يعاني الإتحاد الأوروبي من نقص كبير في الإنتاج المحلي للطاقة (النفط والغاز الطبيعي والفحم) في مقابل إرتفاع حجم استهلاكه منها، الأمر الذي أدى إلى زيادة طلبها على المصادر الطاقوية ما يهدد هذه الدول من أزمة طاقوية في المستقبل القريب.

ويقدر إحتياطي النفط الأوروبي بـ 0.5 % من إجمالي الإحتياطي العالمي وما تم إنتاجه لم يتجاوز 2.7% في حين أن حجم الإستهلاك الكلي وصل إلى ما يقارب 22.3% من إجمالي الإستهلاك العالمي الذي قدر بـ 68.1% أما الغاز الطبيعي فقد قدّر إحتياطه 1.6% من إجمالي الإحتياطي العالمي ووصل حجم إنتاجه داخل الإتحاد الأوروبي 6.2 لكن حجم الإستهلاك وصل الى16.2 % من إجمالي الإستهلاك العالمي للغاز الطبيعي الذي وصل في مجموعه إلى62.6% ومن خلال ذلك نجد أن الإتحاد الأوروبي من كبار مستهلكي الطاقة في العالم في ظل إنتاج محلي ضعيف جدا[2].

فمع إنشاء سوق الطاقة الداخلية في عام 1993 صار من الضروري تكييف المعايير الوطنية من حيث السلامة ونظام الضرائب والوصول إلى العقود العامة والمعايير التقنية، فقد نصت "معاهدة **ماستريخت**" على الترابط والتشغيل البيني لشبكات توزيع الطاقة في أنحاء أراضي الإتحاد الأوروبي بما

[1] نوح غريب، "الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية"، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية 02، (2021)، 16

[2] Commission Européenne : EU Energy in figures, Statistical Pocketbook 2023

بات يعرف بشبكات عبر أوروبا **"European Transport Networks "TEN**، ومنذ إعتماد معاهدة لشبونة" نهاية عام 2010 ، تم وضع المبادئ التشغيلية لسياسة الطاقة بموجب المادة "194" من معاهدة عمل الإتحاد الأوروبي (**TFEU**)، وفيما يتعلق بالطاقة النووية السليمة، من قبل المعاهدة المؤسسة للجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (**EAEC** أو **Euratom**) ، والتي هدفت إلى :

- تشجيع البحث ونشر المعلومات التقنية.
- وضع معايير سلامة موحدة لحماية العاملين في القطاع.
- تشجيع البحوث وضمان إستخدام المواد النووية لأغراض سلمية.

وقد وضع قادة دول الإتحاد الأوروبي عام 2001 الورقة الخضراء **green paper** والذي يتضمن كفلسفة توجيهية لدول الإتحاد من خلال الإعتماد على كل السوق العالمية للطاقة وعدم التركيز بشكل كبير على الأصل الجغرافي أو الوطني للواردات النفطية والطاقوية، كما تم إنشاء **إتحاد طاقوي أوروبي European Energy commuant** والذي يمثل فضاء أوروبيا مشتركا في مجال الطاقة يضع أحكاما مشتركة يستند لها الإتحاد في اتفاقياته مع دول المصدرة للطاقة[1].

وإعتمد الإتحاد الأوروبي من أجل تنويع مصادر واردات الإتحاد الأوروبي وعدم التركيز على دول معينة على ثلاث سياسات منفصلة ومترابطة وهي:[2]

- أولوية خلق آليات داخلية من أجل ضمان استدامة أمن إمدادات الطاقة،
- توحيد الجهود الطاقوية من خلال سياسة خارجية وأمنية مشتركة
- تطوير سياساتها الداخلية والخارجية من أجل تحقيق حماية لبنيتها التحتية الحيوي

ويمثل توفر الطاقة وسعرها أكبر التحديات الموجودة في حالة التبعية الكبرى للواردات، فالحصول على هذه الموارد وأسعار الوقود المستورد يمكن أن يتأثر بفعل التغيرات السياسية والإقتصادية للدول الموردة والتي بإستطاعتها أن تزيد من سعر وقودها أو تخفيض الإمدادات الأمر الذي يهدد بوجود الإنقطاعات خاصة وأن عدم الإستقرار في الأسعار يمكن أن يتسبب أزمات إقتصادية كبير في الدول المستهلكة .

[1] لطفي مزياني، مرجع سابق، 84-86

[2] Ylber Sela, Bekim Maksuti , "Challenge of the European Union’s Energy Security Approach", Academicus International Scientific Journal, (2015), 106

وبالرغم من نقص الإنتاج المحلي للطاقة والتبعية العالمية للخارج فالإتحاد الأوروبي يتمتع بمزايا جغرافية تمنحه الفرصة لتنويع مصادر إمداداته الطاقوية تقلل من تداعيات هذه التبعية نظرا لقربه الجغرافي لمختلف المنتجين.

فموقعه قريبا من روسيا والنرويج المنتجين الرئيسيين للطاقة، يمكنه من الوصول بسهولة إلى المصادر عن طريق دولتي تركيا وأوكرانيا مما يسهل على دول الإتحاد الحصول على إحتياطات بحر قزوين، آسيا الوسطى، الشرق الأوسط، بالإضافة إلى إمكانية الوصول إلى إحتياطات كل من البحر المتوسط وشمال إفريقيا وهو ما يمكنه من تجنب التبعية الكبيرة لمنظمة الأوبك **OPEC** وإختيار المصدر الموثوق والأكثر أمنا.

كما يمثل عدم موثوقية موردي الطاقة واحد من التحديات التي تواجه الإتحاد الأوروبي، فعديد الدول التي تمونه على غرار إيران، العراق، نيجيريا، ليبيا وأندونيسا تعاني في حلالات عدم الإستقرار الدائم والكثير من المشاكل سياسية والإقتصادية والتي تؤدي في كثير من الأحيان إلى عرقلة وإنقطاع الإمدادات، فضمان الإستقرار الداخلي الكلي في هذه الدول أمرا صعبا، ولهذا يشكل إستيراد النفط والغاز منها خطر كبيرا .

وتمثل كل من روسيا والنرويج، دول شمال إفريقيا، دول الخليج الشرق الأوسط، الموردين الأساسيين للإتحاد الأوروبي، والذي يركز كذلك على مصادر طاقة بحر قزوين وآسيا الوسط، كما أن فالدول التي تملك إحتياطات طاقوية كبيرة على غرار روسيا ودول منظمة الأوبك، ورغم أنها لا تمثل قوة سياسية على الساحة الدولية، لكن إمتلاكها لهذه الإحتياطات من النفط والغاز يجعلها لاعبا أساسيا ورقما صعبا على الأجندة الدولية ويمنحها قوة التأثير على عملية إتخاذ القرارات على البلدان المستهلكة.[1]

وتلعب روسيا والنرويج دورا بارزا في المنطقة، بالنظر إلى إمتلاكها النسب الأكبر في الواردات الطاقوية الإجمالية، الأمر الذي يجعلهما من أقوى اللاعبين في المجال الطاقوي، وهو ما يمثل تهديدا للأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي، فالدواتين تسيطران على الواردات الأوربية، تبلغ حصة روسيا ما يقارب 60% من الغاز الطبيعي وهي النسبة التي من المتوقع أن تصل إلى 90 % في حدود 2030 ، في حين تصدر النرويج ما نسبته 22 % من وارداتها، وهي النسبة التي يعتبرها الإتحاد الأوروبي مخلصا

[1] نوح غريب، مرجع سابق ، 18

له من كماشة شركة "**غازبروم**" الروسية والتي إن تمكنت من التحكم الكلي في وارداتها فغنها التي ستملي عليهم قواعد لعبة الغاز.

كما أن إتفاق هذان البلدان على سياسة طاقوية موحدة سيصعب على الإتحاد الأوروبي التحرر من السيطرة الروسية وتقليل البدائل حول تنويع مورديه، خاصة وأن النرويج الدولة الأكثر موثوقية بالنسبة لدول الإتحاد بإعتبارها أحد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة، وتملك قطاع طاقة شفاف ومستقر وموثوق.

من جهة أخرى، وعلى الرغم من أن الدول المنتجة ليست موثوقة، إلا أن للإتحاد الأوروبي مصدرا موثوق ومستقر بشكل كبير وهو دولة النرويج، بإعتبارها أحد أعضاء الوكالة الدولية للطاقة **IEA** كما أنها تمتلك قطاع طاقة شفاف، مستقر وموثوق، إضافة إلى أن الترابط بين الغاز النرويجي وسوق الكهرباء الأوروبي من شأنه أن يقوي الحوار ما بين النرويج والإتحاد الأوروبي[1].

لذلك فإن المخاوف بشأن إستقرار وموثوقية موردي الطاقة هو واحد من بين التحديات الرئيسية في أمن الإمدادات والتي يواجهها الإتحاد الأوروبي، الذي يسعى إلى زيادة أعداد البلدان المنتجة الموثوقة كإحدى الأهداف التي يسعى إليها لضمان أمنه الطاقوي[2].

[1] أمال حمادوش، ليزة دحماني، مرجع سابق، 74

[2] نفس المرجع، ص 75

المطلب الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة ومشاكل البنية التحتية للطاقة

يعتبر موضوع توحيد سياسة الطاقة في الإتحاد الأوروبي من أصعب القضايا التي تواجه التجربة التكاملية الأوروبية خاصة مع عمليات التوسيع الذي عرفه الإتحاد بضم دول أخرى إليه، وهو التوسيع الذي يزيد من تعقيد هذه العملية، حيث أن معظم الفواعل الرئيسية من الدول الأعضاء وجماعات المصالح ترفض وجود سلطة فوق وطنية في قطاع الطاقة، وبالتالي ضد وجود سياسة طاقوية مشتركة.

فالتقسيم بين دول شرق و دول غرب أوروبا، وكذلك بين القوى الرئيسية للإتحاد الأوروبي تشكل عائقا أمام الوصول إلى إستراتيجية مشتركة على نطاق أوروبا، فالدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي تركز بشكل أساسي على مصالحها ومنافعها القومية، فالمصالح الوطنية تسبق مصالح الإتحاد فكل دولة أوروبية تنظر إلى سياسة الطاقة كجزء لا يتجزأ من أمنها القومي، وبالتالي من غير الممكن أن تخضع لحلول مشتركة، وتفضل دول الإتحاد التوقيع الفردي على الإتفاقيات الثنائية مع موردي الطاقة بدلا من وضع إستراتيجية موحدة في إطار الإتحاد الأوروبي.[1]

كما يعتبر قطاع الطاقة قطاعا حساسا تؤثر فيه جماعات المصالح والتي تتشكل من الشركات الأجنبية والجمعيات، بالإضافة الإتحادات التي تشكلها معظم شركات الطاقة على غرار: الأوروغاز **Eurogas**، اليوروبية **TheEuropia**، و**The CEPCEO**، هذه الجماعات تلعب دورا هاما جدّا في عملية صناعة القرار لاسيما فيما يتعلقّ بسياسة الطاقة الموحّدة، والتالي فهم يملكون القدرة على التأثير على حكوماتهم الوطنية وإجبارها على إتخاذ قرارات بما يتوافق مع مصالحهم.

وبالتالي فإن مصالح الجماعات المعنية التي تؤثر على هذه المبادرات بشأن هذه السياسات في مجال الطاقة بالإضافة إلى المصالح القومية كلها تقف ضد تحقيق سياسة طاقوية مشتركة، كما أن سيطرة روسيا على الإمدادات الطاقوية لدول الإتحاد الأوروبي كانت عائقا أمام صياغة سياسة طاقوية أوروبية موحدة إتجاهها.

ورغم إقتراح تحقيق تقدم نوعي في سياسة الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات البديلة والمتجددة بغرض الوصول إلى سياسة أوروبية متكاملة للربط بين قضيتي أمن المناخ وأمن الطاقة، إلا أن ذلك لم

[1] Janne Haaland Matlary, Energy Policy in the European Union (london : Macmillan Education, 1997), 60

يكن عاملا في توسيع التعاون في المسائل الطاقوية والذي يظل مركزا على حماية المصالح الوطنية عوضا عن حماية مصالح أوروبا المشتركة.

وأصبح هدف زيادة نسبة إستعمال الطاقة المتجدّدة من الإستهلاك الإجمالي للطاقة قضية جدالية بسبب المصالح المختلفة للدول الأعضاء ذلك أن إرتفاع نسبة زيادة سهم الطاقة المتجدّدة سيزيد في إنتاج الكهرباء، وهو ما تعتبره الدول الأعضاء التي تعتمد في إنتاج الكهرباء على الطاقة النووية والفحم على غرار فرنسا، فنلندا، المجر، بولندا، بولونيا وجمهورية التشيك تهديدا لها.

كل هذه الإختلافات والتعارضات تبقى عائقا أمام إتباع سياسة طاقوية مشتركة في الإتحاد الأوروبي، رغم كونها ضرورة لا يمكن الإستغناء عنها من أجل ضمان أمن الإمدادات الطاقوية.[1]

كما يعاني الإتحاد الأوروبي من مشاكل في البنية التحتية والتي تحول دون نجاح مشروع السوق الداخلية للغاز و الكهرباء، فلا تمثل تجارة الكهرباء العابرة للحدود من الكهرباء في الإتحاد الأوروبي فقط تمثل7% من إجمالي إستهلاك الكهرباء في 2000 وإنخفاض مستوى القدرة على الربط البيني، عدد الدول الأعضاء التي تقيد فوائد فتح الأسواق، حيث تسجل بعض الحدود إختناقات في قطاع الكهرباء على غرار الحدود بين الدنمارك وألمانيا، وبين فرنسا وإسبانيا، وكذا بين اليونان وأيرلندا كما تعاني سوق الغاز من عديد المشاكل وعدم توفر مناخ ملائم، حيث أن شيكات الغاز الأوروبية مفككة ومقطعة بسبب قلة من التعاون بين الدول الأعضاء لتحسين هذه الشبكات لتفادي التعطل المحتمل للإمدادات، فهناك حاجة ماسة إلى إستثمارات نوعية في البنية التحتية لنقل الغاز[2].

[1] Gal Luft,anne korin , Energy security challenges for the 21 Century,(USA : Contemporary military, strategic, and security issues, 2009), 172

[2] European commission. directorate general for energy and transport, European energy infrastructure fighting congestion and building links (Luxembourg : Office for Official Publications of the European Communities 2002),112

المطلب الثالث: تحديات الحرب الروسية الاوكرانية

عرفت العلاقات الأوروبية الروسية توترا جيواستراتيجيا بعد الهجوم الروسي على أوكرانيا في الرابع والعشرين من فيفري 2022، وهذا ما وضع أوروبا أمام خيارات صعبة فيما يتعلق بإمدادات الطاقة "النفط والغاز الطبيعي"، وخصوصاً في ظل العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على قطاع الطاقة الروسي، فأوروبا محصورة بين محدودية المصادر الداخلية ومتطلبات نموها الإقتصادي وإستقرارها، وبين تحديات البحث عن البدائل، فقد أدت الحرب الروسية–الأوكرانية إلى زيادة في أسعار الطاقة خاصة الغاز وهو ما يهدد أمن الإمداد بالغاز في أوروبا، ويؤدي إلى إضعاف سعر الطاقة على مستويات غير مسبوقة.

وفي المقابل يطالب الأوروبيون بضرورة التخلص تدريجيا من التبعية لروسيا في مجال من الإعتماد على الغاز والبترول الروسي دعما لأوكرانيا وإحتراما للقيم الأوربية التي تدعوا للحفاظ على السلام والأمن في أوروبا[1]، حيث تعتمد أوروبا بشكل كبير على الغاز الروسي وتشير الإحصائيات إلى إستهلاك الإتحاد الأوروبي ما يقارب 400 مليار متر مكعب من الغاز عام 2021 ، بلغت حصة روسيا منها 155 مليار متر مكعب وهو ما يمثل حوالي 45 %، وتعد ألمانيا وإيطاليا أكبر المستوردين الأوربيين للغاز الطبيعي الروسي، وتليهم إقتصادات بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك والمجر والنمسا.[2]

فقد سعى الإتحاد الأوروبي من أجل إقامة شراكة إستراتيجية مع الطرف الروسي بهدف ضمان أمن الإمدادات الطاقوية، لكن واجهت هذه الشراكة عديد العقبات والتحديات والتي من أبرزها:

- مخاوف الولايات المتحدة الأمريكية من التأثيرات المتزايدة للهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي، لا سيما الدور الذي تلعبه شركة "**غازبروم**" **GAZPROM الروسية** في البنية التحتية للطاقة في الإتحاد الأوروبي، وإستخدام روسيا للنفط والغاز كسلاحً إستراتيجيً لبسط النفوذ على الساحة الأوروبية .
- التنافس الروسي الأمريكي من أجل السيطرة على شبكات أنابيب النفط والغاز المتجهة إلى السوق الأوروبية، ومحاولة الولايات المتحدة الأمريكية خلق مشاريع خطوط أنابيب منافسة للخطوط الروسية

[1] نهلة الخطيب، تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية : الحرب الروسية– الأوكرانية " نموذجاً " ، المركز الديمقراطي العربي ، تاريخ الاطلاع : 2024/04/02 ، على الرابط https://democraticac.de/?p=84622:

[2] بلال ضياء الدين، هادية يحياوي، "رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني2، (2023)،334–333

على غرار خط **نابوكو pipeline Nabucco** وخط **باكو–تبليسي–جيهان Baku–Tbilisi–Ceyhan pipeline** ، والتي تعتبر من أخطر التحديات التي تواجهه أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية.

- كما يبرز تحدي الحرب الروسية الأوكرانية، بإعتبار أوكرانيا دولة عازلة بين روسيا وأوروبا يمر عبرها ما يقارب 80 % من إمدادات الطاقة الروسية إلى أوروبا، حيث تسبب الحرب الدائرة بين روسيا وأوكرانيا في حدوث إضطرابات في إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا بالإضافة إلى تذبذبات في الأسعار، مما أدى إلى زيادة الأمننة في الخطابات الرسمية الأوروبية حول الطاقة.[1]

وتسعى دول الإتحاد الأوروبي إلى تقليل الإعتماد على مصادر الطاقة الروسية، وصولا إلى الإستغناء عنها في عام 2027، من خلال سلسة الإجتماعات على أعلى المستويات لبحث كيفية تحقيق هذا الهدف، وصياغة سياسة الطاقة الأوروبية بصورة جديدة، رغم أنها تدرك أن التخلص من الهيمنة الروسية ليس بالأمر الهين، فيما قررت العديد من الشركات والمؤسسات الأوروبية تجميد إستثماراتها مؤقتا دون الإنسحاب النهائي من السوق الروسية كما فعلت شركة توتال **إنرجي Energies Total** الفرنسية التي قامت بتو قيف جميع مشترياتها من النفط الروسي في السوق قصيرة الأجل إحتجاجاً على العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا.

وقد أظهرت الحرب الروسية الاوكرانية تباين الموقف الأوروبي من التحدي الروسي وعدم الإنخراط الكامل في تطبيق العقوبات الأمريكية خاصة في مجال الطاقة نظراً لكونه يعتمد في أكثر من ثلث إستهلاكه على روسيا، ويبرز هذا من خلال تصريح المستشار الألماني **أولاف شولتس Olaf Scholz** عقب" **قمة فرساي**" أن أوروبا تعمدت إستثناء إمدادات الطاقة الروسية من العقوبات لأن ذلك سينعكس بشدة على إقتصاد الدول الأوروبية.[2]

ويبدو أن الإستغناء عن الغاز الروسي الذي يشكل 40% من إجمالي واردات الطاقة الأوروبية غير ممكن حالياً سيستغرق سنوات، وبالتالي ستواجه دول الإتحاد الأوروبي أزمة حقيقية وإنقسام حول السرعة التي ستنتهي بها الإعتماد على إمدادات الطاقة الروسية، فأمن الطاقة الأوروبي أصبح مرتبط

[1] نهلة الخطيب، مرجع سابق

[2] عمر الشوبكي ، الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، تاريخ الاطلاع : 2024/04/02، على الرابط : https://acpss.ahram.org.eg/News/17435.aspx

بترتيبات الطاقة الروسية وفقاً للإعتمادية المتبادلة، فحاجة أوروبا للطاقة الروسية تعادل أو تفوق رغبتها للحد من نفوذها، وهذه التحديات تدخل الطرفين بإشكالية تمس أمنهم وتؤكد على التكامل بينهم في مجال الطاقة[1].

[1] العيد محماني، مرجع سابق، 107

من خلال ما تقدم في هذا الفصل وصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ أفرزت التغييرات الكبرى التي صاحبت نهاية الحرب الباردة إعادة صياغة مفهوم للأمن يتكيف مع مستجدات البيئة الأمنية العالمية الجديدة، فكان إنتقال مفهوم الأمن من نطاقه الضيق إلى أبعاد جديدة في إطار تصور موسع شمل أبعاد أخرى كالأمن الإنساني، الأمن البيئي، والأمن الإقتصادي والأمن الطاقوي
- ✓ أخذ الأمن الطاقوي حيزا كبير من الإهتمام من طرف الباحثين في العلاقات الدولية على إختلاف توجهاتهم فكانت مساهمات بارزة أثرت الحقل وأزالت بعض اللبس عن مفهومه
- ✓ إهتمت الدول مصدرة للطاقة أو مستوردة لها بالأمن الطاقوي والذي أصبح فاعلا في رسم سياسات الدول الخارجية
- ✓ تبرز التجربة التكاملية الأوروبية كمثال ناجح في التكامل بعدما قطعت العديد من الأشواط ومرت بالعديد من الأحداث، لتنجح في تحقيق كتلة موحدة وسياسة خارجية مشتركة، وتسعى إلى تحقيق الوحدة والتكامل التام في جميع الميادين

الفصل الثالث

الحرب الروسية الأوكرانية

ومستقبل التجربة

التكاملية الأوروبية

عرفت التجربة التكاملية الأوروبية منذ بداياتها تأسيس جماعة الفحم والصلب في1952/06/23 وصولا إلى ما وصلت إليه اليوم من تكامل عديد الأزمات والتحديات، فمع أزمات الطاقة وأزمة وباء كوفيد 19 إضافة إلى إشكالية خروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي برز النقاش في كل مرة حول مدى قدرة هذا التكتل على الصمود ومواصلة التجربة.

ولعل من أهم الرهانات التي تواجه الإتحاد الأوروبي هو ضمان أمنه الطاقوي، خاصة مع التبعية الطاقوية التي يعاني منها الإتحاد الأوروبي بسبب افتقاره لموارد الطاقة المختلفة، تشكل الحرب الروسية– الأوكرانية الدائرة منذ 24 فيفري 2022 تحديا كبيرا للأمن الطاقوي الأوروبي بسبب الهيمنة الروسية على سوق الطاقة الأوروبي، حيث تعتبر موسكو الممون الأول بالطاقة للإتحاد الأوروبي الأمر الذي جعلها تستعمل ورقة الطاقة من أجل زيادة نفوذها في أوروبا بإعتبار أن أوكرانيا تمثل الإطلالة الروسية على أوروبا الشرقية.

وقد كان للحرب الكثير من التداعيات على الإتحاد الأوروبي، والذي سارع بدوره إلى إتخاذ إجراءات إستعجاليه من أجل مواجهة هذه التداعيات ومحاولة التخلص من الهيمنة الروسية وهو الأمر الذي أعاد إلى الواجهة الحديث هو مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية في ظل عجز هذه الإجراءات عن تحقيق أهدافها وعلى رأسها إجبار روسيا على إيقاف الحرب.

وسنحاول في هذا الفصل تسليط الضوء على آثار الحرب الروسية الأوكرانية على الإتحاد الأوروبي من خلال ثلاث مباحث كالتالي:

المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي

المبحث الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتجربة التكاملية الأوروبية

المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي

أدَّت الحرب الروسية الأوكرانية التي إندلعت في 24 فيفري 2022 إلى قلب معايير الأمن الأوروبي والعالمي التي سادت منذ نهاية الحرب الباردة وسقوط الإتحاد السوفياتي، وقد تزامنت الحرب مع بدء مرحلة التعافي من تبعات تفشي فيروس "كوفيد–19" الذي أثر على الإقتصاد العالمي بشكل كبير على مدار العامين السابقين للحرب، سرعان ما ظهرت آثار الحرب الروسية الأوكرانية على إقتصاديات دول الإتحاد الأوروبي وعلى قطاع الطاقة على وجه التحديد

المطلب الأول: إشكالية تذبذب الإمداد الروسي نحو أوروبا.

مع بداية العملية العسكرية الروسية ضد أوكرانيا سارع الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إلى جانب بعض الدول من بينها أستراليا وكندا واليابان، إلى إصدار حزمة من العقوبات ضد موسكو من أجل تقويض الأموال الروسية التي تعتمد عليها في تمويل عمليتها العسكرية، حيث لجأت هذه الدول إلى تجميد ما يقارب 70% من أصول البنوك الروسية وإستبعاد بعضها من نظام المراسلة الدولي بين البنوك "**سويفت**" **SWIFT** وفرض عقوبات على عدد من رجال الأعمال الروس المرتبطين بالكرملين، فضلا عن حظر إستيراد الذهب والماس من روسيا حظر تصدير التكنولوجيا التي تستخدمها روسيا في صناعة الأسلحة، ولم يستثنى قطاع الطاقة من العقوبات الغربية من خلال حضر واردات النفط والغاز الروسيين وفرض سقف لأسعار الغاز عند 180 يورو للميغاواط في الساعة والنفط الخام في حدود 60 دولارا للبرميل.

ولم تقف روسيا مكتوفة الأيدي أمام هذه العقوبات حيث ردت بخفض معدلات تصدير الغاز إلى أوروبا، وفرض التعامل بعملتها الوطنية " **الروبل**" وقطع الإمدادات عن الدول التي ترفض ذلك وهو ما أحدث تذبذبا في إمدادات الطاقة المتجهة إلى الإتحاد الأوروبي، حيث تمتلك روسيا شبكة من الأنابيب التي تستعملها في توريد الغاز الطبيعي إلى أوروبا جعلها تحكم قبضتها على السوق الأوربية، وقد عرفت معظم هذه الخطوط مشاكل وتذبذب في الإمدادات فاقمت من أزمة الطاقة في الإتحاد الأوروبي، وتتمثل هذه الأنابيب في:[1]

[1] محفوظ رسول، مرجع سابق، 21

❖ **السيل الشمالي 1: Nord Stream 1**

وهو أكبر خط أنابيب غاز روسي إلى أوروبا يبلغ طوله 1222 كم وهو أطول خط أنبوب غاز تحت البحر في العالم، حيث يعتبر شريان الغاز الرئيسي من روسيا إلى ألمانيا، بطاقة تمريرية تقدر بـ55 مليار متر مكعب سنويا، ويمتد هذا الخط المزدوج من مدينة " **ڤيبورك**" **Vyborg** الروسية وصولا إلى مدينة" **قرايفس والد**" **Geifswrald** الألمانية عبر بحر البلطيق.

وقد قامت روسيا في شهر جوان 2022 بتخفيض حجم إمدادات الغاز عبر الخط إلى أوروبا بنسبة 20 % حسب تصريحات المسؤولين الروس، قبل أن توقف الإمدادات كليا لعدة مرات منها خلال الفترة من 11 وحتى 21 جويلية 2022 ، ثم في 31 أوت من نفس السنة بسبب مشكلات الصيانة و نقص التوربينات إثر عقوبات التصدير التي فرضتها الدول الغربية ، مع اتهامات أوروبية لروسيا أن العمل متعمدا يهدف إلى إحداث تذبذب في سوق الغاز في أوروبا، وقد تعرض هذا الخط إلى التفجير في 26 سبتمبر 2022 ما أدى إلى تضرره و حدوث تسربات كبير للغاز ببحر البلطيق دون تحديد الجهة المسؤولة عن التفجير .[1]

❖ **السيل الشمالي 2: Nord Stream 2**

هو خط أنابيب مزدوج ، يبلغ طوله 1230 كم بنفس الطاقة التمريرية لخط **السيل الشمالي1** (55 مليار متر مكعب سنويا) ونفس المسار(من مدينة "ڤيبورك" الروسية و"قرايفس والد" الألمانية عبر بحر البلطيق) ، وإنتهت الأشغال الخط سنة 2021 لكن الحكومة الألمانية قد أوقفت إجراءات إعتماد تشغيله بسبب النزاع المتصاعد بين روسيا وأوكرانيا، وقد تضرر هو الآخر جراء التفجيرات التي حدثت بتاريخ 26 سبتمبر 2022 .[2]

❖ **خط أنابيب يامال–أوروبا**

ويبلغ طوله 4.196 كم، الخط تبلغ طاقته 33 مليار متر مكعب، وقد تم تشغيله في عام 2006، ويمتد من مدينة " **تورزوك** " **Torzhok** الروسية عبر بيلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا، ويمكن أن يعمل

[1] رانيا عاشوري، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي (2022 إلى يومنا هذا)، (مذكرة ماستر، جامعة تبسة،2023)، 65

[2] رانيا عاشوري، نفس المرجع،66

في الإتجاه المعاكس أيضا، ويمتد من روسيا عبر بيلاروسيا وبولندا إلى ألمانيا، وعمل في معظم الوقت في الإتجاه العكسي، أي في إتجاه الشرق منذ ديسمبر 2021، مرسلا الغاز من ألمانيا إلى بولندا.

31 وقد تم توقيف الإمداد عبر هذا الخط من طرف روسيا بتاريخ 31 أوت 2022 لمدة ثلاثة أيام لإجراء عمليات صيانة كان من المفترض أن تمتد لثلاثة أيام فقط، لكن خط الأنابيب لم يستأنف عملياته وألقت موسكو باللوم في تعطل الإمدادات على العقوبات الغربية ومشاكل فنية[1].

❖ **خط أنابيب عبر أوكرانيا**

خطوط أنابيب تصل طاقتها إلى 40 مليار متر مكعب سنويا من شبكة خطوط أنابيب الصداقة للغاز التي تمتد من روسيا إلى النمسا وإيطاليا وسلوفاكيا ودول أخرى في أوروبا الشرقية عبر أوكرانيا، أنشأت بموجب إتفاقية عبور غاز مدتها 5 سنوات أُبرمت في ديسمبر 2019 ، وقد أقدمت أوكرانيا على إغلاق نقطة عبور "**سوخرانوفكا**"، التي تقع ضمن الأراضي المحتلة من قبل موسكو في شرق البلاد، مما أدى إلى إنخفاض بنسبة 8% من إجمالي الإمدادات التي تمر عبر كييف، لتصبح "**سودغا**" **Sudzha** هي نقطة العبور الوحيدة، التي تنقل الغاز الروسي إلى أوروبا عبر أوكرانيا[2]

❖ **خط أنابيب ترك ستريم:**

وهو خط مزدوج طوله 1090 كلم يمتد من محطة ضغط " **روساكايا** " **Russkaya** المتواجدة في مدينة "**كراسنودار كراي**" **Krasnodar Krai** الروسية، إلى منطقة **كيبكوي** على ساحل "تراقيا" **Thrace** التركي عبر البحر الأسود مرورا بأوكرانيا حيث يتصل بخطوط أنابيب أخرى، تمّ إنشاؤه عام 2018 بالشراكة بين روسيا وتركيا ووضع حيز الخدمة في 8 جانفي 2020، ، تبلغ طاقته التمريرية حوالي 31.5 مليار متر مكعب من الغاز ويعمل نقل وتصدير الغاز من روسيا إلى تركيا من خلال البحر الأسود، بالإضافة إلى إرسال كميات من الغاز إلى جنوب وجنوب شرق أوروبا من خلال تركيا والتي إتفقت مع روسيا في أكتوبر2022 على إنشاء أكبر مركز لتصدير الغاز الروسي لأوروبا يعمل على إعادة توجيه إمدادات خط نورد ستريم المتضررة إلى البحر الأسود.

---

[1] رانيا عاشوري، نفس المرجه

[2] أحمد شوقي، الأرقام والخرائط.. خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا بعد إغلاق نورد ستريم1، موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/05 على الرابط: https://bit.ly/3KrTG0P

❖ **خط أنابيب التيار الأزرق Blue Stream**

وهو خط يبلغ طوله 1213 كلم، ويمتد من روسيا إلى تركيا عبر البحر الأسود، أنشأ عام 2005 من طرف شركة خط أنابيب التيار الأزرق المملوكة لكل من **جازبروم** الروسية و**إيني** الإيطالية والكائن مقرها بهولندا، ويعتبر من أعمق خطوط الأنابيب في العالم، حيث يقع على عمق يقدر بحوالي 2.2 كم وتبلغ طاقته التمريرية 16 مليار متر مكعب، وقد أعلنت روسيا تعرض الخط للتخريب في شهر سبتمبر 2023.[1]

الشكل رقم 07: خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا

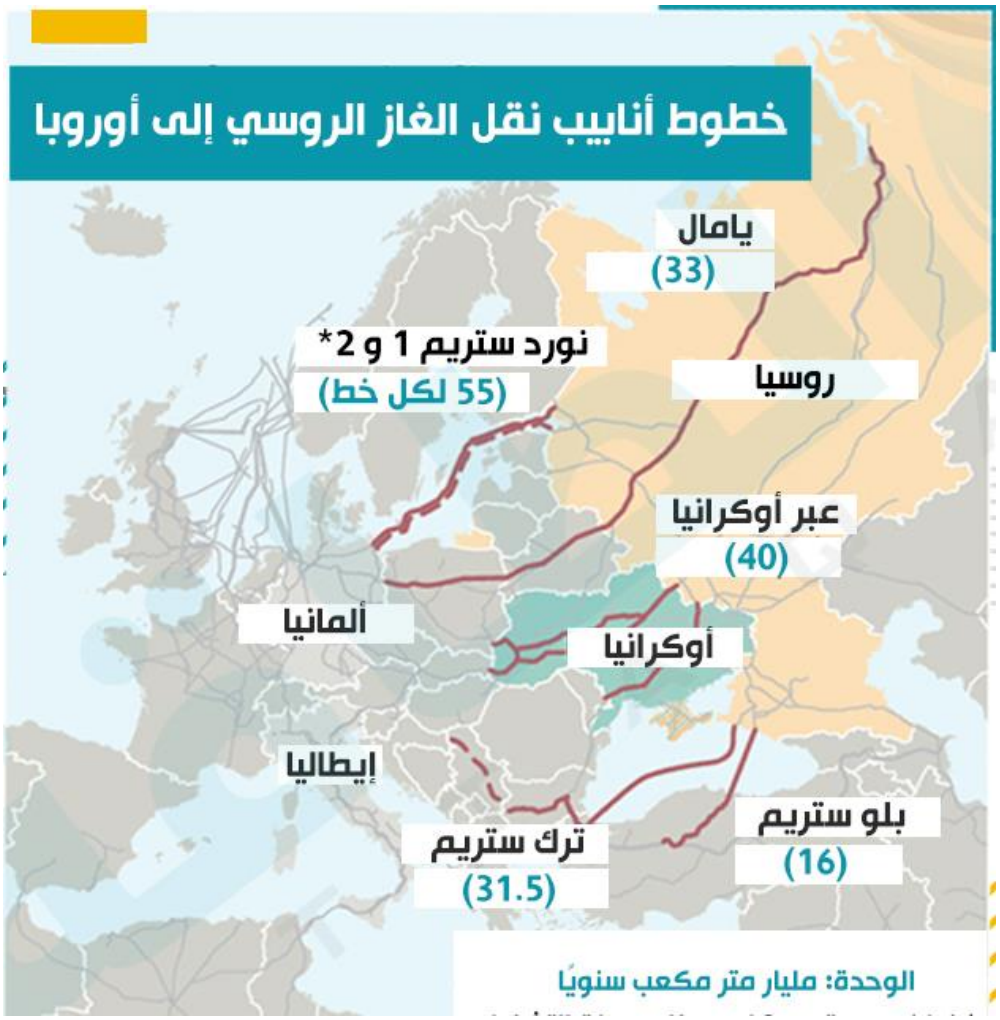

❖

المصدر: بالأرقام والخرائط.. خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا بعد إغلاق نورد ستريم 1 ، موقع الطاقة تاريخ الاطلاع: 2024/05/01، على الرابط: https://bit.ly/4cqfdmP

[1] أحمد شوقي، نفس المرجع

المطلب الثاني: الإرتفاع القياسي لأسعار الطاقة

شهد سوق الطاقة إرتفاعا كبيرا لأسعار الطاقة بسبب الحرب الروسية الأوكرانية، حيث شكلت تكاليف الوقود 90 % من إرتفاع تكاليف توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم، حيث أدى تخفيض عديد الدول لمشترياتها من الطاقة الروسية إلى إرتفاع أسعار النفط في العالم، وكانت دول الإتحاد الأوروبي الأكثر تضررا من إرتفاع أسعار الطاقة بالنظر إلى إعتمادها الكبير على الطاقة الروسية.[1]

فقد تسببت الحرب الروسية في أزمة طاقة خانقة جراء وصول أسعار الغاز والنفط الى مستويات قياسية، حيث إرتفع سعر الغاز في أوروبا من 65.16 يورو(69.13 دولارًا) نهاية عام 2021 لكل ميغاواط/ساعة، ليصل إلى 127.9 يورو (135.7 دولارًا) لكل ميغاواط/ساعة في جلسة 24 فيفري 2022 التي شهدت بداية الحرب الروسية الأوكرانية وهوما أدى إلى إرتفاع معدلات التضخم والإنكماش الإقتصادي على مستوى العالم، وكان الإتحاد الأوروبي الأكثر تضررا، إذ تأتي 41 % من إحتياجاته من الغاز الطبيعي و46 % من إحتياجاته من الفحم و27 % من إحتياجاته من النفط، عن طريق روسيا.[2]

كما شهدت أسعار النفط صراعًا كبيرًا بين مخاوف نقص الإمدادات في أعقاب بدء الحرب الروسية الأوكرانية، والقلق بشأن إنزلاق الإقتصاد العالمي إلى الركود، ومن ثم تباطؤ الطلب على النفط، حيث إرتفاعًا بنحو 8.4% لخام برنت و5.7% لخام غرب تكساس الوسيط مع بداية الحرب، وقد سجلت أسعار النفط صعودا تاريخي يشهده خام برنت منذ عام 2008 حيث تجاوز 139 دولارًا للبرميل خلال جلسة (7 مارس2022)، كما صعد الخام الأميركي فوق 130 دولارًا في تعاملات اليوم نفسه.

وقد أدت زيادة أوروبا في حجم وارداتها من الغاز المسال أدى إلى إرتفاع أسعاره الى مستويات قياسية، كما سجل الطلب الأسيوي على الغاز الطبيعي إرتفاعا كبيرا قابله زيادة معتبرة في الأسعار حتى

[1] عام على الغزو الروسي لأوكرانيا..كيف تأثر قطاع الطاقة عالميا؟، موقع قناة الحرة 2023، تاريخ الاطلاع : 2024/05/01 على الرابط : https://bit.ly/3Rc6lJk

[2] أحمد شوقي ، " أسعار الغاز الطبيعي في 2022 ..تقلبات حادة وسط أزمة الامدادات"، موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع 2023/05/01 ،على الرابط : https://bit.ly/4bBVn7X

أصبح الامداد العالمي من الغاز الطبيعي مقيد للغاية، ما صعب على أوروبا القيام بتجديد إحتياطاتها من الغاز الطبيعي كما هو معتاد.[1]

وقد أدى قيام روسيا بخفض تدفقات الغاز إلى الاتحاد الأوروبي بما يقارب 80 % إلى حدوث أزمة طاقوية كبيرة وضعت الدول الأوروبية في رحلة صعبة من أجل البحث عن بدائل للغاز الروسي، كما أعادت روسيا توجيه صادراتها إلى دول أخرى كالصين، الهند وتركيا....

الشكل رقم 08: النسب المئوية لتغير اسعار الغاز في الأسواق الأوروبية خلال الثلاثي الاول لعام 2022

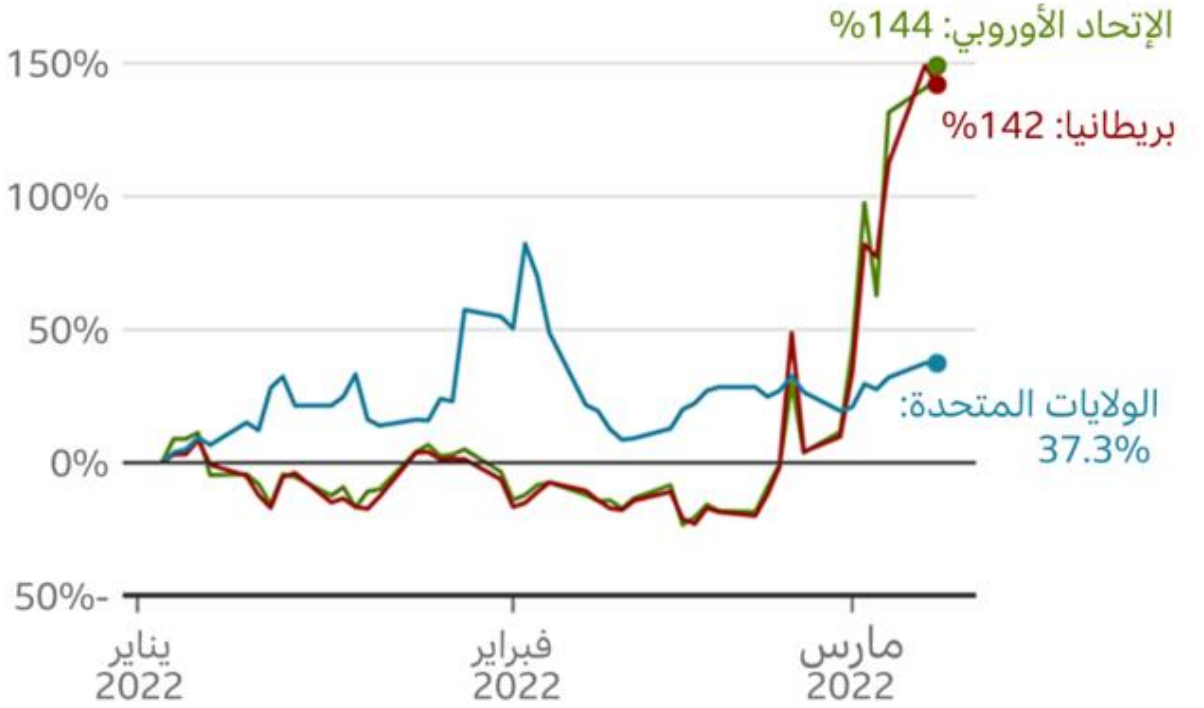

المصدر: هل يستطيع العالم الاستغناء عن النفط والغاز الروسي؟ ، موقع عرب آف اكس، تاريخ الاطلاع : 2024/05/05 : على الرابط : https://bit.ly/4bMBFX5

[1] سهير الشربيني، أزمة الطاقة في أوروبا: الأبعاد المحلية والتداعيات العالمية،موقع ترندز، تاريخ الاطلاع،2024/05/01، على الرابط :https://bit.ly/3X1VbdM

ويتوقع بأن يسجل الطلب العالمي على النفط مستويات قياسية عام 2024 مع تخلي الصين التي تعد أكبر مستهلك عن قيود كوفيد وتعافي السفر جوا من تداعيات الوباء، ويتوقع أن يصل الطلب الى 104.4 مليون برميل يوميا نهاية عام 2024، في زيادة 2.2 برميل يوميا[1].

الشكل رقم 09: أسعار النفط خلال عام 2022

المصدر: أسعار النفط في 2022.. التقلبات الحادة تمحو المكاسب، موقع الطاقة، تاريخ الاطلاع:2024/05/01 ، على الرابط: https://bit.ly/3yRyi2y

[1] الطاقة الدولية وأوبك تتوقعان نمو الطلب على النفط في 2024، موقع الجزيرة ، تاريخ الاطلاع:2024/05/01 ، على الرابط : https://bit.ly/3KqVvvd

المطلب الثالث: صعوبة تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة

تسببت الحرب الروسية الأوكرانية وما نتج عنها من أزمة طاقوية في اهتزاز ثقة الأوروبيين في روسيا كمصدر للتموين بالطاقة، وهو ما دفع بصانعي القرار داخل الإتحاد الأوروبي إلى إعادة النظر في الإعتماد على مصادر الطاقة الروسية والسعي للبحث عن مصادر بديلة عنها.

وتشير تقديرات الوكالة الدولية للطاقة إلى تواصل إرتفاع الطلب على مختلف مصادر الطاقة حتى عام 2030، كما من المتوقع أن يرتفع معدل استهلاك البترول من 84 مليون برميل حاليا ليصل إلى حدود 116 مليون برميل يوميا عام 2030، ولذلك يسعى الإتحاد الأوروبي إلى خفض إعتماده على المصادر الطاقوية الخارجية وذلك من خلال العمل على تنويع مصادر الطاقة بهدف إضعاف أي إمكانية لإبتزازها من قبل روسيا وتعزيز إعتماده على الموارد الذاتية، وهي الإستراتيجية التي تعود إلى ما قبل الحرب الروسية الاوكرانية والتي لم تأخذ الإهتمام الكافي . [1]

وقدد عدد وزير الاقتصاد الفرنسي " **برونو لو مير** " **Bruno Le Maire** في تصريحات صحفية مجموعة من البدائل المتاحة أمام الاتحاد الأوروبي للتخلص من التبعية للغاز الروسي، واكد الوزير الفرنسي عزم دول الاتحاد على تسريع العمل بموجبها لتكون أوروبا قادرة على مواجهة شتاء 2022-2023 وتتمثل هذه البدائل فيما يلي:[2]

- التفاوض والشراء ككتلة بغرض الحصول على أسعار منخفضة
- تسريع تخرين الغاز للوصول الى 90 % من الإحتياجات اللازمة
- العمل على تنويع مصادر الامدادات من منتجين اخرين (قطر، الجزائر، النرويج .....)
- تسريع نشر مشروعات الطاقة المتجددة، وتعزيز حصة الطاقة الحيوية والطاقة النووية في توليد الكهرباء
- إتخاذ إجراءات طارئة لتخفيض وترشيد إستهلاك الغاز مثل إغلاق المصانع التي تستعمل الغاز بكثرة
- تحسين أداء محطات الغاز الطبيعي المسال

[1] رانيا عاشوري، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي (2022 إلى يومنا هذا)، (مذكرة ماستر، جامعة تبسة،2023)، 74

[2] سهير الشربيني، مرجع سابق

- العمل على اتخاذ تدابير ضريبية قصيرة الأجل لحماية مستهلكي الكهرباء من إرتفاع الأسعار

وفي إطار سعي الإتحاد الأوروبي إلى تفعيل هذ البدائل واجهته عديد الصعوبات والعراقيل، ففي سياق تنوبع مصادر إمدادات الطاقة وجه بوصلته نحو قطر أملا أن تقدم حلولا عاجلة للسوق الأوروبي، خاصة مع إعلان الدوحة عن رفع إنتاجها من الغاز الطبيعي المسال بنسبة 64 %، حيث يرتفع من 77 مليون طن سنويا إلى 126 مليون طن بحلول عام 2026، وهي الزيادة التي لا يمكنها تعويض إمدادات الغاز الروسي إلى أوروبا، خاصة وأن دولة قطر مرتبطة بعقود طويلة الأجل تصل إلى 30 سنة مع دول شرق آسيا لا يمكن كسرها ولا يمكنها نظريا تحويل إلا من 10 إلى 20 % من صادراتها إلى أوروبا، كما أن التكلفة المرتفعة نسبيا لنقل الغاز المسال الذي يتطلب منشآت مختصة لإعادة تحويله من الحالة السائلة إلى الحالة الغازية قبل استخدامه تجعل الخيار القطري خير مرحلي ولا يمكن الإعتماد عليه كمصدر دائم .

الشكل رقم10: تدفقات الغاز حسب الأنابيب إلى دول الإتحاد الأوروبي (أوت 2023)

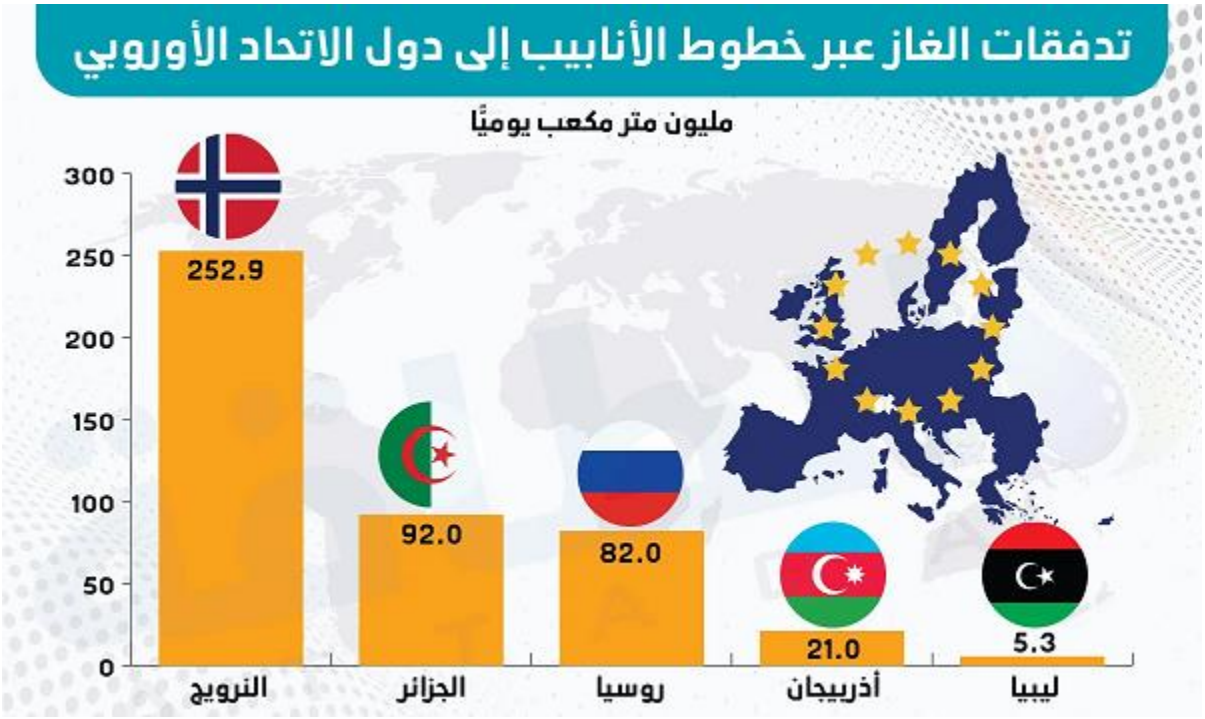

المصدر: صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب تحتل المركز الثاني ، موقع الطاقة، تاريخ الاطلاع:2024/05/03 ، على الرابط: https://bit.ly/4bMBFX5

ومن بين البدائل التي إعتمدها الإتحاد الأوروبي هي الولايات المتحدة الأمريكية، حيث تصدرت هذه الأخيرة قائمةَ أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسال في عام 2023، وفقا لتقديرات إدارة معلومات الطاقة الأميركية، حيث صدّرت الولايات المتحدة ما متوسطه 11.9 مليار قدم مكعبة يوميًا من الغاز الطبيعي المسال، بزيادةٍ قدرها 12% مقارنة بعام 2022، ورغم أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت على إعادة تسعير الغاز لجعله أكثر تنافسية مع الغاز الروسي إلا أن ذلك لم يكن كافيا لسحب البساط من روسيا بالنظر إلى عديد الإعتبارات ، أهمها أن الغاز الروسي يتمتع بأفضلية سعريه لا يمكن منافستها كونه ينقل عبر الأنابيب بسبب القرب الجغرافي بين روسيا ودول الإتحاد الأوروبي عكس الغاز الأمريكي الذي ينقل مسالا بتكلفة عالية عبر البحار، بالإضافة إلى توفر البنى التحتية.

كما إتجهت أنظار أوروبا نحو جنوب المتوسط وخاصة إلى الجزائر باعتبارها من أكبر مصدري الغاز الطبيعي في العالم، وبالنظر كذلك لقربها الجغرافي من أوروبا، لكن الجزائر والتي تلزم موقف الحياد من الحرب الروسية الأوكرانية كانت قد أبلغت عملائها الأوروبيين قبل إنطلاق الحرب بأنها قد تلجأ إلى تقليل صادراتها من الغاز بسبب إرتفاع الطلب المحلي، كما أن الجزائر لا تستطيع تعويض إمدادات الغاز الروسي لأوروبا نظرا إلى الفرق الهائل في إنتاج الدولتين، فأقصى ما يمكن أن يحمله خط الأنابيب المغاربي وهو مليار م^3، مقابل 300 مليار م^3 توفرها روسيا من الغاز سنويا لأوروبا.

الشكل رقم11: مصدري الغاز المسال الى أوروبا خلال الربع الأول من عام 2023

المصدر: صادرات الغاز الجزائري إلى أوروبا عبر خطوط الأنابيب تحتل المركز الثاني ، مرجع سابق

المطلب الرابع: إنشقاق في الرأي السياسي الأوروبي

يعود الإنقسام الأوروبي طريقة التعامل إلى نهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشرقي الذي كان يتزعمه الإتحاد السوفيتي، حيث برز فريقين متعارضين،

الفريق الأول: تقوده فرنسا وألمانيا، ويعتبر أن روسيا شريك مهم في قضايا أمن القارة كونها دولة أوروبية، بالإضافة إلى أنها أهم شريك الإقتصادي للإتحاد الأوروبي والمورد الأكبر للطاقة فيها، ويسعى إلى أن يكون أمن أوروبا في يد دولها في المقام الأول دون إستبعاد الولايات المتحدة الأمريكية

الفريق الثاني: يضم بلدان أوروبا الوسطى والدول التي كانت ضمن المعسكر الشيوعي، خاصة دول الجوار الروسي (بولندا وجمهوريات البلطيق وأوكرانيا)، ويتخذ هذا التيار موقفا متشددا إتجاه روسيا ويسعى لمجابهة طموحات روسيا لإستعادة الهيمنة عليها، ويعتبر أن الإنضمام إلى حلف شمال الأطلسي هو السبيل الوحيد لذلك[1].

ويمكن ملاحظة هذا الانقسام في المواقف من الحرب الروسية الأوكرانية، حيث انتقد الرئيس الأوكراني " **فولوديمير زيلينسكي** " **Volodymyr Zelensky** في بداية الحرب مواقف كلا من فرنسا وألمانيا، واصفا موقفهما بالمتقاعس والموالي لموسكو، رغم مسارعة الدول الأوروبية لدعم أوكرانيا سياسيا وعسكريا بالإضافة إلى فرض حزمة من العقوبات على روسيا.

وتجلى الإنقسام بين دول الإتحاد الأوروبي في التعامل مع الحرب الروسية الأوكرانية من خلال قضيتين رئيسيتين وهما:

1 – قضية فرض عقوبات على الغاز والنفط الروسي والدفع بالعملة الروسية (الروبل):

فالفريق الأول يدعم فكرة فرض عقوبات على الغاز والنفط الروسي مع دعوة أوكرانيا بالتوقف الكلي عن شراء مواد الطاقة الروسية (غاز، نفط، فحم) على أساس أن هذه العائدات تستعملها روسيا لتمويل عملياتها العسكرية على أوكرانيا.

أما الفريق الثاني فيرى أنه من المستحيل الاستغناء على الطاقة الروسية على المدى القصير لغياب البدائل التي يمكن اللجوء إليها.

[1] عزت سعد ، خلافات الأوروبيين.. هل تعجل بنهاية الحرب فى أوكرانيا؟ ،جريدة الشروق المصرية ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/03 ، على الرابط : https://bit.ly/3VtTVit

ونفس حالة الإنقسام مع قضية الدفع بالعملة الروسية (**Ruble**) عوض الدولار واليورو، والذي قبلته بعض الدول، بينما رفضت ذلك دول أخرى على غرار بولندا، بلغاريا وفنلندا، وهولندا والتي قامت روسيا بقطع إمدادات الغاز عنها.

2- كيفية التعامل مع روسيا فيما يتعلق بالحرب:

حيث دعى الفريق الأول إلى فتح قنوات الحوار والتفاوض مع روسيا قصد إنهاء الحرب، بينما رفض الفريق الثاني ذلك وطالب بتشديد العقوبات والحظر الكامل لواردات الطاقة الروسية، ويظهر ذلك من خلال انتقاد الرئيس البولندي "**أندجي دودا**" **Andrzej Duda** للرئيس الفرنسي "**إيمانويل ماكرون**" **Emmanuel Macron** والمستشار الألماني "**أولاف شولتس**" **Olaf Scholz** عدد من المكالمات الهاتفية مع الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" **Vladimir Butin**، مشبها ذلك بإجراء مكالمة هاتفية مع "**أدولف هتلر**" خلال الحرب العالمية الثانية.

ويأتي هذا الإنشقاق إستمرار لعديد الخلافات التي ظهرت بين الدول الأوروبية سنة 2022، على غرار الأزمة التي حدثت كل من إيطاليا وفرنسا، عندما إستقبلت هذه الأخيرة 234 مهاجرا كانوا على متن سفينة الإنقاذ "**أوشن فايكنج**"، التي رفضت إيطاليا إستقبالها بحجة أن اللاجئين الذين يمثلون 8,7% من عدد السكان يشكلون عبئا على الاقتصاد الإيطالي، مشككة في مؤسسات الإتحاد الأوروبي، ومهددة بإتخاذ سياسات مناقضة لباريس من خلال التحالف مع التي تحكمها أحزاب يمينية على غرار، المجر، بولندا، التشيك وسلوفاكيا، كما برز الخلاف الإيطالي الفرنسي في كيفية إدارة أزمة الطاقة، حيث ترغب إيطاليا أن تكون معبرا للإمدادات الطاقوية المتجهة لدول أوروبا، بينما تنسق فرنسا مع كل من إسبانيا والبرتغال من أجل تمويل وإنشاء مشروع بتكلفة قدرها 2.5 مليار دولارا لنقل الهدروجين الأخضر عبر شبه الجزيرة الإيبيرية.

كما إنفجر خلال آخر نهاية سنة 2022م بين كل من ألمانيا بولندا ألمانيا، عندما طالب الأخيرة من ألمانيا الحصول على تعويضات بـ 1300 دولار عن خسائر الحرب العالمية الثانية، وهو ما قابلته ألمانيا بالرفض بحجة تنازل بولندا عن هذه التعويضات سنة 1953[1].

[1] منى سليمان، التحديات المستقبلية للإتحاد الأوروبي في.. 2023 الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع : 2024/5/30، على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/news/18493.aspx

المبحث الثاني: إستجابة الإتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية

أظهرت العملية العسكرية الروسية في أوكرانيا أن الإعتماد الأوروبي على الغاز الروسي يمثل تهديدًا مباشرًا لأمن الطاقة في الإتحاد الأوروبي الذي وجد نفسه مجبرًا على البحث عن مصادر بديلة للطاقة خاصة مع الإجراءات التي إتخذتها روسيا من أجل تشديد الخناق على سوق الطاقة الأوروبي، وفي هذا السياق فقد إتخذ الإتحاد الأوروبي عديد الإجراءات والخطط لمجابهة الطموحات الروسية.

المطلب الأول: خطة تقليل الإعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الإنتقال الأخضر

أظهر التحرك العسكرى الروسي ضد أوكرانيا الكثير من نقاط الضعف الأوروبى ومنها إعتماد الإتحاد الأوروبي على الغاز الروسي الذي أصبح يستخدم كسلاح إقتصادي وسياسي من طرف موسكو، الأمر الذي أجبر الإتحاد الأوروبي على خوض معركة لتحرير نفسه من الغاز الروسي.

ففي 31 ماي 2022 أقر زعماء الإتحاد الأوروبي، خطة لتقليل الإعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الإنتقال الأخضر، وتهدف الخطة التي أعدتها المفوضية الأوروبية والمعروفة بإسم "**REPowerEU**" إلى إنهاء إعتماد الإتحاد الأوروبي على الوقود الأحفوري الروسي من خلال عمليات الشراء المشتركة، وتأمين إمدادات الغاز من خلال روابط أفضل، وتوليد إستثمارات ضخمة في مصادر الطاقة المتجددة، وقد خصصت لها ميزانية تقدر بـ 300 مليار يورو (321 مليار دولار).
وتتضمن الخطة أربعة محاور وهي: توفير الطاقة، تنويع إمدادات الغاز، التسريع القوي للطاقات المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية والهيدروجين الأخضر، وأخيراً الاستثمارات الذكية والضخمة.

1-توفير الطاقة:

تطرح الخطة التي أعدتها المفوضية الأوروبية فكرة تعزيز تدابير كفاءة الطاقة طويلة الأجل، مع زيادة الهدف الملزم في توجيه كفاءة الطاقة ضمن خطة "**Fit for 55**" إلى 13%، وهي الخطة التي من المتوقع أن تخفض إستهلاك الإتحاد الأوروبي للغاز بنسبة 30% بحلول عام 2030.

كما تتضمن الخطة دعوة البرلمان والمجلس الأوروبيين إلى تمكين تحقيق وفورات إضافية ومكاسب في كفاءة الطاقة في المباني من خلال توجيهات أداء الطاقة في المباني، ودعم إقتراح المفوضية الأوروبية بشأن لائحة التصميم البيئي للمنتجات المستدامة، والنشر السريع مما سيؤدي إلى مزيد من توفير الطاقة من خلال تحسين كفاءة إستخدام الطاقة والموارد لمجموعة واسعة من المنتجات.

كما أطلقت المفوضية الأوروبية بالتنسيق مع الوكالة الدولية للطاقة خطة من 09 محاور نقاط بعنوان "**أقوم بدوري**" تهدف الى ترشيد إستخدام الطاقة في الإتحاد الأوروبي، وحسب وكالة الطاقة الدولية فهذه التدابير قد تساهم توفير الطاقة على المدى القصير بتسجيل انخفاضاً بنسبة 5٪ في الطلب وهو ما يعادل حوالي 13 مليار متر مكعب الغاز وقرابة 16 مليون طن النفط.

وينبغي للدول الأعضاء أيضًا الإستفادة الكاملة من التدابير الداعمة مثل تخفيض معدلات ضريبة القيمة المضافة على أنظمة التدفئة عالية الكفاءة والعزل في المباني وغيرها من تدابير تسعير الطاقة، التي تشجع التحول إلى المضخات الحرارية وشراء أجهزة أكثر كفاءة، وينبغي لهذه التدابير أن تخفف من التأثيرات الإجتماعية والتوزيعية، على سبيل المثال مع التركيز على الأسر الضعيفة التي تكافح من أجل دفع فواتير الطاقة الخاصة بها وإدارة التأثير المحتمل لتحول الطاقة المتسارع على سوق العمل، مع إحتياجات فورية لتحسين المهارات وإعادة صقلها[1].

2. تنويع واردات الطاقة:

في أعقاب التفويض الذي أصدره المجلس الأوروبي في مارس2022، أنشأت المفوضية الأوروبية منصة خاصة بالطاقة تمكن دول الإتحاد الأوروبي للشراء المشترك الطوعي للغاز والغاز الطبيعي المسال والهيدروجين.

ستؤدي منصة الطاقة التابعة للإتحاد الأوروبي ثلاث وظائف تدعم الشراء المشترك للغاز:

- تجميع الطلب وهيكلته عبر أدوات إلكترونية، مما سيجعل العملية آمنة وآلية وسهلة الإستخدام.
- الإستخدام الأمثل والشفاف للبنية التحتية لإستيراد وتخزين ونقل الغاز.
- التواصل الدولي والعمل على إبرام أطر تعاون طويلة الأجل مع شركاء موثوقين.

وتعمل المنصة أيضًا من خلال فرق العمل الإقليمية، التي ستحدد الإحتياجات وتنويع خيارات العرض وتنسق بشأن القضايا التعاقدية، وستقوم المنصة بإنشاء مسار عمل مخصص مع الدول الأعضاء بشأن الشراء المشترك للهيدروجين.

[1] REPowerEU.Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European Commission , Date of access : 08/05/2024, on the link ; https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/

وكخطوة تالية، ستنظر المفوضية في تطوير "آلية شراء مشتركة" تشغيلية طوعية مسؤولة عن التفاوض والتعاقد نيابة عن الدول الأعضاء المشاركة على إجمالي الطلب على الغاز وإطلاقه بشكل تنافسي إلى السوق، ويمكن أن تتخذ هذه الآلية شكل مشروع مشترك أو كيان مملوك لشركة تجارية، مما يعزز قوة السوق الأوروبية، وسيخضع مثل هذا البناء لمراجعة تأثيره على المنافسة.

تعد خيارات التنويع مهمة أيضًا بالنسبة للدول الأعضاء التي تعتمد حاليًا على روسيا للحصول على الوقود النووي لمفاعلاتها التي تخدم توليد الطاقة أو الإستخدامات غير المتعلقة بالطاقة، ويتطلب ذلك العمل داخل الإتحاد الأوروبي ومع الشركاء الدوليين لتأمين مصادر بديلة لليورانيوم وتعزيز قدرات التحويل والتخصيب وتصنيع الوقود المتاحة في أوروبا أو لدى شركاء الإتحاد الأوروبي العالميين، بالإضافة إلى تنويع الموردين الخارجيين، فإن إستمرار إنتاج الغاز الطبيعي المحلي للدول الأعضاء حيثما أمكن ذلك يمكن أن يساهم في تعزيز أمن الإمدادات[1].

3. إستبدال الوقود الأحفوري وتسريع التحول إلى الطاقة النظيفة في أوروبا

إن التسريع والتوسع الهائل في إستخدام الطاقة المتجددة في توليد الطاقة والصناعة والمباني والنقل سوف يؤدي إلى تسريع عملية التخلص التدريجي من الوقود الأحفوري الروسي، كما أنه سيؤدي مع مرور الوقت إلى خفض أسعار الكهرباء وتقليل واردات الوقود الأحفوري[2].

تعزيز الطاقة المتجددة

تقترح المفوضية الأوروبية من خلال خطة REPowerEU زيادة الهدف في توجيه الطاقة المتجددة إلى 45% بحلول عام 2030، وهو ما من شأنه أن يرفع إجمالي قدرات توليد الطاقة المتجددة إلى 1236 جيجاوات بحلول عام 2030، مقارنة بـ 1067 جيجاوات بحلول عام 2030 المتوقعة في إطار برنامج **Fit for 55**.

وتركز الخطة على الطاقة الشمسية الكهروضوئية **(PV)** ، فقد حددت المفوضية هدف تركيب أكثر من 320 جيجاوات من الطاقة الشمسية الكهروضوئية حديثًا بحلول عام 2025، وما يقرب من 600 جيجاوات بحلول عام 2030، وذلك عبر المبادرة الأوروبية للطاقة الشمسية على الأسطح التي

[1]REPowerEU.Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European Commission ,ibid

[2] REPowerEU :خطة لتقليل الاعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الانتقال الأخضر، 2022/05/20، تاريخ الاطلاع :2022/05/08، على الرابط : :https://bit.ly/4c5jCv7

ترتكز على التزام الإتحاد الأوروبي الملزم قانونًا باستخدام الطاقة الشمسية على الأسطح لفئات معينة من المباني، بالإضافة إلى العمل على زيادة تعزيز القدرة التنافسية العالمية قطاع طاقة الرياح في الإتحاد الأوروبي من خلال النشر السريع لطاقة الرياح، تعزيز سلاسل التوريد والسماح بتسريعها بشكل كبير.

كما تدعوا الخطة دول الإتحاد الأوروبي إلى مضاعفة معدل النشر الحالي للمضخات الحرارية الفردية قص الوصول إلى إنتاج تراكمي يصل إلى 10 ملايين وحدة على مدى خمس سنوات، بالإضافة إلى تسريع نشر وتكامل المضخات الحرارية واسعة النطاق والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحرارية الشمسية بطريقة فعالة من حيث التكلفة عن طريق تطوير وتحديث أنظمة التدفئة في المناطق التي يمكن أن تحل محل الوقود الأحفوري في التدفئة الفردية، والعمل بنظام التدفئة الجماعية النظيفة، وخاصة في المناطق والمدن ذات الكثافة السكانية العالية وكذا استغلال الحرارة الصناعية كلما توفرت[1].

تسريع الهيدروجين

تهدف المفوضة الأوروبية إلى أن يكون الهيدروجين بديلا الغاز الطبيعي والفحم والنفط في الصناعات ووسائل النقل التي يصعب إزالة الكربون منها، حيث حددت هدف إنتاج 10 ملايين طن من الهيدروجين المتجدد محليًا و10 ملايين طن من واردات الهيدروجين المتجدد بحلول عام 2030، وقد إقترحت من أجل الوصول إلى هذا الهدف:

- مواءمة الأهداف الفرعية للوقود المتجدد من أصل غير بيولوجي بموجب توجيه الطاقة المتجددة للصناعة والنقل مع طموح 75% للصناعة و5% للنقل، الإنتهاء بسرعة من مراجعة حزمة سوق الهيدروجين والغاز.
- زيادة إستثمارات شركة **Horizon Europe** في مشروع الهيدروجين المشترك (200 مليون يورو) لمضاعفة عدد وديان الهيدروجين،
- استكمال تقييم المشاريع الهامة الأولى ذات الإهتمام الأوروبي المشترك بشأن الهيدروجين.
- تسريع العمل على معايير الهيدروجين المفقودة، وخاصة لإنتاج الهيدروجين والبنية التحتية وأجهزة الإستخدام النهائي.

[1] REPowerEU.Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European Commission ,ibid

توسيع نطاق الميثان الحيوي

تهدف الخطة إلى الوصول إلى إنتاج ما يقارب 35 مليار متر مكعب من الميثان الحيوي المستدام بحلول عام 2030 ،حيث تقترح المفوضية معالجة العوائق الرئيسية أمام زيادة إنتاج الميثان الحيوي المستدام وإستخدامه وتسهيل اندماجه في سوق الغاز الداخلي للاتحاد الأوروبي من خلال إقامة شراكة بين الغاز الحيوي الصناعي والميثان الحيوي لتحفيز سلسلة قيمة الغازات المتجددة و اتخاذ تدابير إضافية لتشجيع منتجي الغاز الحيوي على إنشاء مجتمعات الطاقة بالإضافة، وكذا تشجيع تكييف وتعديل البنية التحتية القائمة ونشر البنية التحتية الجديدة لنقل المزيد من الميثان الحيوي من خلال شبكة الغاز في الإتحاد الأوروبي، وتقديم الحوافز لتطوير الغاز الحيوي إلى غاز الميثان الحيوي مع معالجة الفجوات في البحث والتطوير والإبتكار.

4. الإستثمار الذكي

يشير تحليل المفوضية إلى أن مشروع **REPowerEU** يستلزم إستثمارًا إضافيًا بقيمة 210 مليار يورو، وفي المقابل سيؤدي تنفيذ هذا مشروع إلى جانب خطة Fit for 55 إلى توفير 80 مليار يورو من نفقات إستيراد الغاز للإتحاد الأوروبي، بالإضافة إلى 12 مليار يورو من نفقات إستيراد النفط، و1.7 مليار يورو من نفقات إستيراد الفحم سنويًا بحلول عام 2030[1].

حيث ترى المفوضية أنه من الممكن أن يؤدي الإنفصال السريع عن واردات الطاقة الروسية خلال الفترة الإنتقالية إلى إرتفاع أسعار الطاقة وأكثر تقلبا، لذلك وجب إتخاذ تدابير مستهدفة لتقليل التقلبات إلى الحد الأدنى، ومراقبة الأسعار وحماية الأفراد المهددين أو الذين يعانون من فقر الطاقة من أجل ضمان إنتقال عادل للجميع، وتدعو البرلمان الأوروبي والمجلس إلى إعتماد صندوق المناخ الإجتماعي لدعم الأسر الضعيفة والشركات الصغيرة في الفترة الإنتقالية.

وتقترح الخطة إنشاء استثمارات محدودة للغاية وموجهة لضمان أمن النفط على غرار المشاريع التي تعتمد على البنية التحتية القائمة وتوسع قدراتها وتعالج الإختناقات القائمة (تحديدا في خطوط أنابيب النفط عبر جبال الألب أو أدريا أو **SPSE**، مع انشاء طرق إمداد بديلة ، بالإضافة الى الاستثمارات عبر الحدود وكذا استثمارات مستهدفة في إعادة تشكيل وتحديث مصافي المنتجات البترولية، حيث أن

[1] **REPowerEU :** خطة لتقليل الاعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الانتقال الأخضر، مرجع سابق

إستبدال النفط الخام الأورال بدرجات نفط بديلة يستلزم تغييرات تكنولوجية، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الإستثمارات اللازمة لضمان أمن إمدادات النفط إلى ما بين 1.5 و2 مليار يورو.

ولحشد التمويل لتغطية الإحتياجات الإستثمارية قصيرة المدى للخطة، تقترح المفوضية تعديلاً مستهدفًا وسريعًا لنظام التعافي والتسهيلات، وينص التعديل على تخصيص تمويل إضافي من مزاد علاوات نظام تداول الإنبعاثات "**ETS**" بمبلغ محدود، ويقترح أيضًا أن تستفيد الدول الأعضاء من مرونة أكبر في تحويل الموارد المخصصة لها بموجب لائحة(2021/1060) المتضمنة الأحكام المشتركة الخاصة بالإتحاد الأوروبي، واللائحة (2021/2115) المتعلقة بالخطط الإستراتيجية للسياسة الزراعية المشتركة للإتحاد الأوروبي، وستكمل هذه المنح القروض المتبقية البالغة 225 مليار يورو في إطار آلية الإستجابة السريعة، مما يؤدي إلى مبلغ إجمالي يقارب 300 مليار يورو، من المقترح أنه إذا لم يتم طلب جزء من القروض المتبقية البالغة 225 مليار يورو بموجب إطار آلية الإستجابة السريعة من قبل الدول الأعضاء التي يحق لها الحصول عليها في غضون 30 يومًا بعد دخول لائحة آلية الإنقاذ المعدلة حيز التنفيذ، فسيتم إتاحة هذه الموارد للجهات الأخرى.

كما سيدعم مرفق ربط أوروبا – الطاقة (**CEF-E**) المشاريع ذات الاهتمام المشترك (**PCIs**) التي لم ينفذها السوق أو لم يتم تنفيذها بطريقة أخرى ضمن الإطار الزمني اللازم لتحقيق أهداف **REPowerEU** تطلق المفوضية جنبًا إلى جنب مع هذه الرسالة دعوة جديدة من **CEF Energy** لتقديم مقترحات لمشاريع ذات اهتمام مشترك (**PCIs**) بميزانية إجمالية تقدر بحوالي 800 مليون يورو سيتم إختيار المشاريع الناجحة في النصف الثاني من عام 2022 لدعم مشاريع البنية التحتية الأكثر إلحاحًا اللازمة لتحقيق أولويات **REPowerEU** في أوائل عام 2023، ستطلق المفوضية دعوة أخرى من **CEF Energy** لتقديم مقترحات بشأن **PCIs** للمشاريع التي سيتم تطبيقها والتي قد لا تكون جاهزة لدعوة هذا العام.[1]

[1]REPowerEU.Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European Commission ,ibid

المطلب الثاني: السعي لإيجاد بدائل لموارد الطاقة الروسية

تمتلك روسيا نحو 25% من صادرات الغاز العالمية، وتسيطر على13,3% من إنتاج النفط العالمي، وقد ساهم إنشائها لخطوط أنابيب الغاز إلى الغرب في سيطرتها على سوق الطاقة العالمي والأوروبي خاصة، ويمثل الإتحاد الأوروبي أهم زبائن الطاقة الروسية حيث تعتبر ألمانيا وإيطاليا من أكبر المستوردين الأوروبيين للغاز الروسي، وتليها إقتصاديات بولندا وفرنسا وجمهورية التشيك[1].

وقد كان لقرار ألمانيا بوقف إعتماد مشروع خط أنابيب الغاز الروسي الألماني "**نورد ستريم 2**" بتاريخ 2022/02/22 مع بداية إستعداد القوات الروسية لأوكرانيا يومين قبل العملية تداعيات كبيرة على سوق الغاز، حيث إرتفعت أسعار العقود الآجلة للغاز في أوروبا بنسبة 30%مسجلا رقما تاريخيا وصل إلى حدود 2400 دولار لكل ألف متر مكعب. [2]

وقد دفع هذا الإنكشاف الطاقوي دول الإتحاد الأوروبي إلى السعي الحثيث للبحث عن منافذ جديدة للطاقة من أجل التخلص من التبعية روسيا التي أصبحت تستعمل الطاقة كورقة ضغط من أجل تحقيق أهدافها الإستراتيجية خاصة مع الإرتفاع الكبير الذي شهدته أسعار الطاقة في الأسواق العالمية، خاصة في ظل العقوبات التي فرضتها الدول الغربية على روسيا والتي قابلتها هذه الأخيرة بفرض الدفع بالروبل الروسي وقطع إمدادات الغاز عن الدول التي ترفض ذلك.[3]

وأعلنت المفوضية الأوروبية في 25 جوان 2022 أنّ هناك 12 دولة من دول الإتحاد الأوروبي منها فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، السويد، هولندا، بلغاريا، بولندا، سلوفاكيا، النمسا وجمهورية التشيك أصبحت بدون غاز روسي بشكل كلّي أو جزئي، ودعت دول الإتحاد إلى الإستعداد لتطبيق الخطة التي سيتم إقتراحها من طرف المفوضية من أجل التخفيف من حدة أزمة الطاقة المتفاقمة.

كما وقع الإتحاد الأوروبي إتفاقية مع أذربيجان لتمويله بحوالي ثمانية مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي عبر خطوط أنابيب تمر من جورجيا وتركيا، وتنص الإتفاقية التي وقعت بالعاصمة

---

[1] سهير الشربيني، مرجع سابق

[2] كيف غيرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الامن الدولي؟"،المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/03 ، على الرابط : https://bit.ly/3V0RUc0

[3] سمير فاروق مخيمر، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة للتغيرات في مفهوم قضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 17 (2023)، 28

الأذربيجانية "**باك**" و بتاريخ 18 جوان 2022 على مضاعفة واردات الغاز الأذربيجاني إلى أوروبا و توسيع ممر الغاز الجنوبي الذي يعبر أذربيجان وجورجيا وتركيا واليونان ليصل إلى 20 مليار متر مكعب سنويا في غضون سنوات.

وبتاريخ 15 جوان 2022 ووقع الإتحاد على مذكرة تفاهم مع كل من مصر وإسرائيل تقضي بزيادة صادرات الغاز الإسرائيلي إلى الإتحاد الأوروبي بعد تسييله في مصر، كما عمل الإتحاد على تعزيز التعاون مع النرويج والتي أصبحت أكبر مورد للغاز الطبيعي في أوروبا، حيث ضخت 122 مليار متر مكعب في عام 2022 عبر أكثر من 8 آلاف كيلومتر من الأنابيب تحت سطح البحر، وتشير التقديرات إلى أنَّ حقل "**يوهان سفيردروب**" **Johan Sverdrup** الذي دخل حيز الخدمة أواخر عام 2019، سيغطي لوحده ما بين 6% و7% من إجمالي الطلب على النفط في أوروبا كونه يحتوي على 2.7 مليار برميل من النفط المكافئ. [1]

كما وقعت إيطاليا والجزائر بتاريخ 12 أفريل 2022 اتفاقية تعاون تقضي بزيادة إمدادات الغاز الجزائري إلى روما من خلال تصدير نحو 4 مليارات متر مكعب إضافية، حيث أصبحت الجزائر المزود الأساسي لإيطاليا بالغاز بنسبة 34% حسب إحصائيات غير رسمية، كما إتجهت أوروبا إلى كل من الولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأوسط خاصة قطر والسعودية للحصول على الغاز الطبيعي المسال رغم تكلفته المرتفعة.

الشكل رقم 12: أهم الدول المصدرة للغاز عام 2020 (مليار متر مكعب)

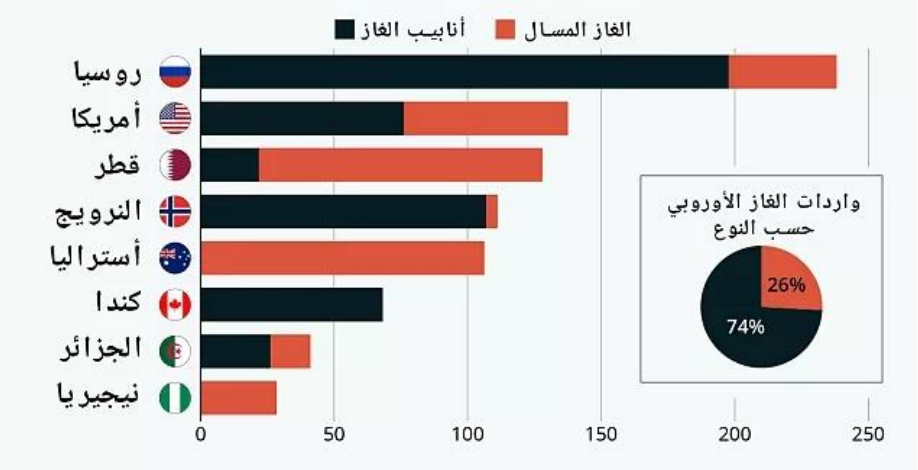

المصدر: ما هي الدول الأوروبية التي تعتمد حصريا أو بشكل شبه تامّ على الغاز الروسي وهل من بديل؟ ، موقع عرب أف اكس، تاريخ الاطلاع:2024/05/03 ، على الرابط: https://bit.ly/4bMBFX5

[1] سمير فاروق مخيمر، نفس المرجع،32

المطلب الثالث: إتخاذ إجراءات عقابية ضد المنتجات الطاقوية الروسية

ردا على الغزو الروسي لأوكرانيا أقدمت دول الإتحاد الأوروبي على رفع سلاح العقوبات ضد روسيا قصد إجبارها على توقيف عمليتها العسكرية، ولم تستثني هذه العقوبات قطاع الطاقة من خلال عديد الإجراءات العقابية ضد المنتجات الطاقوية الروسية.

أ- حظر النفط الروسي الخام وتسقيف سعره

إتفق قادة دول الإتحاد الأوروبي في جوان 2022 على حظر شراء منتجات النفط الروسية ، حيث يشمل الحظر كل المنتجات النفطية المكررة في روسيا، بإستثناء واردات النفط عبر خطوط أنابيب من روسيا كإمتياز لدولة المجر، كما وافقت دول الإتحاد على إقتراح المفوضية الأوروبية القاضي بتحديد سقف لأسعار المنتجات النفطية الروسية في حدود 100 دولار للبرميل للمنتجات النفطية التي تباع بعلاوة على غرار الديزل، و45 دولارا للبرميل للمنتجات التي تباع بخصم، مثل زيت الوقود، ويهدف الإتحاد الأوروبي من وراء هذا الإجراءات إلى زيادة الضغط على روسيا في قطاع الطاقة والذي يمثل الجزء الأكبر من إيراداتها. [1]

كما توصلت دول الإتحاد الأوروبي في ديسمبر 2022 إلى إتفاق يقضي بتسقيف سعر برميل النفط الروسي بـ 60 دولارا، في إطار الجهود الغربية لتشديد العقوبات على موسكو بسبب غزوها أوكرانيا، من خلال تقليص عائداتها التي تستعملها لتمويل الحرب مع ضمان أن تستمر موسكو بمد السوق العالمية، هذا وقد أعلنت مجموعة السبع وأستراليا في وقت سابق التوصل إلى إتفاق على تحديد سقف سعر شراء النفط الروسي المنقول بحرا بـ60 دولارا للبرميل. [2]

وتنص الآلية المعتمدة على السماح فقط بالنفط المميع الذي لا يتجاوز سعره 60 دولارا للبرميل الواحد، مع منع الشركات المتواجدة في دول الإتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وأستراليا تقديم المساعدة الفنية وخدمات الوساطة أو التمويل أو المساعدة المالية المتعلقة بالتجارة أو الوساطة أو النقل، بما في ذلك عن طريق الشحن من سفينة إلى أخرى، وإلى بلدان ثالثة فيما يتعلق بالنفط والمشتقات النفطية المنتجة في روسيا أو التي تم تصديرها من روسيا.

[1] الحظر الأوروبي على منتجات النفط الروسية يدخل حيز التنفيذ.. فما أهدافه؟ وما تداعياته؟،الجزيرة نت ، تاريخ الاطلاع : 2023/05/04، على الرابط : https://bit.ly/3X9aC3P

[2] نفس المرجع

وقد رفضت روسيا القرار بشدة وإعتبرته وغير قانوني، وردت بإعلان وقف إمدادات النفط والمنتجات النفطية للأفراد والكيانات القانونية الأجنبية انضمت إلى تحديد سقف الأسعار للنفط والمنتجات البترولية الروسية إبتداءا من 2023/02/01 كما قامت بإعادة توجيه جزء كبير من صادراتها النفطية إلى الصين والهند ودول أخرى في آسيا والمحيط الهادي، بالاضافة إلى إفريقيا وأميركا اللاتينية .[1]

ورغم هذه العقوبات إلا أن النفط الروسي يتداول بما يتجاوز الحد الأقصى للسعر المتفق عليه بين دول الإتحاد الأوروبي ومجموعة السبع وأسترالي، حيث وصل سعر خام الأورال الرئيسي في البلاد إلى حوالي 75 دولاراً للبرميل عند مغادرة الموانئ في بحر البلطيق والبحر الأسود، وفقاً لبيانات من شركة "آرغوس ميديا(**Argus Media**) " التي تتبع بعض دول مجموعة السبع، تقييمات أسعارها، مما يدل على عدم التقيد الجدي بهذا الإجراء.[2]

الشكل رقم 13: إيرادات صادرات النفط الروسي من جانفي 2022 إلى جويلية 2023

المصدر: إيرادات صادرات النفط الروسي تنخفض 46 مليار دولار في 2023 ، موقع الطاقة، تاريخ الاطلاع: 2024/05/04، على الرابط: https://bit.ly/4aNYtVe

[1] أزمة سقف أسعار النفط الروسي تتصاعد.. وهذه أكثر الدول المتضررة والمستفيدة،موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/04 على الرابط : https://bit.ly/3V8LOGz

[2] النفط الروسي يتداول فوق الحد الأقصى للأسعار في كل مكان،موقع أرقام، تاريخ الاطلاع: 2024/05/06 ، على الرابط : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1718948

ب-خفض إستهلاك الغاز وتسقيف سعره:

اتفق قادة دول الاتحاد الأوروبي في شهر جويلية 2022 على "**تدابير الخفض الطوعي**"، والتي تنص على خفض استهلاكها ابتداءا من01 أوت 2022 و31 مارس 2023، حيث حدد هدف تخفيض استهلاك مجموع دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي بنسبة 15% مقارنة بمتوسط الاستهلاك العام خلال الخمس سنوات الأخيرة (2017-2021)، وحسب الاتحاد الأوروبي فأن هذا الإجراء الذي يهدف إلى توفير الاحتياجات اللازمة لفصل الشتاء استعدادا لقطع محتمل للغاز من روسيا و يأتي ردا على استخدم إمدادات الطاقة سلاحا ضد دول الاتحاد من طرف موسكو.

وقد نجحت دول الإتحاد في تجاوز النسبة المهددة حيث سجل إستهلاك الغاز عبر 27 دولة الأعضاء إنخفاضا بنسبة 19 % حسب بيانات وكالة الإحصاء الأوروبية "يوروستات **Eurostat**" ، وقد تفاوتت نسب التجاوب مع إجراءات تخفيض إستهلاك الغاز الطبيعي بين مختلف دول الإتحاد الأوروبي حيث نجحت 18 دولة من تخفيض الإستهلاك إلى أكثر من الهدف المحدد، فنجحت فنلندا في تخفيض إستهلاكها من الغاز بنسبة 52.7 %، فيما سجلت لاتفيا نسبة 43.2 % وليتوانيا نسبة 41.6 %، وعلى النقيض لم تنجح كلا من مالطا وسلوفاكيا في تخفيض إستهلاكهما من الغاز، حيث شهدت مالطا زيادة في بنسبة 7.7 % فيما بلغت زيادة إستهلاك سلوفاكيا نسبة 2.6 %[1].

الشكل رقم 14: استهلاك دول الاتحاد الاوروبي من الغاز الطبيعي للفترة من 2021/01/01 إلى 2023/03/31

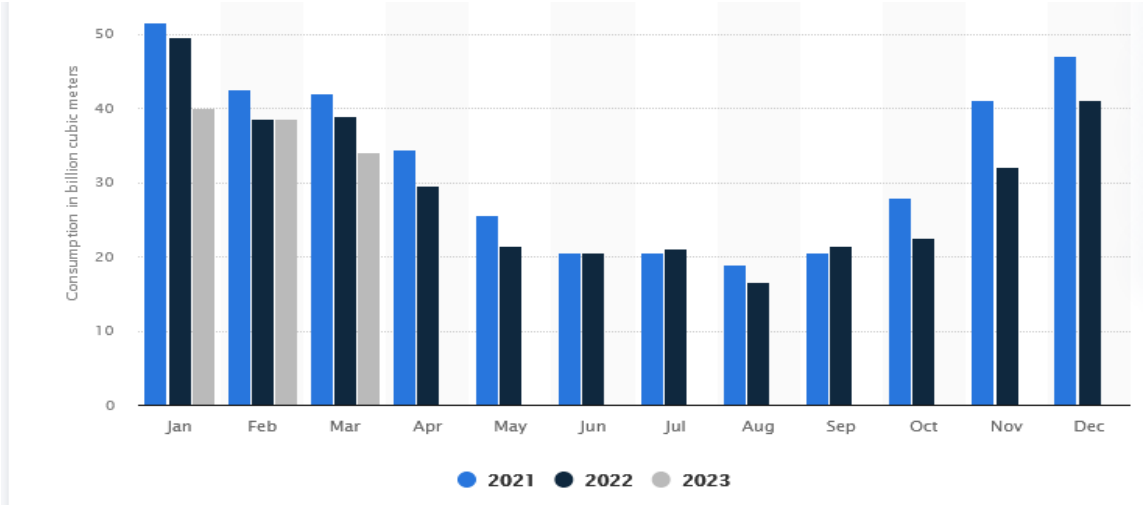

Source : Consumption of natural gas in the European Union from January 2021 to March 2023 , Date of access : 08/05/2024, on the link : https://statista.com/statistics/1369299/eu-monthly-natural-gas-consumption/

[1] تجاوزت المستهدف.. أوروبا تخفض استهلاك الغاز 20 بالمئة ، موقع سكاي نيوز، تاريخ الاطلاع : 2024/05/07 ، على الرابط: https://bit.ly/3KzWAko

وأشارت مديرية الإحصاءات بالمفوضية الاوروبية "**يوروستات**" **Eurostat** إلى أن إستهلاك الغاز في الإتحاد الأوروبي ظل منذ يناير أدنى من متوسط الخمس سنوات الماضية، يثير إنخفاض شحنات الغاز الروسي مخاوف بشأن الإمدادات إلى أوروبا، ومن أجل زيادة فرصه في تجديد مخزونه العام المقبل، يتطلع الإتحاد الأوروبي إلى تقليل إستهلاكه، كما قررت دول الإتحاد المضي في عمليات شراء مشتركة على أساس طوعي، وفي هذا الإطار يعتبر نائب رئيسة المفوضية الأوروبية **ماروس سيفكوفيتش** بأنه يتطلع لإبرام أول صفقة من هذا القبيل "قبل الصيف المقبل بوقت طويل.[1]

وقد شجعت النتائج المحققة دول الإتحاد الأوروبي على تمديد العمل بـ على "تدابير الخفض الطوعي" بسنة أخرى إلى غاية 31 مارس 2024، وقد سجل فيها الإستهلاك مزيدا من التراجع وقد كان عامل المناخ مساعدا في تخفيض الإستهلاك، بسبب إرتفاع درجات الحرارة خلال فصل الشتاء على غير العادة، حيث كانت أوروبا تسجل مستويات قياسية لإستهلاك الطاقة خلال فصل الشتاء.

ومن العوامل التي ساهمت في الإنخفاض في إستهلاك الغاز الطبيعي بقطاع لدول الإتحاد الأوروبي هو زيادة توليد الكهرباء من الطاقة الكهرومائية بنسبة 36% والشمسية بنسبة 22%، ومن حيث حصص المصادر في مزيج الكهرباء فكانت بنسبة 34% من الطاقة المتجددة المشهد، 23% من الطاقة النووية 16% والطاقة المائية، 15% من الغاز و12% الفحم.[2]

كما توصل وزراء الطاقة في الإتحاد الأوروبي في 19 ديسمبر 2022 إلى إتفاق بشأن تحديد سقف لأسعار الغاز الطبيعي عند 180 يورو للميغاواط في الساعة، وهو الإتفاق الذي جاء بعد أشهر من المفاوضات العسيرة إنقسمت من خلالها المواقف في الإتحاد الأوروبي بين فريقين، دعى الأول إلى خفض فوري لأسعار الغاز التي إرتفعت مع بداية العملية الروسية على أوكرانيا عبر تحديد سقف لأسعار الغاز المستخدم في توليد الكهرباء، بينما أبدى الفريق الثاني الذي تقوده ألمانيا تحفظا على القرار والذي من شأنه حسب إعتقاده الدفع بإمدادات الغاز الطبيعي نحو أسواق أكثر ربحية في آسيا الأمر الذي سيسبب ندرة في الغاز بأوروبا.

---

[1] نفس المرجع

[2] استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي يهبط 9% بسبب الشتاء الدافئ، موقع الطاقة،تاريخ الاطلاع : 2024/05/05، على الرابط : https://bit.ly/4bKMZTB

المبحث الثالث: السيناريوهات المستقبلية للتجربة التكاملية الأوروبية

يشكل الأمن الطاقوي أحد أهم التحديات التي تواجه التجربة التكاملية الأوروبية، بل أصبح من أكبر الهواجس المستقبلية بالنسبة لصناع القرار في الإتحاد الأوروبي بالنظر إلى المؤشرات غير المطمئنة التي تسجل في قطاع الطاقة، فزيادة معدلات الإستهلاك والطلب على مصادر الطاقة يقابله تراجعا في الإحتياطات المحلية والقدرات الإنتاجية الضعيفة أصلا.

وما يزيد من خطورة الموقف الأوروبي هو الأزمات الطاقوية المستمرة والتي تفاقمت مع الحرب الروسية الأوكرانية المشتعلة منذ أكثر من سنتين والتي كانت لها تبعات خطيرة على الأمن الطاقوي الأوروبي، في ظل إرتفاع حدة تبعيته الطاقوية لروسيا والتي تعتبر كشريك غير موثوق ولا يمكن الإعتماد عليه بشكل مستمر، الأمر الذي جعل قضية أمن الطاقة ضمن أولويات الأجندة المحلية والخارجية لمؤسسات الإتحاد الأوروبي، فاعتبرت روسيا كتهديد لأمنهم الطاقوي (الأمننة) أكثر منها مصدر لتكريسه وإستقراره.

ولهذا عمد الإتحاد الأوروبي إلى إعتماد سياسات وإستراتيجيات متعددة من أجل تفعيل بدائل أخرى إقليمية أو دولية واقعية ومتاحة، وذلك من خلال العمل على تقليص حجم تبعيته الطاقوية لروسيا عبر خطط وبدائل على المستوى المحلي والإقليمي وكذلك الدولي والتي يمكن أن تكون مصدرا لتزويده بالطاقة وبديلا للطاقة الروسية، في وقت نشهد تزايد كبيرا للطلب العالمي على الطاقة في الأسواق العالمية خاصة من طرف القوى الإقتصادية الكبرى والناشئة على غرار الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند .....

هذه المعطيات تضع التجربة التكاملية الأوروبية إمام سيناريوهات مستقبلية متعددة، وللتعرف على هذه السيناريوهات نعتمد على إحدى تقنيات التحليل في الدراسات المستقبلية وهي تقنية بناء السيناريوهات، فهذه الأخيرة هي عبارة عن مجموعة من الفرضيات التي تهدف إلى فهم تطور نسق الظاهرة وعن مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية سوف يتم طرح ثلاثة سيناريوهات:

1- السيناريو الخطي: إستمرار الوضع القائم
2- السيناريو الإصلاحي: تطور التجربة التكاملية
3- السيناريو التحولي أو الراديكالي: تفكك التجربة التكاملية

المطلب الأول: السيناريو الخطي: إستمرار الوضع القائم

ويفترض السيناريو الخطي إستمرار الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل ما يستلزم إستمرار نوعية ونسبة المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة وهنا يتعلق بعملية إسقاط خطي لإتجاه وصور الظاهرة في الحاضر على المستقبل[1]، وإستنادا لهذا السيناريو نتوقع إستمرار التجربة التكاملية الأوروبية على حالها رغم الأزمة الطاقوية من خلال الحفاظ على وحدة التكتل بين الدول السبعة والعشرين المشكلة للإتحاد مع إستمرار العلاقات التعاونية فيما بينها مع تواصل الجهود المشتركة من أجل التغلب على أزمة الطاقة.

للإشارة فإمكانية تحقق هذا السيناريو ستكون نسبيا في حدود المستقبل المباشر أو القريب بالنظر لعديد المؤشرات المتوفرة، التي تتضمن سياسات مشتركة قد تمتد للمستقبل القريب، حيث يمكن دعم هذا السيناريو الخطي، بالإنطلاق من الوضع القائم في قطاع الطاقة في الإتحاد، وأيضا مؤشرات إنتاج وإستهلاك وكذلك إستيراد الطاقة لدى دول الإتحاد الأوروبي، بالإضافة تحليل مضمون السياسة الطاقوية المنتهجة من طرفها وهو ما يساعدنا على وضع تصور مستقبلي يميل إلى إستمرار الوضع على حاله وذلك بالإستناد على جملة من المؤشرات، نلخصها فيما يلي:

1- لقد تعرضت أوروبا للعديد من الأزمات الطاقوية، بداية من الصدمة البترولية الأولى عام 1973 عندما قفز سعر برميل النفط من 2.7 دولار ليصل إلى 40 دولار في أعقاب حرب أكتوبر، لتليها الصدمة البترولية الثانية عام 1979 عندما توقف تصدير النفط الإيراني بعد سقوط الشاه، ثم الصدمة الثالثة عام 2003 مع إحتلال الولايات المتحدة للعراق شهر أفريل من ذات السنة، حيث شهد سعر النفط إرتفاعا تدريجيا إستمر لسنوات ليتجاوز حدود 90 دولار عام 2007، وصولا إلى تداعيات الأزمة الأوكرانية المستمرة منذ سنوات، كل هذه الأزمات جعلت دول الإتحاد الأوروبي تنسق الجهود من أجل مواجهة مثل هذه الأزمات والخروج منها بأخف الأضرار مع وضع المحافظة على التجربة التكاملية في سلم الأولويات.

2- يستفيد الإتحاد الأوروبي من كونه قوة شرائية كبيرة وثاني أكبر إقتصاد مشترك بالعالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما يمكنه من التفاوض مع موردي الغاز من موقع قوة كمشترٍ واحد من أجل

[1] عبد الناصر جندلي،" الدراسات المستقبلية :تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 على الرابط : https://democraticac.de/?p=43833

الحصول على سعر أفضل وتأمين إمدادات الطاقة بشكل معقول، وهذا ما يزيد من حاجة دول الإتحاد للتكتل لمواجهة أزمة الطاقة التي من المؤكد أنها لن تنتهي على المدى القريب.

3- تشكل أزمة الطاقة تحديًا كبيرا ليس مقدور أي دولة من دول الإتحاد الأوروبي أن تواجهه بصورة منفردة، وهي التي تعاني من إرتهان طاقوي مزمن، فالسياسات غير المتناسقة التي قد تتبعها هذه الدول من شأنها أن تؤدي إلى نتائج عكسية، فالإتحاد الأوروبي يحتاج للتحرك ككتلة إقتصادية وتوحيد السياسات الطاقوية، فوحده التكامل بين الدول الأوروبية والإستثمار المتسارع الكفيل بالمساهمة في التغلب على تلك الأزمة والتعزيز من عملية الإنتقال إلى طاقة أنظف ومتجددة وبأسعار معقولة[1].

4- الإعتمادية المتبادلة بين روسيا والإتحاد الأوروبي في المجال الطاقوي، فدول الإتحاد الأوروبي تعتمد بنسبة كبيرة على إمدادات الطاقة الروسية، وتجد صعوبة بالغة في إيجاد بدائل عنها على المدى القريب رغم السعي المتواصل، وفي المقابل حيث يتجه ما يزيد على 80% من الإنتاج الروسي من النفط والغاز نحو السوق الأوروبية، كما تستورد روسيا ما يفوق نصف حاجتها من التقنية الخاصة بإستخراج النفط والغاز من الإتحاد الأوروبي، وهو ما يظهر حاجة كل طرف للآخر، وهو ما يرجح إستمرار الشراكة والتعاون بين الطرفين[2].

5- في ظل إستمرار الولايات المتحدة وأوروبا في تقديم المساعدات العسكرية والمالية لأوكرانيا، ستواصل هذه الأخيرة مقاومة روسيا وبالتالي إستمرار الحرب بنفس الوتيرة، وبالتالي إستمرار لعبة شد الحبل بين روسيا والإتحاد الأوروبي، عقوبات وعقوبات مضادة، تصعيد وتراجع، ما ينبأ ببقاء الوضع على ما هو عليه.

1 أحمد بيومي، الاتحاد الأوروبي وسيناريوهات التعامل مع أزمة الطاقة،المركز المصري للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/27 على الرابط :https://ecss.com.eg/32788/ /

2 سوزي رشاد، مرجع سابق

المطلب الثاني: السيناريو الإصلاحي: تطور التجربة التكاملية

يرفض السيناريو الإصلاحي البقاء على الوضع القائم بل يركز على فكرة إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة موضوع الدراسة، وقد تحدث هذه الإصلاحات الكمية والنوعية ترتيبيا جديدا في تطور الظاهرة، ما يعني إعادة ترتيب في الهرمية السلمية للمتغيرات المتحكمة في سياقات تطور الظاهرة محل الدراسة والتحليل، بما ينبئ بتحسنها في المستقبل المنظور[1].

من خلال هذا المفهوم يمكن المقاربة للسيناريو الإصلاحي من خلال إحتمال دخول تعديلات وتحسينات كمية ونوعية على أبرز المتغيرات الكلية والجزئية المتحكمة في تطور التجربة التكاملية الأوروبية في ظل تحدي الأزمة الطاقوية الناتجة عن الحرب الروسية الأوكرانية، فمن شأن تجاوز هذا الأزمة الحادة وتراجع حدة التهديد الذي يواجهه الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي أن يؤدي إلى إسترجاع الثقة في مؤسسات الإتحاد، وبالتالي وعليه ستعرف التجربة التكاملية مزيدا من التماسك وقد يتبعه مزيدا من التوسع.

كما سيوضع هذا السيناريو لتكامل متسارع بين الدول الأعضاء للإتحاد الأوروبي، ومن ثم سيكسب التكتل مزيدا من القوة في عملية صنع القرار بما في ذلك تكوين إتحاد دفاعي ومن شأن هذا الترتيب أن يسمح بخلق آلية أكثر فعالية لصنع القرار داخل الإتحاد الأوروبي، بالتالي نجد أن هذا المسار يتعلق بقدرة الإتحاد الأوروبي وفق تطوير آليات العمل المشترك محليا إقليميا ودوليا، التي تمكنه من التخلي أو خفض نسبة التبعية الطاقوية لروسيا، وكذلك تضمن له هذه الخيارات القدرة على التكيف وتجاوز أزمات قطع إمدادات النفط الروسي، دون أن يتم تعطيل سير القطاعات المعتمدة على الطاقة.

ترتبط إمكانية تحقق هذا السيناريو زمنيا في حدود المستقبل المتوسط أو غير المنظور (البعيد)، نظرا لوجود الكثير من المؤشرات التي توحي بإمكانية حدوث هذا التغير، عبر تفعيل الإستراتيجيات البديلة لأمن الطاقة الأوربي محليا كانت أم إقليمية ودولية على المدى المتوسط والبعيد.

على ضوء هذا، يمكن تلخيص مؤشرات هذا السيناريو من خلال النقاط التالية:

1- من شأن الصعوبات التي يواجهها دول الإتحاد الأوروبي في مجال الطاقة أن تؤدي إلى تغيير تطوير سياساته والآليات التي يستخدمها من أجل التغلب على أزمة الطاقة على غرار وضع سياسة

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق

طاقوية مشتركة بناء جيش أوروبي موحد لحماية الأمن الأوروبي، والعمل على تدعيم فكرة الولاء بين مواطني دول الإتحاد والإهتمام بالرأي العام الأوروبي ووضعه في الإعتبار عند صنع القرار، وبالتالي المحافظة على التكامل الأوروبي ومواصلة تطوير التجربة التكاملية الرائدة.

2- توجه الإتحاد الأوروبي إلى الطاقات المتجددة، وإحتمال وصوله إلى الهدف الذي حدده وهو بلوغ حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة العام في الإتحاد إلى 42.5% بحلول 2030، وبذلك سيتمكّن الإتحاد من إستبدال الغاز الروسي بالطاقة المتجددة والمضخات الحرارية الكهربائية، وسيتم تعويض حوالي نصف تكلفة الإستثمار من خلال الوفورات المتراكمة عن طريق تجنب تكاليف الوقود، وبذلك سيتخلص الإتحاد الأوروبي من الهيمنة الروسية وبالتالي تدعيم أمنه الطاقوي

3- تخوض أوكرانيا حرب إستنزاف بالوكالة عن الغرب ضد روسيا، ومن المحتمل تراجع القدرات الروسية مع مرور الأيام، وهو ما يجبرها على الدخول في مفاوضات من أجل إنهاء الحرب، وبما أنها ستكون حينها في موقع ضعف، فالفرصة ستكون سانحة لدول الإتحاد الأوروبي للحصول على تنازلات فيما يتعلق قطاع الطاقة تمكنها من تجاوز الأزمة الحالية والإطمئنان على أمنها الطاقوي وهو ما يزيد في تمتين روابط دول الإتحاد الأوروبي.

4- توجهت دول الإتحاد الأوروبي الى عديد الدول قصد إيجاد بدائل للغاز الروسي، وهو ما قد تنجح فيه في حالة تقديم مساعدات لبعض الدول لتطوير قدراتها الإنتاجية، فالجزائر على سبيل المثال تمتلك إحتياطات هائلة من النفط والغاز، وبإمكان الإتحاد الأوروبي الإعتماد عليها لتغطية جزء كبير من إحتياجاته الطاقوية، من خلال دعمها في تطوير البنية التحتية وإنشاء خطوط أنابيب نقل أخرى لرفع قدرتها الإنتاجية، ونفس الإجراء مع نيجيريا وغيرها من الدول، وهي الإجرءات التي قد تمكن أوروبا من تجاوز الأزمة الطاقوية.

المطلب الثالث: السيناريو التحولي أو الراديكالي: تفكك التجربة التكاملية

يهدف السيناريو التحولي أو الراديكالي الذي إلى تحولات في السياق التي يتضمنها السيناريوهين السابقين(الخطي والإصلاحي) ، فهو يرفض فكرة البقاء على الوضع القائم أو إدخال بعض التعديلات أو الإصلاحات على الظاهرة المدروسة بل يذهب إلى أبعد من ذلك عبر التركيز على فكرة التغيير الجذري العميق للظاهرة المدروسة على الصعيدين الداخلي والخارجي من خلال أخذه بعين الإعتبار المتغيرات القليلة الإحتمال، والتي بإمكانها إحداث تغيير جذري على السياق العام للظاهرة محل الدراسة في حالة حدوثها [1].

من هذا المنطلق، وبإفتراض حدوث تحول جذري على الوضع الحالي للتجربة التكاملية الأوروبية في ظل إشتداد حدة الأزمة الطاقوية مع إستمرار الحرب الروسية الأوكرانية وفشل كل الخطط والإستراتيجيات المتخذة من الإتحاد الأوروبي ككتلة، فيتوقع تفكك وإنهيار الإتحاد الأوروبي لعدم قدرته على مواجهة التحديات الكبيرة التي تواجه أمنه الطاقوي.

ويمكن دعم هذا السيناريو الراديكالي بالاستناد على جملة من المؤشرات، نلخصها فيما يلي:

1- الإنشقاقات والخلافات الواقعة بين دول الإتحاد الأوروبي والتي طفت للسطح خاصة مع بداية الحرب الروسية الاوكرانية ، مع إختلاف وجهات النظر حول طريقة التعامل مع روسيا على غرار ما وقع عند التفاوض حول تحديد سقف لأسعار الغاز وهو المقترح الذي عارضته كلا من ألمانيا والدنمرك وهولندا وما تبع ذلك من إتهامات متبادلة بين معارضي وداعمي هذا المقترح، كما برزت كذلك الإتهامات التي وجهت لعمل المفوضية الأوروبية وإتهامها بالقصور وعدم القدرة على إتخاذ إجراءات من شأنها مجابهة الأزمة الطاقوية الناجمة عن الحرب، وكذا الإتهامات الموجهة لشخص رئيس المفوضية الأوروبية "**أورسولا فون دير لاين**" **Ursula von der Leyen** على أنها تخدم مصالح بلدها ألمانيا، وهو ما يوحي بعدم الثقة في مؤسسات الإتحاد ما ينبأ بتصدع الصف الأوروبي[2].

2- صعود الأنا القومي في معظم دول الإتحاد، ويظهر ذلك من خلال سعي بعض الدول إيطاليا إسبانيا فرنسا ألمانيا إلى البحث عن مصادر بديلة للطاقة الروسية بصورة من خلال البحث عن شراكات

[1] عبد الناصر جندلي، مرجع سابق

[2] خلافات بين قادة الاتحاد الأوروبي حول التعامل مع أزمة الطاقة، 2022/10/07، تاريخ الاطلاع : 2024/05/07 على الرابط :https://bit.ly/4bFYgEK

ثنائية مع دول منتجة في صورة الولايات المتحدة، الجزائر، قطر، السعودية..... ، وعدم التزام دول أخرى كالمجر بالعقوبات المسلطة على روسيا للحصول على حاجياتها الطاقوية .

3- التحول في الرأي العام الأوروبي والذي ضغط تحت تأثير وسائل الإعلام في بداية الحرب على حكومات دوله من اجل اتخاذ إجراءات داعمة لأوكرانيا ضد روسيا، لكن مع تزايد التأثيرات السلبية للحرب على القدرة الشرائية أصبح يضغط بمسيرات وبمظاهرات احتجاجا على وندرة المواد الأساسية والزيادات في السلع الاستهلاكية وارتفاع نسب التضخم، وهي كلها ضغوطات على صناع القرار قد تدفعهم لتغيير سلم أولوياتهم والتوجه نحو الجبهة الداخلية المشتعلة[1]

4- التباين والإختلاف بين دول الإتحاد الأوروبي في القوة الإقتصادية، وفي نسبة التبعية الطاقوية وفي مصادر الطاقة المستعملة فبعضها يعتمد على الطاقة النووية وأخرى على الغاز أو حتى الفحم لإنتاج الكهرباء، كل هذا التباين أنتج تباينا في مستوى التأثر بالأزمة الطاقوية وبالتالي صعوبة التوافق على نفس الإجراءات والحلول، حتى ولو حال الجميع إظهار حالة الإنسجام، لكن الممارسات تظهر عكس ذلك

الشكل رقم 15: واردات الدول الأوروبية من النفط الخام والمشتقات النفطية الروسية

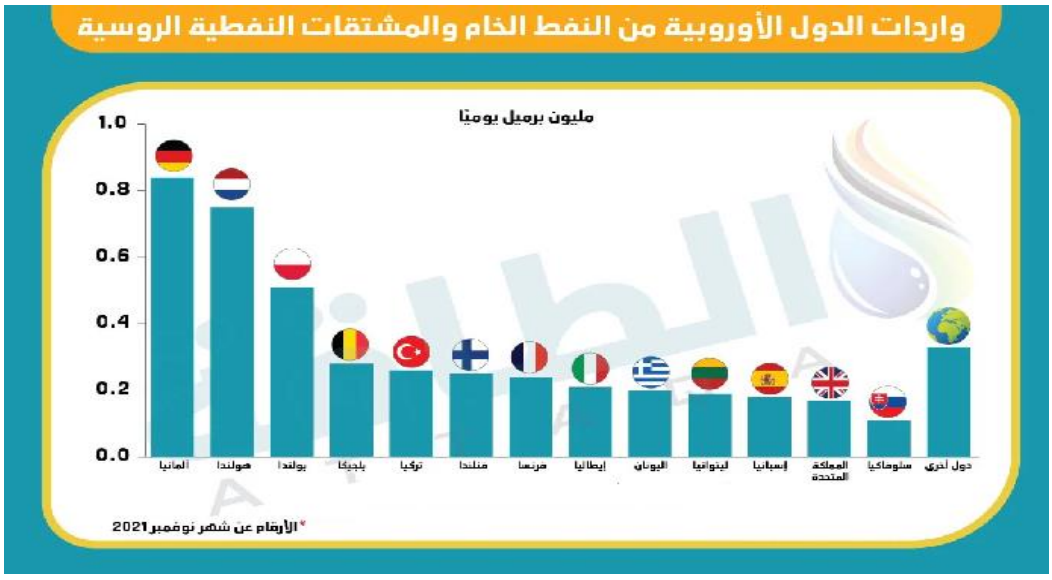

المصدر: ما النفط الروسي.. كم يبلغ حجم واردات دول أوروبا؟ ، موقع الطاقة، تاريخ الاطلاع:2024/05/03 ، على الرابط: https://bit.ly/3x6r3n0

[1] اليامين بن سعدون، أزمة الطاقة في أوربا ومستقبل الإتحاد الأوربي، مجلة أبحاث قانونية وسياسية 2،(2013): 230

من خلال ما تقدم في هذا الفصل وصلنا إلى الإستنتاجات التالية:

- ✓ تعد الأزمة الأوكرانية من أهم التحديات الراهنة للأمن الطاقوي الأوروبي، حيث جعلت الإتحاد الأوروبي يدق ناقوس الخطر بخصوص إعتماده الطاقوي على روسيا كمزود مشكوك في موثوقيته، كما أنها شكلت بعداً إستراتيجياً لمعضلة الطاقة في الإتحاد.
- ✓ سعى الإتحاد الأوروبي إلى مواجهة تأثيرات الحرب من خلال إجراءات عقابية ضد روسيا وكذا البحث عن بدائل لمصادر الطاقة الروسية من خلال شركاء جدد لكسر شوكة روسيا التي إستعملت ورقة الطاقة في حربها ضد الغرب الأمر الذي أدى إلى أزمة طاقوية غير مسبوقة.
- ✓ تواجه التجربة التكاملية ثلاث سيناريوهات، فقد يستمر الوضع القائم على المدى القريب مع عدم ظهور بوادر لإنفراج الأزمة، وقد تنجح الإجراءات المتخذة في إنهاء أزمة الطاقة والتخلص من التبعية من خلال الوصول إلى سياسة طاقوية مشتركة تمهد الطريق لمزيد من التكامل وصولا إلى الإندماج، كما يحتمل كذلك عجز الإتحاد الأوروبي عن الصمود أمام هذه الأزمة بالنظر إلى قلة البدائل، وتضطر الدول المشكلة للإتحاد لإتخاذ سياسة إنفرادية لمواجهة التحدي الطاقوي ما يمهد الطريق لتفكك التجربة التكاملية.

الخاتمة

تمثل التجربة التكاملية الأوروبية واحدة من أنجح التكتلات الإقليمية في العالم وأكثرها تأثيرا على الساحة الدولية، ويأتي هذا النجاح نتاج لسنوات من العمل لأجل توحيد وتنسيق السياسات الإقتصادية والإجتماعية للدول المنظمة لهذا التكتل الذي إنتقل من الجماعة الأوروبية للفحم والصلب إلى السوق الأوروبية المشتركة، وصولا إلى توحيد العملة وإنشاء منطقة اليورو، وهي الخطوة التي أعتبرت الطريق نحو الإندماج التام، وقد جعلت هذه الخطوات من الإتحاد الأوروبي قوة إقليمية وعالمية تنافس كبريات الدول في كل المجالات لا سيما الإقتصادية والتكنولوجية.

ومنذ تأسيسها واجهت التجربة التكاملية الأوروبية عديد التحديات السياسية والإقتصادية الكبرى، على غرار أزمة اللاجئين التي أعقبت أحداث الربيع العربي خاصة في سوريا وليبيا وما صاحبها من خلافات ين الدول الأعضاء، وخروج بريطانيا من الإتحاد الأوروبي وما خلفه من تخوفات أن تحذوا حذوها دولا أخرى، بالإضافة إلى جائحة "كورونا" والتي أظهرت الإنكفاء الداخلي للدول الأعضاء بالإتحاد الأوروبي وإنعدام روح التضامن بينها.

وتعتبر الحرب الروسية الأوكرانية الدائرة منذ 2022 تحديا جديدا للتجربة التكاملية وإختبارا حقيقيا لمدى تماسك الإتحاد الأوروبي وقدرته على مواجهة هذه المعضلة بالنظر لما تحمله من تداخل وتشابك كبير متعلق أساسا بالطاقة، خاصة في ظل الإرتهان الطاقوي المزمن الذي يعاني منه الإتحاد، بسبب إفتقاره لموارد الطاقة المختلفة في مقابل إستهلاكه المتزايد وهو ما وضعه في تبعية للدول الموردة للطاقة والتي في مقدمتها روسيا التي تعتبر الممون الرئيسي للإتحاد الأوروبي بهذه المادة الحيوية.

فإستعمال روسيا لورقة الطاقة في وجه الإتحاد الأوروبي، في مقابل عجز الأخير عن إيجاد بدائل لموارد الطاقة الروسية والتخلص من التبعية الطاقوية لموسكو، يهدد الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وهو ما يؤثر على مستقبل التجربة التكاملية الأوروبية ويهدد بتفكك الإتحاد الأوروبي مع تراكم الأزمات وتفاقم الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية .

وقد خلصت دراستنا للإستنتاجات التالية :

- ❖ حققت التجربة التكاملية الأوروبية مستوى كبير من التكامل ، مستغلة ما تتتمتع به الدول الاعضاء من مقومات بشرية ومادية من شأنها أن تقود نحو إتحاد إقتصادي وسياسي، مستندة إلى عديد المؤسسات التي أنشأت لتعزيز التكامل الأوروبي.
- ❖ تعاني دول الإتحاد الأوروبي من هشاشة طاقوية بسبب نقص إحتياطاتها من مصادر الطاقة مما جعلها في تبعية للمصادر الخارجية وخاصة لروسيا التي إستغلت موقعها الجغرافي وإمكاناتها لبسط نفوذها على سوق الطاقة الأوروبي .
- ❖ أدت التبعية الاوروبية لمصادر الطاقة الخارجية لا سيما الروسية إلى إرتهان الأمن الطاقوي الأوروبي .
- ❖ أثرت الحرب الروسية الأوكرانية بشكل مباشر على الإتحاد الأوروبي حيث عرف سوق الطاقة تذبذبا كبيرا بسبب تراجع في إمدادات الطاقة وزيادة أسعارها وهوما سبب إنكماش الإقتصاد الأوروبي وزيادة معدلات التضخم وهو ما يهدد الأمن الطاقوي الأوروبي .
- ❖ أظهرت الحرب الروسية الأوكرانية مدى تأثير الأمن الطاقوي على مستقبل التجربة الأوروبية حيث يبرز ذلك من خلال سعي كل دولة بصفة منفردة لتأمين إمدادات الطاقة والبحث عن بدائل للطاقة الروسية .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

الكتب

- شحاتة حسن ، التلوث البيئي ومخاطر الطاقة ، (القاهرة : مكتبة الدار العربية للكتاب،2003)
- عرفة محمد خديجة ، أمن الطاقة وأثاره الإستراتيجية،(الرياض:جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ،2014)
- برونسكي كاميلا ، الطاقة و الأمن: الأبعاد الإقليمية و العالمية،(لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية ،2007)
- علوي سيف ، خريطة جديدة: تحولات أمن الطاقة ومستقبل العلاقات الدولية،(مصر: مؤسسة الأهرام، 2016)،
- عبد العاطي عمرو ، أمن الطاقة في السياسة الخارجية الأميركية، ،(قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، 2014)
- حسين الخفاجي محمد جاسم ،" روسيا ولعبة الهيمنة على الطاقة :رؤية في الأدوار والاستراتيجيات"، (الأردن: دار أمجد للنشر والتوزيع،2018)
- ***إسماعيل رمضان*** محمد رأفت جمعان الشكيل وعلي ، الطاقة المتجددة(القاهرة:دار الشروق،1988)
- بني صدر أبو الحسن ، النفط والسيطرة : دور النفط في التطور الرأسمالي الراهن على الصعيد العالمي،ترجمة فاضل رسول (لبنان: دار الكلمة للنشر،1980)
- المجذوب محمد ، التنظيم الدولي، النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة ،(لبنان:منشورات الحلبي الحقوقية،2006)
- علي عبو سلطان عبدالله ، المنظمات الدولية: الاحكام العامة واهم المنظمات العالمية والاقليمية والمتخصصة (العراق: مطبعة جامعة دهوك،2010)
- محمود الإمام محمد ، تطور الأطر المؤسسية للإتحاد الأوروبي، الدروس المستفادة للتكامل العربي،(مصر: منشورات المنظمة العربية للتمية الإدارية ، 1998)
- بسيوني عبد الرؤوف هاشم ، المفوضية الأوروبية الحكومة المركزية للاتحاد الأوروبي ،(مصر: دار الفكر الجامعي ، 2007)
- عبد الحميد عبد المطلب ، اقتصاديات المشاركة الدولية من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، ،(مصر: الدار الجامعية ، 2006)،78
- حسن رسول جواس ، طبيعة الاتحاد الاوروبي –دراسة قانونية– (لبنان :دار المعرفة ،2010) ، 85
- حسن السيسي صلاح الدين ، الإتحاد الأوربي والعملة الأوربية الموحدة(القاهرة :الهيئة المصرية العامة للكتاب،2003)
- مريم الجميلي صدام ، الإتحاد الأوربي ودوره في النظام العالمي الجديد (بيروت :دار المنهل اللبناني، 2009)
- وائل أحمد علام،البرلمان الأوروبي : دراسة للجهاز الشعبي في الاتحاد الأوروبي (القاهرة : دار النهضة العربية، 1998)
- محمد فرج أنور ، النظرية الواقعية في العلاقات الدولية دراسة نقدية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة (العراق: مركز كردستان للدراسات الإستراتجية،2008)
- سعيد السماك محمد أزهر ، و آخرون، ، جغرافية النفط الطاقة ،(العراق: دار الكتب للطباعة و النشر ،1981)

المقالات من الدوريات:

- عشور سليم ، "الأمن الطاقوي:مقاربة مفاهيمية ونظرية وتطبيقية"، مجلة آفاق للعلوم 03 (2023
- رشاد سوزي ، "أمن الطاقة ومحاولات روسيا لفرض النفوذ الدولي"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد،جامعة بني سويف13 (2022)
- عبد الله الحربي سليمان ، "مفهوم الأمن : مستوياتُه و تهديداتُه –دراسة نظرية في المفاهيم والأطر"،المجلة العربية للعلوم السياسية 19 (2008)
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا(الاسكوا)، التعاون الإقليمي وأمن الطاقة في المنطقة العربية ، (2015)
- دحماني العيد ، "استراتيجية تحقيق الأمن الطاقوي في الجزائر"،مجلة الدراسات القانونية والسياسية جامعة الأغواط 1 (2023)
- نويوة لخضر ، "أمن الطاقة للاتحاد الاوروبي : الغاز الطبيعي نموذجا"، مجلة الحكمة للدراسات الإقتصادية 9(2017)
- بن فيصل الحجي أنس ، " أبعاد أمن الطاقة :المنافسة والتفاعل وتعزيز الأمن" ، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، (2009)
- شالاو محمد عبد الخالق ، عقلاوي نجدت صبري ، "تغير المعادلات الأمنية في ظل إستراتيجية أمن الطاقة : النفط والغاز الطبيعي إنموذجا"، مجلة جامعة جيهان 2، (2020)
- نوفل أحمد سعيد ،"متحدون في التنوع: الإتحاد الأوربي بين القدرات والتحديات"، المجلة العربية للعلوم السياسية26(2010)
- الشياب مارينا ، "عبد المجيد الشناق، نشأة السوق الأوروبية المشتركة 1950–1957" ، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية3 (2001)
- العمري غسان ،"الاتحاد النقدي الأوربي والأورو: دروس الماضي واحتمالات المستقبل"، مركز الدراسات الإستراتيجية73 (1998)
- قريز مراد ،" مساهمة معاهدة لشبونة لـ 13 ديسمبر 2007 في إعادة بعث مسار الإندماج الوحدوي للإتحاد الأوروبي" ، مجلة الحقوق والعلوم الانسانية جامعة الجلفة03، (2015)
- الشرقاوي يسرا ، "الشراكة الشرقية..تكفير الاتحاد الأوروبي عن أخطائه " ، مجلة السياسة الدولية 22 ، (2009)
- الغندور عبير ،" الشراكة الأوروبية مع العرب وإسرائيل .دراسة مقارنة " ، مجلة السياسة الدولية 26 ، (2006)
- قاسمية جمال ،" العضوية والانسحاب من الإتحاد الأوروبي –انسحاب بريطانيا من الإتحاد كنموذج"، مجلة البحوث والدراسات القانونية والسياسية 15، (2020)
- رمضان ياسين صباح ،" مؤسسات الإتحاد الأوروبي وإختصاصاتها"، مجلّة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية1، (2016)
- وصفي عقيل وآخرون،" مفهوم الأمن الدولي لدى نظريات العلاقات الدولية في ضوء المتغيرات الدولية"، دراسات العلوم الإنسانية والإجتماعية3 ، (2020)
- مالك عوني ، "العامل المراوح : جدلية تأثير الطاقة في مرحلة إعادة تشكيل النظام الدولي"، *مجلة السياسة الدولية* 196،(2014)

- رسول محفوظ ، أمن الطاقة في العلاقات الروسية الأوربية: قراءة وفق نظرية الاعتماد المتبادلٍ، مركز دراسات الوحدة العربية 464، (2017)
- البهي رغدة ، "أمن الطاقة من المدارس الوضعية إلى الاتجاهات النقدية"، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة 01، (2014)
- حيدر محمود ، "جيوبولتيكية الحافة الصراع المستحدث على اسيا الوسطى"، مجلة حمورابي11، (2014)
- بمراح محمد جواد ،"تأثير الغاز الجزائري على الامن الطاقوي الأوروبي"، مجلة الجزائرية للدراسات السياسية 1، (2021)
- العبد الله عمر ، واخرون ،" الاتحاد الأوروبي واسيا الوسطى قضايا التعاون والشراكة الاستراتيجية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية 2، (2014)
- عربيد أمال ،نفط بحر قزوين ينافس نفط الخليج في الألفية الثالثة،مجلة العامل 526 (2013)
- كسبة مصطفى دسوقي ، ثروات آسيا الوسطى– قزوين من البترول والغاز، مركز الحضارة للدراسات السياسية 05، (2004)
- عقون شراف ، كافي فريدة،" الطاقات المتجددة كبعد إستراتيجي للسياسة الطاقوية الجديدة في الوطن العربي دراسة تحليلية"، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية01 ، (2007)
- غريب نوح ،"الأمن الطاقوي الأوروبي بين الوطنية والفوق قومية" ، مجلة الناصرية للدراسات الإجتماعية والتاريخية 02، (2021)
- ضياء الدين بلال ، يحياوي هادية ، "رهانات الأمن الطاقوي الأوروبي في ظل الأزمة الأوكرانية"، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني2، (2023)
- مخيمر سمير فاروق ، "تأثير الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الأوروبي دراسة للتغيرات في مفهوم قضايا الأمن بعد الحرب الباردة"، مجلة كلية السياسة والاقتصاد 17 (2023)
- عبد الكريم توفيق غفران ، "الأزمة الأوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الروسي – الأوروبي"، مجلة كلية القانون والعلوم السياسية في الجامعة العراقية20، (2023)
- بن سعدون اليامين ،أزمة الطاقة في أوربا ومستقبل الاتحاد الأوربي، مجلة ابحاث قانونية وسياسية 2، (2023)

المذكرات

- بوساوي مسعودة و عيش سميّة ،" التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على حركة التجارة الدّولية، دراسة حالة الاتحاد الأوروبي" (مذكرة ماستر، جامعة جيجل،2019)
- زكري مريم ،" البعد الاقتصادي للعلاقات الأوربية المغاربية" (رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2011)
- عبد الكريم بوحميدة،" الإتحاد الأوروبي وتداعياته الإقليمية والدولية"(مذكرة الماجستير ، جامعة الجلفة،2011)
- مسالي نسيمة ، "التهديدات الأمنية الجديدة في المغرب العربي، وإستراتجيات مواجهتها"، (مذكرة ليسانس، جامعة منتوري، 2010)
- دندن عبد القادر ، الإستراتيجية الصينية لأمن الطاقة و تأثيرها على الاستقرار في محيطها الإقليمي :آسيا الوسطى –جنوب آسيا –شرق و جنوب شرق آسيا، (أطروحة دكتوراه،جامعة باتنة،2013)

- مزياني لطفي ، "الأمن الطاقوي للإتحاد الأوروبي وانعكاساته على الشراكة الأوروجزائرية"(مذكرة ماجستير، جامعة باتنة،2012)
- بشكيط سهام ،" مكانة الغاز الطبيعي في اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي"،(مذكرة ماجيستير، جامعة قسنطينة ، 2009)
- شاكري قويدر ، "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001/2011 ، (مذكرة ماجيستير، جامعة الجزائر 3، 2015)
- حمادوش أمال ، دحماني ليزة ، إستراتيجيات دول الإتحاد الأوروبي لضمان تأمين إمداداتها الطاقوية، (مذكرة ماستر، جامعة تيزي وزو،2017)
- بان قدس ،العلاقات الروسية–الاوكرانية وتداعياتها على أمن الطاقة الأوروبي،(رسالة ماجستير، جامعة النهرين، 2018)
- الوردات أحمد عوض يزن ، علاقة روسيا الإتحادية بجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية الدراسات (رسالة ماجستير ، جامعة الأردن، 2011)
- عاشوري رانيا ، تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي (2022 إلى يومنا هذا)، (مذكرة ماستر، جامعة تبسة،2023)
- شملال وليد ،دور المتغير الطاقوي في التنافس بين القوى الكبرى بحوض بحر قزوين لفترة مابعد الحرب الباردة،(مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3 ، 2014)

المقالات من الروابط الالكترونية:

- صابرينة مزياني، مشكلة أمن الطاقة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري، المركز الديمقراطي العربي، 2017/07/03 ،تاريخ الإطلاع : 2024/04/08، على الرابط :https://democraticac.de/?p=47399 .
- أنس الحجي ، ما هو النفط وما هي أنواعه؟ تاريخ الاطلاع : 2024/03/23، على الرابط : https://bit.ly/3yKrvl9
- شريف شعبان مبروك، التحالفات الاقليمية والدولية في شرق المتوسط، المركز العربي للأبحاث، تاريخ الاطلاع: 2024/03/25، على الرابط : http://www.acrseg.org/39723
- وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 ، على الرابط: https://bit.ly/3KqaXrt
- وكالة الأنباء الجزائرية تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 ، على الرابط : https://bit.ly/3RaHs0q
- أحمد ملي، التنافس الدولي على حوض قزوين، مجلة الدفاع الوطني ،2014، تاريخ الاطلاع ، 2024/04/06 على الرابط : https://bit.ly/3xbLnmN
- نهلة الخطيب، تحديات أمن الطاقة في العلاقات الأوروبية الروسية : الحرب الروسية– الأوكرانية " نموذجاً " ، المركز الديمقراطي العربي ، تاريخ الاطلاع : 2024/04/02 ، على الرابط :https://democraticac.de/?p=84622
- عمر الشوبكي ، الاتحاد الأوروبي والحرب في أوكرانيا، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، تاريخ الاطلاع : 2024/04/02 ، على الرابط : https://acpss.ahram.org.eg/News/17435.aspx
- أحمد شوقي، الأرقام والخرائط.. خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا بعد إغلاق نورد ستريم1، موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/05 على الرابط: https://bit.ly/3KrTG0P

- عام على الغزو الروسي لأوكرانيا..كيف تأثر قطاع الطاقة عالميا؟، موقع قناة الحرة 2023، تاريخ الاطلاع 2024/05/01، على الرابط : https://bit.ly/3Rc6lJk
- أحمد شوقي ، " أسعار الغاز الطبيعي في 2022 ..تقلبات حادة وسط أزمة الامدادات"، موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع 2023/05/01 ،على الرابط : https://bit.ly/4bBVn7X
- سهير الشربيني، أزمة الطاقة في أوروبا: الأبعاد المحلية والتداعيات العالمية،موقع ترندز،تاريخ الاطلاع،2024/05/01، على الرابط :https://bit.ly/3X1VbdM
- الطاقة الدولية وأوبك تتوقعان نمو الطلب على النفط في 2024، على موقع الجزيرة ، تاريخ الاطلاع 2024/05/01، ، على الرابط : https://bit.ly/3KqVvvd
- عزت سعد ، خلافات الأوروبيين.. هل تعجل بنهاية الحرب فى أوكرانيا؟ ،جريدة الشروق المصرية ، تاريخ الاطلاع: 2024/05/03 ، على الرابط : https://bit.ly/3VtTVit
- منى سليمان، التحديات المستقبلية للإتحاد الأوروبي في.. 2023 الواقع والآفاق، مجلة السياسة الدولية، تاريخ الاطلاع : 2024/5/30، على الرابط : https://www.siyassa.org.eg/news/18493.aspx
- REPowerEU :خطة لتقليل الاعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الانتقال الأخضر، تاريخ الاطلاع :2022/05/08، على الرابط :https://bit.ly/4c5jCv7
- كيف غيرت الأزمة الأوكرانية مفاهيم الامن الدولي؟"،المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/03 ، على الرابط : https://bit.ly/3V0RUc0
- الحظر الأوروبي على منتجات النفط الروسية يدخل حيز التنفيذ.. فما أهدافه؟ وما تداعياته؟،الجزيرة نت ، تاريخ الاطلاع : 2023/05/04، على الرابط : https://bit.ly/3X9aC3P
- أزمة سقف أسعار النفط الروسي تتصاعد.. وهذه أكثر الدول المتضررة والمستفيدة،موقع الطاقة ، تاريخ الاطلاع : 2024/05/04 على الرابط : https://bit.ly/3V8LOGz
- النفط الروسي يتداول فوق الحد الأقصى للأسعار في كل مكان،موقع أرقام، تاريخ الاطلاع: 2024/05/06 ، على الرابط : https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1718948
- استهلاك الغاز في الاتحاد الأوروبي يهبط 9% بسبب الشتاء الدافئ، موقع الطاقة، تاريخ الاطلاع : 2024/05/05، على الرابط : https://bit.ly/4bKMZTB
- تجاوزت المستهدف.. أوروبا تخفض استهلاك الغاز 20 بالمئة ، موقع سكاي نيوز، تاريخ الاطلاع : 2024/05/07 ، على الرابط: https://bit.ly/3KzWAko
- عبد الناصر جندلي،" الدراسات المستقبلية :تأصيل تاريخي، مفاهيمي ومنهجي"، مجلة العلوم السياسية والقانون، تاريخ الاطلاع : 2024/04/26 على الرابط : https://democraticac.de/?p=43833
- أحمد بيومي، الاتحاد الأوروبي وسيناريوهات التعامل مع أزمة الطاقة،المركز المصري للبحوث و الدراسات الاستراتيجية، أطلع عليه بتاريخ : 2024/04/27 على الرابط :https://ecss.com.eg/32788/
- خلافات بين قادة الاتحاد الأوروبي حول التعامل مع أزمة الطاقة، 2022/10/07، تاريخ الاطلاع : 2024/05/07 على الرابط :https://bit.ly/4bFYgEK

ثانيا : المراجع باللغة الاجنبية:

الكتب:

- Roche Jaque, J, & Philippe David, C, Théories de la Sécurité.(Paris: Montchrestien. 2002)
- MORIN Edgar,Penser l'europe, (France: éditions Gallimard, 1987)
- GAVALDA Christian, Droit des affaires de l'union européenne , (Paris : troisime éditions : librairie de la cour de cassation , 1999)

المقالات من الدوريات:

- ***L.** Hay **James**, "Challenges to liberalism: the case of Australian energy policy". Resour Policy 3(2009)*
- Walker Mort, " CONCEPT OF ENERGY, United States": Centre Daily Times2(1996)
- Umbach Frank , "German Debate On Energy Security and Impact on Germany's
- PHILIP Christian,Textes institutifs des communautés européennes, presses universitaires de France, collection encyclopédiques: que sais-je ?, troisième édition ,(1993)
- 2007 UE Presidency", Palgrane Macmillan books02,(2008)
- Barman Forian, energy security, Munich, center for appield policy research C.A.P 1,(2008)
- Borchardt Dieter P'klaus, L'ABC du droit de l'union européenne , office des publication, Luxembourg l'union européenne (2010)
- Dannreuther Roland, International Relations Theories: Energy,Minerals and Conflict, POLINARES working paper,n 8, (2010)
- Paul Belkin, The European Union's Energy Security Challenges, congressional research service, January 26, (2007)
- Paul Belkin, The European Union's Energy Security Challenges, congressional research service, January 30, (2008)
- bp Statistical Review of World Energy 2022 | 71st edition
- Commission Européenne : EU energy in figures , Statistical Pocketbook 2023
- Sela Ylber, Maksuti Bekim, "Challenge of the European Union's Energy Security Approach", Academicus International Scientific Journal, (2015)
- korin Gal Luft,anne ,Energy security challenges for the 21 Century, Contemporary military, strategic, and security issues,USA,2009
- European commission, directorate general for energy and transport, European energyinfrastructure: fighting congestion and building links,luxembourg,2002.

المقالات من الروابط الالكترونية:

- The European Commission's priorities, European Commission , Date of access : 26/04/2024, on the link ; https://bit.ly/4c4CbiV :https://bit.ly/4c4CbiV
- REPowerEU.Affordable, secure and sustainable energy for Europe, European Commission , Date of access : 08/05/2024, on the link ; https://commission.europa.eu/strategy-and-policy/priorities-2019-2024/

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	–
إهداء	–
ملخص	–
مقدمة	أ – و
الفصل الأول : الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة	7
مقدمة الفصل الأول	8
المبحث الأول: ماهية الأمن الطاقوي	8
المطلب الأول : مفهوم الأمن الطاقوي	9
المطلب الثاني : أبعاد الأمن الطاقوي	17
المطلب الثالث : معايير الأمن الطاقوي	20
المطلب الرابع : محددات الأمن الطاقوي	22
المبحث الثاني: ماهية التجربة التكاملية الأوروبية	24
المطلب الأول : نشأة وتطور التجربة التكاملية الأوروبية	24
المطلب الثاني : تعريف التجربة التكاملية الأوروبية	33
المطلب الثالث : مبادئ وأهداف التجربة التكاملية الأوروبية	34
المطلب الرابع : البناء المؤسساتي للتجربة التكاملية الأوروبية	38
المبحث الثالث: النظريات المفسرة للأمن الطاقوي	44
المطلب الأول : الأمن الطاقوي ضمن المنظور الواقعي	44
المطلب الثاني : الأمن الطاقوي ضمن المنظور الليبرالي	47
المطلب الثالث : الأمن الطاقوي ضمن المنظور البنائي	50
المطلب الرابع : الأمن الطاقوي ضمن المنظور النقدي	51
خلاصة الفصل الأول	54

الفصل الثاني : واقع الأمن الطاقوي في الاتحاد الأوروبي	55
مقدمة الفصل الثاني	56
المبحث الأول: الطاقة في الاتحاد الأوروبي	57
المطلب الأول : الإمكانات الطاقوية لدول الاتحاد الأوروبي.	57
المطلب الثاني : مصادر الطاقة لدول الاتحاد الأوروبي	64
المطلب الثالث : التبعية الطاقوية عند دول الاتحاد الأوروبي	68
المبحث الثاني: استراتيجيات الاتحاد الأوروبي لتحقيق الأمن الطاقوي	72
المطلب الأول :بناء وعقد حوارات مع الدول المنتجة	72
المطلب الثاني :تنويع مصادر التموين بالطاقة	75
المطلب الثالث :التوجه إلى منطقة قزوين	77
المطلب الرابع : التوجه نحو إستعمال الطاقات المتجددة	84
المبحث الثالث: تحديات الأمن الطاقوي لدول الاتحاد الأوروبي	86
المطلب الأول: نقص الإنتاج المحلي للطاقة وعدم موثوقية موردي الطاقة	86
المطلب الثاني: غياب سياسة طاقوية مشتركة ومشاكل البنية التحتية للطاقة	90
المطلب الثالث : تحديات الحرب الروسية الاوكرانية	92
خلاصة الفصل الثاني	95
الفصل الثالث : الحرب الروسية الاوكرانية ومستقبل التجربة التكاملية	96
مقدمة الفصل الثالث	97
المبحث الأول: تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية على الأمن الطاقوي الأوروبي	98
المطلب الأول : تذبذب الامداد الطاقوي الروسي	98
المطلب الثاني : الإرتفاع القياسي لأسعار الطاقة	102
المطلب الثالث : صعوبة تفعيل البدائل الأوروبية المتاحة	105
المطلب الرابع : إنشقاق في الرأي السياسي الأوروبي	108
المبحث الثاني: استجابة الاتحاد الأوروبي لأزمة الطاقة الناجمة عن الحرب الروسية الأوكرانية	110
المطلب الأول :خطة تقليل الإعتماد بسرعة على الوقود الأحفوري الروسي وتسريع الإنتقال الأخضر	110
المطلب الثاني: السعي لإيجاد بدائل لموارد الطاقة الروسية	116

المطلب الثالث: إتخاذ إجراءات عقابية ضد المنتجات الطاقوية الروسية	118
المبحث الثالث: السيناريوهات المستقلية للتجربة التكاملية الأوروبية	122
المطلب الأول: السيناريو الخطي: استمرار الوضع القائم	123
المطلب الثاني: السيناريو الاصلاحي: تطور التجربة	125
المطلب الثالث : السيناريو الراديكالي : تفكك التجربة	127
خلاصة الفصل الثالث	129
الخاتمة	130
قائمة المصادر والمراجع	132
فهرس المحتويات	138
فهرس الأشكال والجداول	141

فهرس الأشكال والجداول

1-الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
01	مصادر إمدادات الطاقة للاتحاد الأوروبي	70
02	الموقع الجغرافي لبحر قزوين	78
03	خط أنابيب باكو – تبليسي –جيهان	81
04	خط أنابيب غاز نابوكو	82
05	خط أنابيب (نابكو– تبليسي – أورزروم)	83
06	نسب إستهلاك دول الاتحاد الأوروبي لمختلف أنواع الطاقة سنة 2021	85
07	خطوط أنابيب نقل الغاز الروسي إلى أوروبا	101
08	الئوية لتغير أسعار الغاز في الأسواق الأوروبية خلال الثلاثي الاول لعام 2022	103
09	أسعار النفط خلال عام 2022	104
10	تدفقات الغاز حسب الأنابيب إلى دول الاتحاد الأوروبي (أوت 2023)	106
11	مصدري الغاز المسال الى أوروبا خلال الربع الأول من عام 2023	107
12	أهم الدول المصدرة للغاز عام 2020	117
13	إيرادات صادرات النفط الروسي من جانفي 2022 إلى جويلية 2023	119
14	إستهلاك دول الإتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي للفترة من 2021 /01/01 إلى 2023/03/31	120
15	واردات الدول الأوروبية من النفط الخام والمشتقات النفطية الروسية	128

2-الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
01	إنتاج واستهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الفحم (مليون طن)	58
02	إنتاج واستهلاك دول الاتحاد الأوروبي من الغاز الطبيعي (مليار متر مكعب)	61
03	إنتاج واستهلاك دول الاتحاد الأوروبي من النفط (مليون طن)	62
04	الدول الموردة للنفط والغاز إلى الاتحاد الأوروبي لعام 2019.	67
05	تطور نسبة تبعية دول الاتحاد الأوروبي في عموم واردات الطاقة (%)	68
06	احتياطات وإنتاج دول منطقة بحر قزوين من النفط والغاز	78